المركز القومى
للبحوث التربوية والتنمية
شعبة بحوث السياسات التربوية



متطلبات تحقيق التعليم المجتمعى
للأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم

رئيس فريق البحث
أ.د/ عبد الله بيومى

مدير المركز

أ.د/ مصطفى عبد السميع محمد

القاهرة [illegible]٠٨

اسم الكتاب: متطلبات تحقيق التعليم المجتمعي للاطفال غير الملتحقين بنظام التعليم .
رئيس فريق البحث :- أ. د / عبدالله بيومي .
مدير الركز :- أ. د / مصطفي عبد السميع محمد .
الطبعة الأولي : 2009
رقم الايداع بدار الكتب:14243 /2008
I.S.B.N :977-317-234-1

فهرس الموضوعات

تقديم

اعتبرت مصر التعليم مشروعها القومى الأكبر وجعلته من أولوياتها القومية وذلك فى ظل التغيرات التى طرأت على المؤسسات التعليمية ونتج عنها تعرض بيئاتها لبعض التحديات التى دعت إلى ضرورة تحسين هذه المؤسسات والوصول إلى تعليم عالى الجودة للجميع، قادر على دعم جهود الإصلاح الشامل فى مصر.

وفى إطار اهتمام وزارة التربية والتعليم بضمان التحاق جميع الأطفال فى سن المدرسة بالتعليم إلا أن هناك بعض المجموعات مازالت خارج النظام التعليمى، ويشمل ذلك الأطفال الذين لم يلتحقوا أصلاً بالتعليم بسبب شدة الفقر أو نقص الخدمة التعليمية، وأيضاً الأطفال الذين التحقوا وتسربوا من المدارس.

ولتوفير التعليم لهؤلاء الأطفال قامت الوزارة ومؤسسات أخرى فى المجتمع بتوفير أنواع مختلفة من المدارس منها مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع والمدارس الصديقة للفتيات ومدارس الأطفال ذوى الظروف الصعبة (أطفال بلا مأوى/ أطفال الشوارع)، وهذه الأنواع من التعليم يمكن أن نطلق عليها التعليم المجتمعى Community Based Education.

ولقد أثبت التعليم المجتمعى نجاحه وقبوله من الدارسين والمجتمعات المحلية، وهو يضم الآن أكثر من ١٠٠ ألف دارس ودارسة حقق نجاحاً فى إعادة دمج الأطفال خارج نظام التعليم وإعادتهم إلى صفوف الدراسة.

ومع ذلك فإن هذا النوع من التعليم لا يمثل سوى ٣,٣% من عدد الأطفال غير الملتحقين بالتعليم. لذلك فهناك حاجة ماسة إلى مزيد من الجهود لدعم وإتاحة فرص تعليمية لأكثر من ثلاثة ملايين طفل خارج نظام التعليم خاصة الفتيات فى المناطق الفقيرة والمحرومة من الخدمة التعليمية فى القرى والنجوع والكفور والعِزَب وفى المناطق النائية.

لذلك تأتى هذه الدراسة لتقدم رؤية إستراتيجية لتوفير التعليم المجتمعى لكل الأطفال فى سن ٦-١٤ سنة الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسى أو الذين تسربوا منه.

والله نسأل أن تعم الفائدة وأن ينهض نظامنا التعليمى ليرقى إلى ما نصبو إليه، وأن يتحقق للوطن كل رفعة وتقدم وازدهار فى كافة المجالات.

مدير المركز

أ.د/ مصطفى عبد السميع محمد

أعضاء فريق البحث

١- أ.د/ عبد الله محمد بيومى	رئيساً
٢- أ.م.د/صلاح الدين عبد العزيز غنيم	عضواً
٣- أ.م.د/ رضا محمد عبد الستار	عضواً
٤- د/ آمال سيد مسعود	عضواً
٥- د/ أيمن عيد بكرى	تطبيق ميدانى
٦- د/ أكرم إبراهيم السيد	تطبيق ميدانى
٧- د/ حسام الدين السيد محمد	تطبيق ميدانى
٨-أ/ جميل السيد أحمد	تطبيق ميدانى
٩- أ/ إيمان محمد شوقى	تطبيق ميدانى
١٠- أ/ رانيا عبد الرحمن دسوقى	تطبيق ميدانى
١١- هناء توفيق على	نسخ وتنسيق

مستشار البحـــث

أ.د. مى محمود شهاب

متطلبات تحقيق التعليم المجتمعى

الفصل الأول- الإطار العام للدراسة(*)

مقدمة:

تؤكد كافة التقارير الدولية أهمية الدور الأساسى الذى تـضطلع بـه التربية والتعليم فى التنمية المستمرة للفرد والمجتمعـات باعتبارهـا سـبيلاً أساسياً- من بين سبل أخرى- لخدمة تنمية بشرية أكثر انسجاماً وعمقاً تساعد على تضييق نطاق الفقر والجهل والاستبعاد، وحسر نطاق الفشل الدراسـى الذى يتمثل فى ضعف الاستيعاب والرسوب والتسرب الذى يجب أن نُقَدر ما ينجم عنه من إهدار هائل للموارد البشرية.

كما تؤكد مؤتمرات التعليم العالمية على أهمية تعليم جميـع أفـراد المجتمع صغاراً وكباراً، وإعطاء الأولويـة للمجموعـات الأكثـر حرمانـاً وخاصة الأطفال خارج المدرسة، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسى لهذه الفئة.

ولقد اتجه العالم – فى الآونة الأخيرة- نحو "مجتمع التعلم" حيث إن الحياة الشخصية والاجتماعية كلها تتيح مجالاً للتعلم بقدر مـا تتـيح مجـالاً للعمل. ومن ثَمَّ فإن التأكيد على الإمكانات التعليمية لوسائل الاتصال الحديثة والتى تتيح للفرد عناصر تعليم أساسى جيد، هذا بالإضافة إلى أن المدرسـة يمكن أن تعزز لديه حب التعلم والقدرة على أن يتعلم كيف يتعلم. ويمكن أن نتصور المجتمع يكون فيه كل فرد متعلماً حيناً ومعلماً حيناً آخـر، وبـذلك يتحقق التعليم المجتمعى بأفضل صورة.

(*) قام بإعداد هذا الفصل أ.د/ عبد الله بيومى- أستاذ أصول التربية- رئيس فريق البحث.

ويمكن أن يساعد على تحقيق ذلك تنويع واسع للمسارات الدراسية واستثمار جميع الإمكانات بطريقة تحد من الفشل الدراسى وتتلافى لدى كثير من الأطفال الشعور بأنهم مستبعدون ولا مستقبل لهم. وهذا يعنى أن تصبح مجتمعاتنا مجتمعات للتعلم، وبيئات تتوافر فيها دائماً فرص التعليم، ولكن يجب أولاً الاهتمام بأحوال الأسرة وأحوال المجتمع؛ لأن المدارس لا يمكنها أن تكون أفضل حالاً من المجتمع الخارجى.

والحقيقة لا تزال العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية تؤثر فى فرص الوصول إلى التعليم. ومن أسباب ذلك الضغوط الاقتصادية التى تواجهها الأسر الريفية، ونقص الاهتمام المُوَجَّه لتعليم الفتيات. وبنفس القدر فإن نوعية التعليم والبيئة الدراسية تؤثران سلباً على معدلات إتمام التعليم. بالإضافة إلى تسرب بعض الأطفال من المدارس، ومن يتخرج منهم فهو مُزَوَّد بحد أدنى من المهارات التى لا تؤهله للمنافسة فى سوق العمل. بالإضافة إلى أن الموروثات الثقافية وعدم وعى الوالدين، وكبر حجم الأسرة والشك فى مستقبل التعليم- كلها تحديات أمام التعليم وأسباب جوهرية للتسرب منه.

وبالرغم من الجهود التى تبذلها وزارة التربية والتعليم لضمان التحاق جميع الأطفال فى سن المدرسة بالتعليم، فهناك بعض المجموعات التى لا تزال خارج النظام التعليمى، ويشمل ذلك الأطفال الذين تسربوا من المدارس فى المرحلتين الابتدائية والإعدادية (مرحلة التعليم الأساسى)، وأولئك الذين لم يلتحقوا مطلقاً بالتعليم بسبب شدة الفقر أو نقص الخدمة التعليمية.

وتشير آخر الإحصاءات(٢٠٠٦) إلى أن هناك أكثر من ثلاثة ملايين طفل فى سن المدرسة غير ملتحقين بنظام التعليم. منهم من لم يلتحق بالتعليم أصلاً وعددهم ٢١٧٢٣٤٨ طفلاً، ومَنْ التحق وتَسَرَّب (٨٨٤٧٧٦) طفلاً.

ووفقاً لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (تعداد عام ٢٠٠٦) [1] فإن ١٤,٦٥% من الأطفال ما بين ٦ إلى ١٨ عاماً لم يلتحقوا بالتعليم على الإطلاق أو تسربوا منه. والجدول التالى يوضح ذلك.

جدول رقم (١) يوضح أعداد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم أو تسربوا منه تعداد ٢٠٠٦

	حضر	ريف	جملة
أعداد غير الملتحقين	٨٢٧٣٢١	١,٣٤٥٠٢٧	**٢١٧٢٣٤٨**
النسبة	%٩,٥	%١١,٠٥	%١٠,٤١
أعداد المتسربين	٣٩١٥٦٣	٤٩٣٢١٣	**٨٨٤٧٧٦**
النسبة	%٤,٥	%٤,٠٥	٤,٢٤
الجملة	١,٢١٨٨٨٤	١,٨٣٨٢٤٠	**٣,٠٥٧١٢٤**
النسبة	%١٤	%١٥,١	**%١٤,٦٥**

كما يشير تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨ إلى أن عدد الأطفال خارج التعليم الأساسى والثانوى معاً يصل إلى ٣٧٣٧٠٥٠ طفلاً.

وتتباين جماعات الأطفال المهمشين باختلاف المناطق. فتعتبر الفتيات والنساء الفئة المستهدفة ذات الأولوية، وأيضاً الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة، والأطفال العاملين، وفى المناطق الريفية والنائية والمحرومة من الخدمة التعليمية.

ويضاف إلى هذه الشرائح الأطفال الذين تجـاوزوا سـن الالتحـاق بالمدارس، والمتسربون منها، والبنات والأطفال العاملين، والأطفـال الـذين يقطنون قرى بلا مدارس أو ذات مدارس بعيدة، والأطفـال الفقـراء غيـر القادرين على تحمل الرسوم المدرسية، والأطفال الذين يصعب الوصول إليهم مثل الأطفال الذين يعيشون فى مناطق نائيـة لا تتـوافر فيهـا المـدارس، والمحرومون من أطفال المدن، والأطفال المحرومون فى المناطق الريفيـة والحضرية، مع التركيز على البنات غير الملتحقـات بالمـدارس والفتيـات والنساء الأميات.(٢)

وينجم الاستبعاد عن عوامل متداخلة مثل: الفقر والحرمان الاقتصادى والتفاوت بين الجنسين وبُعد السكن والعوامل الثقافيـة والقيـود المرضـية والصحية. وتتعلق بعض العوامل بعدم توافر المدارس الجيدة وتوفير مـواد التعلم، وتتعلق عوامل أخرى بخصائص الأسر مثل: الدخل ودوافع الآباء.(٣)

وبعض أسباب الاستبعاد عامة منهـا أن البنـات غيـر الملتحقـات بالمدارس يوجد أكثرهن فى الريف والمناطق النائية ومناطق البدو الرحل.

وإذا كان للتربية أن تؤدى دوراً حاسماً فى الصراع ضد استبعاد كل الذين يحاطون بالعزلة فى المجتمع لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، فإن دورها يبدو أعمق أثراً فيما يخص دمج جميع الفئـات المـستبعدة فـى المجتمع. ويتحتم لتغيير المواقف أن تتضافر لهذا الغرض جهود مشتركة بين الدولة والمجتمع المدنى ووسائل الإعلام والأوساط الدينية والآباء وغير ذلك، بالإضافة إلى ما تبذله المدارس من جهود، وذلك فى المقام الأول.

وتشكل التربية المستدامة -بطبيعة الحـال- ضـماناً ضـد أشـكال الاستبعاد بدافع الجهل، وهو ما يُعهد إلى التعليم بدور حاسم يؤديه. لذلك لابد

أن تقترن جميع الإصلاحات والتجديدات التربوية بوعى كامل بأخطار الاستبعاد وتبصر فى ضرورة الحفاظ على دمج هذه الفئات فى التعليم بالإضافة إلى تحقيق التلاحم الاجتماعى بينهما وبين باقى الفئات.

ومن الضرورة ألا تؤدى النظم التعليمية إلى حالات استبعاد. فمبدأ المنافسة بين التلاميذ قد يترجم بممارسة مفرطة فى الاختيار بالاستناد إلى النتائج المدرسية، وحينئذ يبدو الرسوب المدرسى أمراً قد يُوَلِّد التهميش والاستبعاد الاجتماعى. فالرسوب وترك المدرسة قد يواجهان نسبة كبيرة من التلاميذ، ويتسببان فى انفصام فئة من الأطفال يزيد من خطورته أنه يمتد إلى عالم العمل، حيث يجدون أنفسهم مستبعدين من عالم العمل ومحرومين من أية إمكانية للاندماج الاجتماعى. وفى الوقت الذى يرى فيه البعض أن المدرسة تعتبر عامل استبعاد اجتماعى لبعض التلاميذ، فإنه مع شدة الطلب على التعليم تعتبر المدرسة مؤسسة رئيسة تساعد على الدمج أو على إعادة الدمج لهؤلاء المستبعدين والمهمشين والمحرومين من الخدمة التعليمية. وعلى ذلك يجب اعتبار مكافحة الفشل الدراسى ضرورة اجتماعية ملحة.(٤)

ويعتبر استبقاء الأطفال فى المدرسة حتى الصف الأخير من التعليم الابتدائي من التحديات الكبرى المطروحة أمام السياسة التعليمية .فقد لوحظ أن ثلثى التلاميذ الملتحقين بالمدرسة الابتدائية فى بعض المحافظات وصلوا إلى الصف الأخير (السادس الابتدائي) . وهذا يعنى أنه لن يتحقق هدف تعميم التعليم الابتدائى إلا عندما يستطيع جميع الأطفال الإلتحاق بالمدرسة وإكمال التعليم الابتدائى فيها.

ولقد اعتمدت بعض الدول استراتيجيات بشأن الرعاية والتربية للأطفال من ٦-١٤ سنة غير الملتحقين بالتعليم حيث تركز على الاستيعاب

وتكافؤ فرص الالتحاق بالتعليم للفئات شديدة الحرمان مثل: أطفال الشوارع ، والأطفال العاملين حيث أنشأت لهم معسكرات التأهيل للعودة إلى المدارس ، والمدارس الصيفية ، والدروس التعويضية ، وتوفير الدعم التعليمى والنفسى المستمر للأطفال بعد عودتهم إلى المدارس.(٥)

كما اعتمدت بعض الدول استراتيجيات لزيادة فرص التحاق النساء والفتيات بالتعليم ، ولاسيما حوافز للتقليل من التكاليف الخاصة وتوفير مرافق إقامة منفصلة ، وزيادة تشغيل الإناث فى التدريس وتوعية المعلمين والإداريين بحاجات الفتيات وظروفهن(٦)

ويشكل اتساع نطاق التحاق جميع الأطفال بالتعليم خطوة مهمة، ولكن لا يقل عنه أهمية ضمان تقدمهم بانتظام عبر الصفوف ثم إتمام مرحلة التعليم الأساسى على الأقل .

كما يشكل ارتفاع نسب الرسوب وانخفاض نسب البقاء فى التعليم دليلاً على أن النظم التعليمية لا تعمل كما يجب(٧)

وفى حين أن نسب الرسوب تعتبر مؤشراً على مدى تقدم التلاميذ بل على مستوى تحصيلهم ، فهى تعبر أيضا عن التنوع الواسع فى الأساليب التعليمية التى تنتهجها الدولة وأحيانا عن ثقافتها.

وتشير الإحصاءات إلى أنَّ النسبة المئوية للراسبين فى مرحلة التعليم الإبتدائى بلغت فى عام ٢٠٠٤ فى مصر ٤%.

لذلك يجب أن يبقى الأطفال بالمدرسة ما يكفى من الوقت للتمكن، ومن ثَمَّ اكتساب المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والحساب على الأقل. وتوجد عدة عوامل تحدد مستويات البقاء فى المدرسة وإتمام التعليم فيها.

فالأطفال يتركون المدرسة لعدة أسباب منها التكاليف المدرسية وضرورة المساعدة فى تأمين دخل الأسرة أو الاهتمام بالإخوة، والبيئة المدرسية غير المريحة (غير المناسبة) خاصة للبنات، وانخفاض نوعية التعليم.[٨]

وكثيراً ما تنشأ أوجه التفاوت بين الجنسين فى التعليم الأساسى من الصعوبات التى تعترض التحاق الفتيات بالمدرسة ، ومن ضمن هذه العقبات عقبة الفقر، وما يلازمه من صعوبات تتعلق بالتكاليف المباشرة وغير المباشرة للتعليم وبُعد المسافة إلى المدرسة ، والاستبعاد الاجتماعى والبيئة المدرسية . كما تعترض الفتيات عقبات ثقافية تتعلق بدورهن فى البيت والمجتمع . والتحدى المطروح فى هذا المقام يتمثل فى تنفيذ سياسات ملائمة للقضاء على العوامل المتعددة المؤدية إلى استبعاد الفتيات، وتوفير الدعم التعليمى والأمن الشخصي (البدني) اللازمين لكي تتمكن الفتيات من الالتحاق بالتعليم الأساسي وإتمام المرحلة.[٩]

كما شدد تقرير صادر عن البنك الدولى (٢٠٠٦)[١٠] على أن البلدان تعطى الأولوية لتوسيع نطاق الالتحاق بالمدارس الابتدائية، ولكنها تغفل إلى حد بعيد مسألة بالغة الأهمية هى معرفة ما إذا كان الأطفال يتعلمون على النحو الملائم . وأوصى التقرير الدول بأن تركز على نتائج التعلم بنفس قدر تركيزها على مسألة الالتحاق بالتعليم، على اعتبار أن ذلك يمكن أن يزيد من تأثير الاستثمار الجارى فى التعليم الابتدائى على التقليل من حدة الفقر والتنمية الوطنية.

ولنجاح مبادرات التعليم المجتمعى لابد من ضمان التزام المجتمع المدنى ومشاركته فى صياغة الاستراتيجية الحاسمة فيما يتعلق بتحقيق التعليم المجتمعى للجميع.[١١]

ولا تزال التكاليف المباشرة التى تتحملها الأسر تُشَكِّل عقبة مهمة تعترض سبيل أبنائها فى القيد والتحصيل فى المدارس الابتدائية. وتشمل التكاليف المباشرة: الرسوم والتسجيل، والكتب المدرسية والزى الموحد الإجباري واشتراكات الآباء والمعلمين واشتراكات الأنشطة المدرسية. وتشمل التكاليف الأخرى التى تتحملها الأسر تكاليف الانتقال والغذاء ، وقد تكون قدرة الأسر على الدفع قدرة موسمية.(١٢)

كما أن بلوغ أهداف التعليم المجتمعى يقتضى أن يرصد له تمويل كافٍ ومنتظم. وعمليا يتوقف المستوى الملائم من الإنفاق على التعليم المجتمعى على عدة عوامل منها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسة والتعليمية. غير أن هناك مستوى أدنى، إذا نزلت الحكومة دونه فهى تعرض نوعية التعليم المجتمعى لخطر جسيم وفقاً لما أشار إليه تقرير(١٣) EFA 2005.

وتشير العديد من الدراسات إلى أن القيود الاقتصادية على الأسر تشكل عاملاً رئيساً فى تفسير ارتفاع معدلات التسرب . كما يتأثر أيضا التحاق الأطفال بالمدارس بحجم الأسرة وترتيب ميلاد الأطفال وقدرة الأسرة على استيعاب الصدمات الاقتصادية (مثل التى تحدث حالياً) وهذا من شأنه أن يزيد احتمالات تسرب الأطفال من المدارس بشكل ملحوظ.(١٤)

وتوفير الحوافز للالتحاق بالمدارس عن طريق تعويض التكاليف التى تتحملها الأسر يشكل استراتيجية مهمة لزيادة فرص التحاق المهمشين بالمدارس . وتشمل هذه الحوافز المستهدفة مثلاً التحويلات المالية المباشرة والمرتبات والمنح الدراسية ، وقد تكون مشروطة بمستويات معينة من المشاركة المدرسية أو الحضور أو التحصيل . ويمكن أن تتخذ الحوافز

المالية شكل قسائم تستبدل فى نظير خدمات تعليميـــة أو صـــحية معينـــة . وعموما إذا تَمَّ توجيه برامج الحوافز النقدية وإدارتها على نحو جيـــد فمـــن شأنها أن تكون تدابير مهمة لتعزيز تكافؤ الفرص.(١٥)

ويعتبر البقاء بالمدرسة مؤشراً مهماً على قدرة النظام التعليمى فـــى استمرار التلاميذ بالمدارس. ولقد كانت معدلات الاستمرار فى التعلـــيم هـــى المقياس الرئيس للتقدم فى الأنظمة التعليمية منذ عدة سنوات ، وفى السنوات الأخيرة تَمَّ الانتباه إلى إحصاء معدلات إتمام التعليم وذلك استجابة للاهتمـــام المُعْطَى لفكرة إتمام التعليم الابتدائى فى أهداف داكار وأهداف الألفية.(١٦)

ولقد شهد الاهتمام بآثار البيئات المؤاتية للتعلم ارتفاعًا فى الـــسنوات الأخيرة على الرغم من أن الظروف التى تنتشر فى ظلها البيئـــات المؤاتيـــه للتعلم وتحافظ على القرائية (والآليات المعنية بذلك) مازالت لا تحظى بالقدر الكافى من الدراسة.(١٧)

ويربط العديد من الخبراء بين توافر البيئات المؤاتية للتعلم المحفـــزة وبين الطلب على استمرار التعليم. أى أن الأفراد الذين يقطنون فـــى بيئـــات كهذه يكونون أكثر حماسًا ليصبحوا متعلمين، ويمارسوا مهاراتهم القرائية.(١٨) ولقد أظهرت الدراسات الخاصة بالإنجازات التربوية أن التلاميذ الناشئين فى أسر يتوافر فيها قدر أكبر من مصادر التعلم (كتب – مجـــلات – حواســـب) فإنهم يحققون إنجازات فى مجال القراءة، وغيرها أعلى من تلك التى يحققها أولئك الناشئون فى أسر تتوافر فيها هذه الموارد بكميات أقل. وباختصار ثمة براهين ملموسة تفيد بأن البيئات الأسرية التى تتوافر فيها مـــصادر الـــتعلم بكثرة تؤثر إيجابيا على اكتساب التلاميذ المهارات القرائية .

كما أشارت بعض الدراسات إلى أنّ البيئات المنزلية والمهنية التـي تتضمن أنشطة دائمة تتطلب استعمال مهارات القرائية تؤدى إلى مستويات عليا من القدرة على القراءة والكتابة والحساب.

وفى إطار دراسة استكشافية[٢٠] تم النظر فى العلاقات المشتركة بين تدابير البيئات المؤاتية للتعلم وبين معدلات القرائية ، وشملت مؤشرات جودة البيئات المؤاتية للتعلم – أولا أهمية مواد القراءة والتعلم التى تم قياسها بنـاء على عدد نسخ كل صحيفة وعدد الكتب المنشورة ومستخدمى المكتبات العامة لكل ألف نسمة – وثانياً توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICT) التـي يتم قياسها على أساس النسبة المئوية من الأسر التى تملـك أجهـزة راديـو وتليفزيون إلى جانب عدد الحواسب الشخصية لكل ألف نسمة.

كما أفادت الدراسة بأن البيئات المؤاتية للـتعلم والمحفـزة تـشجيع الأفراد على أن يصبحوا متعلمين وتوفر لهم أساسا للحفاظ على ممارسـات القرائية وتطويرها على مدى حياتهم.

وتشكل البيئة غير المؤاتية للنساء عائقا رئيسًا أمام انتشار تعليم البنات.[٢١]

وينطبق ذلك على الفتيات فى الأرياف وفى صـعيد مـصر وفـى المناطق البدوية.

وعلى ذلك فإن الحكومة تتخذ تدابير وإجراء إصلاحات واسعة بمـا يتجاوز النظام التعليمى من أجل تعزيز حقوق النساء وتمكيـنهن وقـدرتهن على الحياة . كما أن المواقف إزاء أدوار النساء فـى سـوق العمـل وفـى المجتمع وإزاء تقسيم العمل القائم على التمييز بين الجنسين فى محيط الأسرة وفى المزرعة ، تؤثر على القرارات التى تتخذ بشأن الالتحـاق بالمدرسـة.

وعندما تواجه النساء إمكانات محدودة فى مجـال العمالـة وفـرص إدرار الدخل، لا ترحب بعض الأسر الاستثمار فى تعليم البنات خاصة فى المناطق الريفية ومناطق البدو(٢٢)

ولتأمين بيئة مؤاتية للبنات فإن وزارة التربية والتعليم تعمـل علـى تزويد المدارس بالمرافق الصحية الأساسية ومراحيض منفصلة للبنات عـن مراحيض الأولاد فى المدارس المشتركة، وضمان احترام المدارس لـسلامة البنات وحمايتهن من العنف فى المدرسـة وتعيـين معلمـات (مُيَـسِّرات) ومدربات بما يكفى، وتوفير المناهج الدراسية التى تراعى حاجات البنات فى الحاضر والمستقبل، وإلغاء الرسوم والمصروفات الدراسية، وأيضا التكاليف غير المباشرة التى يتحملها الآباء لشراء الزى المدرسى والكتـب، وتـوفير وجبة مدرسية مشبعة (وجبة إفطار أو غذاء).

هذا بالإضافة إلى تشييد المدارس المجتمعية فى أماكن أقـرب إلـى مساكن البنات، وتشجيع مشاركة المجتمع المحلى ومساندة الآبـاء ، وتقليـل أعباء العمل المنزلى من على عاتق الفتيات (التلميذات).

وتتأثر قرارات الأسر فى إرسال أبنائها وبناتها للمدارس من عدمـه بشدة بالبيئات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التى نشأوا فيها . وتتأثر هذه القرارات أيضا بالشروط التى يتوافر فيها التعليم وبنوعيتـه . وقـد يكـون لتكاليف الدراسة والبعد عن المدرسة وتوافر الوسائل المدرسـية والقـضايا الخاصة بالمحتوى والجودة التعليمية تأثيُر كبيُر على حضور الأبناء والبنات للمدارس من عدمه، وأيضا التسرب مبكراً منها.(٢٣)

وأيضا تشكل التكاليف المباشرة وغير المباشرة للتعليم النظامى عقبة كبيرة أمام التوسع فى التحاق الفقراء بالتعليم الابتدائى وخاصة البنـات. وأن

دخل الأسرة وتكاليف توفير التعليم عناصر تؤثر فى مدى استعداد الأسر لإرسال البنات إلى المدرسة أكثر مما يؤثر ذلك فى استعدادهن لإرسال البنين.

كذلك فإن تكاليف الفرص المتاحة للأطفال فى الأنشطة المرتبطة بالمدرسة كثيراً ما تكون أعلى بالنسبة إلى البنات منها إلى البنين، ولاسيما فى المناطق الفقيرة والريفية ، حيث توجد معايير كثيرة لمهام الجنسين فى محيط الأسرة حيث تنزع البنات إلى العمل لساعات أكثر من البنين فى إطار العمل فى المنزل وفى الحقل وفى السوق وغيره.(٢٤)

ويفترض أن المدارس توفر بيئة داعمة للتعلم بشكل متميز بحيث تحتوى على مختلف المواد المكتوبة والبصرية ، مما يساعد على اكتساب مهارات التعلم وممارستها.

ولكن ماذا عن البيئات الأخرى؟ ما أهمية وقيمة المواد المطبوعة والبصرية المتوافرة فى المنازل وأماكن العمل والمجموعات المهنية والمجتمعات المحلية ؟ وهل تساهم هذه البيئات مساهمة ملموسة فى نشر التعلم وإعادة دمج من هم خارج مؤسسات التعليم ؟ وإلى أى مدى تقوم البيئات المؤاتية للتعلم التى تمتلك كميات متفاوتة من الوثائق المكتوبة والمواد البصرية بتشجيع الأفراد على أن يصبحوا متعلمين وبمساعدتهم فى الحفاظ على مهاراتهم المكتسبة مؤخراً وإدماجها فى حياتهم اليومية .

وتختلف محتويات كل من البيئات المؤاتية للتعلم باختلاف مكانها، فعلى سبيل المثال: فى المنزل تكون البيئة المؤاتية للتعلم محفزة، إذا ما كانت مليئة بالمواد المقروءة (مثل: الكتب أو المجلات أو الصحف) ووسائل الاتصال والوسائط الالكترونية مثل الحواسب وأجهزة التلفزيون والراديو

والهواتف المحمولة) أما فى الأحياء والمجتمعات المحلية فتكون البيئة المؤاتية للتعلم غنية، إذا كانت تتضمن أعداداً كبيرة من اللوحات الإعلانية والملصقات والمنشورات .

وعلى الرغم من ذلك، فإن البيئات المؤاتية للتعلم هى أكثر من مجرد أماكن تتيح إمكانية الوصول إلى المنشورات المطبوعة أو السجلات الكتابية أو المواد البصرية أو التكنولوجيا المتقدمة، وينبغي لهذه البيئات فى الحالات المثلى أن تتيح التبادل الحر للمعلومات وتوفر تشكيلة كبيرة من فرص التعلم مدى الحياة لمن هم خارج النظام التعليمى.

وبالفعل سواء كانت البيئات المؤاتية للتعلم منتشرة فى المنازل أو الأحياء أو أماكن العمل أو المجتمعات المحلية، فإنها تؤثر فى أولئك المعرضين لها مباشرة (الأطفال) وغيرهم من أفراد المجتمع.

وعلى الرغم من الاهتمام الذى تلقاه بيئات التعلم المجتمعى على المستويين السياسى والفكرى، فإن الفكرة فى حد ذاتها تطرح تحديين هائلين. يطرح أولهما على صعيد المفهوم، ويدور حول معرفة ما هى بالضبط العناصر المكونة لبيئات التعلم، ويتناول ثانيهما قضايا الرصد والتقييم- فكيف يمكن قياس بيئات التعلم ومقارنتها عبر المناطق المختلفة وعلى مر الزمن؟

ونقطة الانطلاق فى هذا الصدد أن بيئات التعلم المجتمعى هى أماكن مُهَيَّأة لإتاحة أربعة أنواع من فرص تطبيق واستخدام المهارات التالية: [٢٦]

١- فرصة الانتفاع بمواد القراءة التى تهم مباشرة حديثى العهد بمعرفة القراءة والكتابة مثل الكتب والمنشورات والصحف والمجلات وغير ذلك من الوثائق العملية التى تفترض مقدماً توافر مرافق للنشر

واستخدام اللغات المناسبة للوصول إلى مجموعة متنوعة من القُرّاء في البيئات المختلفة .

٢- فرص الالتحاق ببرامج التعليم المستمر وتتخذ أحد الشكلين التاليين أو كليهما: تمكين الدارس من الالتحاق بدورات معينة من التعليم النظامي عن طريق المعادلة بين المهارات التي اكتسبها ومستوى معين من النظام التعليمي. وبمقتضى سياسات تضمن الالتحاق الحُر أو غير المقيد بسن معينة. أو توفير طائفة متنوعة من الأنشطة المنظمة في إطار التعليم غير النظامي مثل التدريب في مجال المهارات الحياتية والمعيشية ودورات قصيرة الأجل للتدريب المهني والتمرين في مجال التجارة تسمح باكتساب مهارات إضافية أو معارف أخرى تهم الدارس.

٣- فرص القيام بأعمال ومهام تنظيمية جديدة، وذلك مثلاً في الإدارات المحلية أو التعاونيات الزراعية أو نظم الإرشاد التي يشترط فيها امتلاك وممارسة مهارات القرائية .

٤- فرص إنشاء مشروعات تجارية أو مبادرات غير ربحية تتطلب امتلاك وممارسة مهارات القرائية وفرص المساعدة في إدارتها، ويشكل الجمع بين هذه الأنواع الأربعة من الفرص بمختلف أشكالها ودرجاتها بيئة مؤاتية للتعلم .

ويمكن أن تضطلع الوزارة بدور مهم على مستوى السياسات فيما يتعلق بجميع هذه الأنواع الأربعة من الفرص وعلى سبيل المثال: فإن وجود سياسة لصالح المكتبات يمكن أن يزيد من فرص الانتفاع بمواد القراءة وفرص

التعليم المستمر، ويحقق التعليم المجتمعى للأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم.

كما يمكن وضع استراتيجيات مجدية من أجل توسيع نطاق الانتفاع بالمكتبات العامة والربط بين المكتبات المدرسية والمكتبات المجتمعية وإعداد خيام أو عربات للمطالعة ومساعدة الأطفال على إنتاج الكتب للصغار، وتهيئة زوايا خاصة للقراءة مخصصة للنساء. ويعد وجود المكتبات ونشر الكتب من الشروط الأساسية لإيجاد بيئات تعلم مستدامة.

ويمكن تطوير مؤشرات لقياس بيئات التعلم وعناصرها المتعددة، فعلى سبيل المثال، فإن السياسات الحكومية المتعلقة بالتعليم النظامى سياسات واضحه ولكن السياسات الرسمية الخاصة ببيئات التعلم (أى فيما يتعلق بإنتاج النصوص المكتوبة وإصدارها وجمع المعلومات وتوزيعها وإعداد إصدارات فى وسائل الإعلام ...) تمثل سياسات أقل وضوحاً وتقييمها أعقد بكثير. وينبغى أن تقاس بيئات التعلم أيضاً من زاوية الإنصاف – فإلى أى مدى ولماذا يحرم بعض الناس والأطفال من الفرص التى تتيحها بيئات التعلم الخصبة، والتى يمكن أن تحقق تعليم مجتمعى لغير الملتحقين بنظام التعليم .

لذا ينبغى تهيئة بيئات مؤاتية للتعلم تتيح التبادل الحر للمعلومات وتوفير تشكيلة كبيرة من فرص التعلم مدى الحياة وتحقيق دمج كل الأطفال خارج منظومة التعليم سواء فى مؤسسات التعليم النظامى أو غير النظامى، وتوسيع نطاق التعليم الابتدائى،وزيادة فرص تعليم الكبار ضمن سياق خطط التنمية والسياسات التعليمية والثقافية .

الرؤية الحالية للتعليم المجتمعي في مصر:

لقد أدى صدور القرار الوزاري رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٩٣ بإنشاء مدارس الفصل الواحد للفتيات، ومبادرة سوزان مبارك لتعليم البنات عام ٢٠٠٣ إلى ظهور العديد من المبادرات التي إنتهجت نفس الأسلوب المتبع في التعليم المجتمعي، والذي يعتمد على مستوى عالٍ من المشاركة المجتمعية (مدارس المجتمع)، والمدارس الصديقة للفتيات، والمدارس الصغيرة، والمدارس الصديقة للأطفال ذوي الظروف الصعبة (أطفال بلا مأوى/أطفال الشوارع)، في المناطق التي لا يوجد فيها مدارس وقد وصل عدد هذه المدارس في عام ٢٠٠٨ إلى ما يقرب، من ٤ آلاف مدرسة تتيح فرصاً تعليمية لأكثر من ١٢٠ ألف طفلاً (٣١٨٤ مدرسة ذات الفصل الواحد تضم ٦٨٤٥٣ دارساً ودارسة-٩٥%منهم فتيات، ١٤٤٩ مدرسة صديقة للفتيات (تتبع الوزارة، المجلس القومي للطفولة والأمومة) تضم أكثر من ٣٩ ألف دارس ودارسة-٨٨% منهم فتيات، ٣٠٠ مدرسة مجتمع تضم أكثر من ٩ آلاف دارس ودارسة -٨٠% منهم فتيات، وأكثر من ٢٠٠ مدرسة للأطفال بلا مأوى (أطفال الشوارع) تضم أكثر من ٦ آلاف طفل.

وعلى الرغم من ذلك، فالجهود الحالية تفي بنسبة لا تزيد عن ٣,٣% من الاحتياجات الحقيقية حيث يوجد أكثر من ٣ مليون طفل في سن التعليم الأساسي لم يتم الوفاء باحتياجاتهم التعليمية. لذلك هناك حاجة لبذل جهود كبيرة لسد هذه الفجوة وخاصة في تعليم الفتيات، وإعادة دمجهن في النظام التعليمي النظامي وغير النظامي .

لذا وضعت وزارة التربية والتعليم ضمن خطتها الاستراتيجية ٢٠٠٧/٢٠١٢ هدفاً عاماً لتوفير تعليم مجتمعي لكل الأطفال في سن ٦-١٤

سنة الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسى أو تسربوا منه وخاصة الفتيات والأطفال فى المناطق الحضرية والريفية الفقيرة [٢٧].

كما تضع الوزارة مبادرات تعليم الفتيات والفتيان كأولوية قصوى للقضاء على الفجوة النوعية وتحقيق المساواة النوعية فى التعليم، وإعادة دمج الأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم وتحاول تكثيف دعمها لتعليم الفتيات بإنشاء مزيد من الفصول، وتوفير مرتبات للمعلمين وتأهيلهم وتدريبهم، وتوفير الموارد والمعدات وتطوير المناهج والكتب الدراسية .

كما قامت الوزارة بضم مدارس المجتمع بالإضافة إلى مدارس الفصل الواحد للفتيات، ونشر هذه النماذج لإعادة دمج الأطفال خارج التعليم حيث تعتبر نماذج ريادية، كما تعمل على التوسع فى هذا الأسلوب .

كما تقوم بتوفير وتشغيل المدارس فى المناطق الحضرية والريفية المحرومة للوصول إلى الأطفال الذين تسربوا من المدارس أو غير القادرين على الالتحاق بالتعليم النظامى .

وللوصول إلى تحقيق هذه الأهداف قامت وزارة التربية والتعليم بإنشاء إدارة للتعليم المجتمعى ضمن هيكل تنظيمى لضمان تحقيق التعليم المجتمعى على المستوى المركزى واللامركزى (المحافظات والمحليات) وتكون مسئولة عن تعيين الميسرات(المعلمات) والموجهين فى مدارس التعليم المجتمعى وفق المعايير التى تلائم المناطق التى يصعب الوصول إليها .

كما ستكون هذه الإدارة مسئولة عن تدريب الميُسِّرات والموجهين فى هذه المناطق، ووضع سلم وظيفى للعاملين بالتعليم المجتمعى .

وتقوم الوزارة بالدخول فى شراكات مع منظمات وجهات أخرى مثـل المجلس القومى للطفولة والأمومة وجهات قومية أخرى مسئولة عـن جمـع بيانات ومعلومات دقيقة عن الأطفال خارج نظام التعليم خاصة فـى القـرى الصغيرة والنائية.

كما يتم التنسيق بين الوزارة والجمعيات الأهلية من خـلال نظـام لا مركزى يتم تنفيذه لإنشاء المدارس والمساهمة فى التمويل.

وقامت الوزارة بتشكيل لجنة لمتابعة تطوير مدارس التعليم المجتمعى، حيث تعمل اللجنة على التأكد من أن نظم الإدارة المستخدمة فى تلك المدارس موافقة للرؤية القومية.

كما قدرت الوزارة احتياجاتها (فى المرحلة الأولـى) لبنـاء ١٣٣٠٠ مدرسة لتحقيق دمج الأطفال فى نظام التعليم، وأعدت خطة لتوزيع هذا العدد على جميع محافظات مصر، وذلك لاستيعاب الأطفال غير الملتحقين بالتعليم وستحاول بناء هذه المدارس على مراحل بدءًا من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨:

(١٠%" فى السنة الأولى، ١٠%" فى السنة الثانية، ٣٠%" فى السـنة الثالثة، ٣٠%" فى السنة الرابعة، ٢٠% فى السنة الخامسة).

وتحاول الحكومة أيضاً إتاحة التعليم للأطفال المعاقين(ذوى الاحتياجات الخاصة)، حيث تحول الحواجز المادية والاجتماعية دون مشاركتهم الكاملـة فى الحياة الاجتماعية والثقافية. ولا يزيد عـدد الملتحقـين والمقيـدين فـى المدارس من المعاقين عن ١% من جملة عدد التلاميذ.

ويتيح القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ (بأحكام حقوق الطفـل)، ووثيقـة إعلان العقد الثانى لحمايـة الطفـل المـصرى ورعايتـه(٢٠٠٠-٢٠١٠)

حق الطفل المعاق فى التمتع برعاية خاصة اجتماعيــة وصـــحية ونفـــسية وتأهيلية وتعليمية ومهنية، له ولأسرته لتمكينه من التغلب على الآثار الناشئة عن إعاقته.

كما تحاول تقديم خدمات التأهيل والتعليم والأجهــزة التعويــضية دون مقابل من خلال صندوق رعاية الأطفال المعاقين، والمُنْشأ بقرار من رئــيس الجمهورية.

كما بدأ الإعداد لأول خريطة عن طبيعة احتياجات المعاقين ونوعيــة الخدمات التى تقدم لكل فئة من فئات الإعاقة الذهنية، وأيضاً حالة المعـــاقين والأساليب المستخدمة فى كل محافظة لتقديم نوعيات الرعاية الخدمية لفئـــات الإعاقة، والمشاكل التى يواجهها المعاقون وأسرهم فى الحصول عليها.

وتدعم بعض المنظمات الدولية ومن بينها منظمة اليونسكو جهود مصر الرامية إلى توفير التعليم المجتمعى، وذلك بتنفيذ مشروع المدارس الــصديقة لأطفال الشارع والأطفال العـــاملين، حيـــث بـــدأ العمـــل بـــه فـــى عـــام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وقد تم إنشاء خلال عام ٢٠٠٥ عدد ٢٠ مدرسة ثابتـــة، ٥ مدارس متنقلة وتأهيل ١٠٠ معلم للعمل فى هذه المدارس كمرحلـــة أولـــى، ووصل عددها فى عام ٢٠٠٨ إلى أكثر من مائتى مدرسة.

والفكرة الأساسية للمشروع هى محاولة إعادة هؤلاء الأطفال إلى دائرة التعليم، وذلك عن طريق إلحاقهم فى فصول متعـــددة المـــستويات، وتقـــديم برنامج تعليمى مكثف يُسَرِّع إنهاء التلميذ لما تقدمه المدرسة الابتدائيـــة بمـــا يتيح له استكمال تعليمه فى مراحل التعليم الأخرى فى المدرسة العادية مثـــل أقرانه.

ومن بين الأهداف المباشرة للمشروع : إعادة دمج الأطفال خارج المدرسة فى التعليم، ورفع نسب التحاق الأطفال من الفئات المحرومة من التعليم، وتلبية حاجات التعلم الأساسية للأطفال فى ظروف صعبة، واختيار نموذج تربوى مرن يوفر تعليماً رسمياً للفئات المتسربة من التعليم، والسعى لدمج الأطفال فى أسرهم ومجتمعهم المحلى.[٢٨]

وبالرغم من الجهود التى تبذلها الوزارة لضمان التحاق جميع الأطفال فى سن المدرسة بالتعليم فلا تزال **هناك العديد من المعوقات التى تواجه تحقيق التعليم المجتمعى** للأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم فى مصر، والتى خلصت إليها العديد من الدراسات والبحوث فى هذا المجال وتتلخص فى الآتى:

١- النقص فى أعداد المدارس اللازمة لتلبية احتياجات الأطفال فى المناطق الريفية والحضرية المحرومة، والمناطق النائية والعشوائية.

٢- لا تزال الفجوة كبيرة بين نسب التحاق الفتيات والفتيان (الذكور والإناث) فى بعض المناطق خاصة فى الريف، وفى صعيد مصر، وفى مناطق البدو.

٣- عدم وجود نظام تعليمى يتناسب اقتصادياً واجتماعياً مع الأطفال العاملين وأطفال الأسر الفقيرة خاصة الفتيات.

٤- ظروف العمل فى هذا النوع من التعليم لا تساعد على استبقاء العاملين المدربين كالمديرين والموجهين والمُيَسِّرات.

٥- ضعف الوعى بأهمية التعليم المجتمعى لدى أولياء الأمور، ومؤسسات المجتمع المدنى.

٦- ضعف أساليب الإدارة ونظام المتابعة والتقويم فى مدارس وفصول التعليم المجتمعى .

٧- بُعد بعض المدارس عن سكن الأطفال(خاصة الفتيات)، حيث منازلهم فى عزب وكفور ونجوع بعيدة وتجمعات بدو على مسافات كبيرة فى الصحراء .

٨- فى بعض مناطق الصعيد والأرياف والبدو لا تزال النظرة التقليدية المتدنية لتعليم البنت ودورها الهامشى فى المجتمع.

٩- احتياج كثير من الأسر لعمالة أطفالهم فى المنزل أو الحقل أو الرعى أو العمل لدى الجيران .

١٠- من بين المعوقات أيضاً أن كثيراً من الأسر تعانى من الفقر، وما يلازمه من صعوبات تتعلق بالتكاليف المباشرة وغير المباشرة للتعليم.

١١- عدم اعتماد سياسات تركز على الحاجات التعليمية للأطفال والشباب المهمشين وتذليل العقبات التى تعترض سبيل التحاقهم بالمدارس واستبقائهم فيها خاصة الفئات المحرومة والأشد فقراً والفتيات والأطفال العاملين والذين فاتهم ركب التعليم النظامى والأطفال المعاقين.

١٢- عدم كفاية الموارد الحكومية للصرف على التعليم.

١٣- المواد التعليمية والتكنولوجيا المناسبة لعمليات التدريس غير متوافرة بالقدر الكافى فى جميع المناطق حيث تقل بدرجة كبيرة فى مدارس الأرياف وفى المناطق البعيدة .

وعلى ذلك فإن القضايا الرئيسة التى ستعالجها هذه الدراسة تتضمن الآتى:

١- تُعَّرف واقع مدارس التعليم المجتمعى(مدارس الفصل الواحد للفتيات، ومدارس المجتمع، والمدارس الصديقة للفتيات، ومدارس الأطفال ذوى الظروف الصعبة (الأطفال بلا مأوى وأطفال الشوارع)، وما تَمَّ إنجازه خاصة بالنسبة لتعليم الفتيات فى الريف وفى المناطق النائية والمحرومة من الخدمة التعليمية .

٢- كيفية إتاحة فرص تعليمية لنحو ٣ ملايين طفل من غير الملتحقين بنظام التعليم (فى جميع المحافظات) خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٢، مع التركيز على تعليم الفتيات للقضاء على الفجوة النوعية بين الذكور والإناث فى بعض المناطق خاصة السبع محافظات التى تمثل أكثرها تبايناً وهى : الفيوم – بنى سويف – المنيا – أسيوط – سوهاج – البحيرة – والجيزة .

٣- كيفية إدارة نظام التعليم المجتمعى بما يضمه من أنواع المدارس المختلفة من حيث: التخطيط والتنظيم والتنفيذ والتنسيق والتمويل والمتابعة والتقويم إلى غير ذلك .

٤- كيفية تعبئة المجتمع وزيادة المشاركة المجتمعية، وتغيير ثقافة المجتمع حول قيمة تعليم البنات لتحقيق التعليم المجتمعى .

٥- تحقيق الجودة فى الممارسات التعليمية وإدخال التكنولوجيا المناسبة فى عمليات التعليم والتعلم بمدارس التعليم المجتمعى المختلفة .

٦- بناء القدرات لجميع العاملين(التنمية المهنية) بدءاً بالميسرات وعناصر التوجيه والإشراف والإدارة فى التعليم المجتمعى .

٧- السبل التى يمكن اتخاذها لتحقيق متطلبات التعليم المجتمعى للأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم .

وتستهدف هذه الدراسة:

- رسم صورة شاملة للتعليم المجتمعى فى مصر والذى يضم مدارس الفصل الواحد للفتيات ومدارس المجتمع والمدارس الصديقة للفتيات ومدارس الأطفال ذوى الظروف الصعبة(الأطفال بلا مأوى/أطفال الشوارع).
- توفير تعليم أساسى عالى الجودة لنحو ٣ ملايين طفل فى سن المدرسة(٦-١٤ سنة) من غير الملتحقين بنظام التعليم .
- محاولة التغلب على بعض الصعوبات التى تواجه تحقيق التعليم المجتمعى فى المناطق الريفية والنائية ومناطق البدو والمناطق المحرومة من الخدمة التعليمية .

ويمكن أن يفيد من هذه الدراسة:

- واضعو السياسات والمخططون ومتخذو القرار بالوزارة والإدارات التعليمية بجميع المحافظات، والجهات المعنية بمؤسسات التعليم المجتمعى، ومؤسسات المجتمع المدنى.

- المنهج المستخدم فى الدراسة:

- تستخدم الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، حيث يتم وصف وتحليل الجوانب المختلفة لمؤسسات التعليم المجتمعى القائمة، وتحديد متطلبات تحقيق التعليم المجتمعى لنحو ٣ ملايين طفل فى الشريحة العمرية ٦-١٤ سنة بحلول عام ٢٠١٢.

- **عينة الدراسة**:

- تم اختيار خمس محافظات للتطبيق الميدانى، وهى محافظات الجيزة- الشرقية- البحيرة- بنى سويف- أسيوط.
- شملت العينة ٤٠٠ من خبراء التعليم المجتمعى بالإدارات التعليمية بالمحافظات المختارة.
- جميع هذه المحافظات تضم عدداً من مدارس الفصل الواحد للفتيات، ومدارس المجتمع- والمدارس الصديقة للفتيات ومدارس للأطفال بلا مأوى (أطفال الشوارع).
- تَمَّ اختيار الإدارات التعليمية بمستويات مختلفة طبقاً لمستوى التنمية البشرية (مرتفع- متوسط- منخفض) كما جاء فى تقرير التنمية البشرية – مصر لعام ٢٠٠٣.

المحافظة	عدد الإدارات	عدد الخبراء العاملين بالتعليم المجتمعى
الجيزة	٤	٨٠ بواقع ٢٠ خبيراً من كل إدارة
الشرقية	٤	٨٠ بواقع ٢٠ خبيراً من كل إدارة
البحيرة	٤	٨٠ بواقع ٢٠ خبيراً من كل إدارة
بنى سويف	٤	٨٠ بواقع ٢٠ خبيراً من كل إدارة
أسيوط	٤	٨٠ بواقع ٢٠ خبيراً من كل إدارة
الإجمالى	٤	٤٠٠

أدوات الدراسة:

- تم تصميم استمارة استطلاع رأى الخبراء والمسئولين العاملين فـــى مجال التعليم المجتمعى، وقد اشتملت الاستمارة عدة محاور هى:

أولاً: الإتاحة والجودة فى التعليم المجتمعى وتـــضمنت ١١ ســـؤلاً رئيـــساً بالإضافة إلى ١١ سؤالاً بالإضافة إلى ثلاثة أسئلة مفتوحة.

ثانياً: المشاركة المجتمعية فى التعليم المجتمعى، وقد تـــضمنت ١٢ ســـؤالاً بالإضافة إلى ثلاثة أسئلة مفتوحة.

ثالثاً: تنظيم وإدارة التعليم المجتمعى وتضمنت ١٢ سؤالاً منها ســـتة أســـئلة مفتوحة.

مصطلحات الدراسة:

التعليم المجتمعى: Community Based Education

يقصد به جملة البرامج التعليمية التى تُعدها وتديرها الوزارة أساساً، وجهات ومؤسسات أخرى لخدمة المجتمع المحلى، حيث تعمل على تـــوفير تعليم مناسب للأطفال فى سن ٦-١٤ سنة الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساســـى أو تسربوا منه، والاحتفاظ بهم بمدارسهم حتى إكمال المرحلـــة التعليميـــة- خاصة فى المناطق الريفية والحضرية الفقيرة والعشوائية والنائية والمحرومة من الخدمة التعليمية.

ونموذج هذا النوع من المدارس فى مصر: مدارس الفصل الواحـــد، ومدارس المجتمع، والمدارس الصديقة للفتيـــات ومـــدارس الأطفـــال ذوى الاحتياجات الخاصة ومدارس أطفال الشوارع (الأطفال بلا مأوى/ الأطفـــال ذوى الظروف الصعبة).

ومدارس التعليم المجتمعى هى أماكن لتوفير فرص التعليم والتعلم المستمر للأطفال المحرومين من الخدمة التعليمية. وعادة ما تنشأ وتدار من خلال المجتمع المحلى كما يمكن أن تخدم الشباب والكبار، وتعطى أولوية التعليم للفئات المهمشة والأطفال خارج المدرسة.

الدراسات السابقة:

١- المركز القومى للبحوث التربوية بالتعاون مع مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا): تقويم مدرسة الفصل الواحد- بحث ميدانى- التقرير النهائى، ١٩٨١.

٢- عفاف هاشم خليل: المدرسة ذات الفصل الواحد و الفصلين ودورها فى حل بعض مشكلات التعليم الإلزامى فى مصر. رسالة ماجستير غير منشورة- كلية البنات -- جامعة عين شمس، ١٩٨١.

٣- ندوة التعليم الأساسى فى مصر- واقعه ومستقبله، اليونيسيف، القاهرة، ١٩٩٣.

٤- عبد الله بيومى: تطوير مدارس الفصل الواحد لتعليم الفتيات فى المرحلة العمرية ٨-١٤ سنة- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة ١٩٩٤.

٥- كوثر كوجك وآخرون: فلسفة مدارس الفصل الواحد، وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٥.

٦- محمد السيد حسونة: مدارس الفصل الواحد - النشأة والتطور، صحيفة التربية، ع١- أكتوبر ١٩٩٥.

٧- فؤاد أحمد حلمى: كفاءة مدارس الفصل الواحد للفتيات، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ١٩٩٨.

٨- محمد رجب شرابى: مدارس الفصل الواحد- الفكر -الفلسفة التطبيق- وزارة التربية والتعليم ١٩٩٩.

٩- هناء أحمد محمد عبد العال: تطوير مدارس الفصل الواحد لتعليم الفتيات فى ضوء احتياجاتهن، دراسة حالة محافظة بنى سويف، رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة القاهرة- كلية التربية- فرع بنى سويف ٢٠٠٠.

١٠- سمير منير أحمد: دور الجمعيات الأهلية فى التعليم المجتمعى ومدارس الفرصة الثانية، وزارة التربية والتعليم ٢٠٠٢.

١١- سمير منير أحمد: نحو دور أكثر فاعلية لمدارس الفصل الواحد لتعليم الفتيات، وزارة التربية والتعليم ٢٠٠٣.

١٢- سمير منير أحمد: التعريف بمدارس الفصل الواحد وفلسفتها وأهدافها، وزارة التربية والتعليم ٢٠٠٣.

١٣- المجلس القومى للطفولة والأمومة: الاستراتيجية القومية لحماية وتأهيل وإدماج الأطفال بلا مأوى (أطفال الشوارع)، ٢٠٠٣.

١٤- مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى الدول العربية- بيروت، مكتب اليونسكو الاقليمى بانكوك: دليل إدارة مراكز التعليم المجتمعى المكتب الاقليمى للتعليم فى آسيا والمحيط الهادى، اليونسكو، ٢٠٠٣.

١٥- المجلس القومى للطفولة والأمومة: مشروع حماية وتأهيل وإدماج الأطفال بلا مأوى (أطفال الشوارع) القاهرة، ٢٠٠٣.

١٦- وزارة التربية والتعليم: تجارب رائدة فى مجال التعليم قبل الجامعى فى مصر، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٧- بثينة محمود الديب: تقييم مدارس الفصل الواحد وآثارها على المشكلة السكانية فى مصر. المجلس القومى للسكان، ٢٠٠٤.

١٨- مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى الدول العربية: المشروع العربى الاقليمى التجريبى حول مراكز التعليم المجتمعية المتعددة الأغراض، بيروت، ٢٠٠٤.

١٩- وزارة التربية والتعليم، مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى الدول العربية، بيروت، برنامج الغذاء العالمى: مشروع المدرسة الصديقة للأطفال فى الظروف الصعبة، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٠- منشورات اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع أعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، اليونسكو.

تعليق:

من خلال عرض النماذج من الدراسات والبحوث السابقة أمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

- ندرة البحوث والدراسات التى تعرضت للتعليم المجتمعى.

- بعض هذه البحوث والدراسات تعرض لنموذج واحد منهـا، وهـو: مدارس الفصل الواحد، والقليل جـداً تعـرض لمـدارس المجتمـع والمدارس الصديقة للفتيات، ومدارس الأطفال بلا مـأوى (أطفـال الشوارع).

- وقد يرجع ذلك إلى حداثة هذه التجـارب والنمـاذج والمـشروعات وخاصـة الكثيـر منهـا يـتم بمـساهمات أجنبيـة (اليونـسكو- اليونيسيف...).

- لم تعد التقارير السنوية العالمية لرصد التعليم للجميع منذ إصـدارها عام ٢٠٠٢ وحتى الآن إصداراً خاصاً حول التعليم المجتمعى.

- لذا تنفرد هذه الدراسة بعرض موضوع تحقيق التعلـيم المجتمعـى للأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم فى مصر- وهى شريحة عمرية كبيرة (ما يقرب من ٣ ملايين طفل ما بين ٦-١٤ سنة). وهى فعلاً جديرة بالدراسة للوصول إلى عدد من المقترحات التى يمكن بتحقيقها النهوض بتعليم هذه الفئة من الأطفال الذين لهم حق فى أن نمكـنهم ونؤمّن تعليمهم.

خطة السير فى الدراسة:

- بنيت خطة السير فى الدراسة والتى تتضمن خمـسة فـصول تبـدأ بالفصل الأول (التمهيدى)، ويتناول الإطار العام للدراسة.

- اشتمل هذا الفصل على المقدمة ومشكلة الدراسـة والهـدف منهـا، والمنهج المستخدم والعينة والأدوات ومصطلحات الدراسة والدراسات السابقة وخطة السير فى الدراسة.

- جاء الفصل الثانى ليناقش متطلبات تحقيق الاتاحة والجودة فى التعليم المجتمعى للأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم.
- وجاء الفصل الثالث ليتحدث عن متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعيـــة لتحقيق التعليم المجتمعى للأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم.
- وتناول الفصل الرابع تنظيم وإدارة التعليم المجتمعى.
- وجاء الفصل الخامس ليعرض مقترحات الدراسة، وتتضمن متطلبات تحقيق التعليم المجتمعى للأطفال غير الملتحقين بنظام التعلـيم فـــى مصر.
- ونعرض الآن القضايا التى تعرضت لها الدراسة فى الفصول التالية.

هوامش الفصل الأول

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: إحصاءات التعداد العـــام للسكان لسنة ٢٠٠٦.

- انظر أيضاً: معهد التخطيط القومى، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨: العقد الاجتماعى فى مـــصر: دور المجتمع المدنى، القاهرة ٢٠٠٨. ص٣٢، ص٢٦٥، ص٢٧٧.

2- UNESCO-IIEP: EFA GMR. 7. IIEP Synthesis paper. Background paper for EFA Global Monitoring Report, 2007.

3- Sayed, Y et al: (Forthcoming). Education Exclusion and Inclusion. Policy and Implementation in India and South Africa. London, DFID. 2006.

٤- جاك ديلور وآخرون: التعليم ذلك الكنز المكنون: تقرير قدمته إلـــى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحـــادى والعـــشرين اليونسكو، مركز الكتب الأردنى، ١٩٩٦. ص ٥٥، ١٨٨.

5- UNESCO-IIEP: Country Templates Synthesis Report. Background paper for EFA Global Monitoring Report, 2007.

٦- التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع: القرائية مـــن أجـــل الحيـــاة، منشورات اليونسكو، ٢٠٠٦.

7- Bernard and Others: A Mirage for African schools. Dakar, CONFEMEN, 2005.

٨- التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع إرساء أسس متينة، منشورات اليونسكو، ٢٠٠٧، ص٣٦.

9- Lewis, M. and Lockheed, who's out of school? Excluded Girls in a Globalizing world. Washington, DC. Center for Global Development, 2006.

10- World Bank Independent Evaluation Group: From Schooling Access to Learning Outcomes. An Evaluation of world Bank support to primary Education. Washington Dc, world Bank (Conference edition) 2006.

11- UNESCO. The Dakar Framework for Action: Education for All-Meeting our collective Commitments. World Education forum. Dakar. 2000.

12- World Bank: (Forthcoming): Implementing Free Primary Education. Achievement and challenges. Washington. D.C. world Bank (Education sector Human Development Network Report, 2006.

١٣- منشورات اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع: التعلـــيم للجميع ضرورة ضمان الجودة، اليونسكو، ٢٠٠٥.

14- Layd, C.B, et al : The Implications of changing Educational and Family Circumstances for children's Grade Progression in Rual Pakistan: 1997-2004. New York, Population Council, 2006.

15- Chapman, K: Using social Transfers to scale up Equitable Access to Education and Health services. London, DFID policy Division, scaling up services team. 2006.

١٦- تقرير متابعة عالمى خاص بالتعليم للجميع: التكافؤ والمساواة بـــين الجنسين والتعليم للجميع: الوثبة للمساواة. منـــشورات اليونـــسكو، ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

17-Clahetri, N, and Baker, D,P: The environment for Literacy among nations: Concepts, past research, and Preliminary analysis, Background paper for EFA Global Monitoring Report 2006.

18-Qxenham et al: Skills and Literacy Training for Better Livelihoods. A Review of Approaches and Experiences. Washington, DC. World Bank. Africa Region Human Development Series, 2002.

١٩- التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع: القرائية من أجـل الحيـاة، منشورات اليونسكو، ٢٠٠٦.

20- Chhetri, N, and Baker, D.P: The Environment for Literacy among Nations: Concepts, past research and Preliminary analysis. Background Paper for EFA Global Monitoring Report 2006.

21-Millennium Project. Taking action: Achieving gender Equality and empowering women. Taskforce on Education and Gender Equality London, Earth scan, 2005.

22-Herz, B, K, and Sperling, G,B: what work in Girls' Education Evidence and Policies From the Developing world. New York Council on Foreign Relations, 2003.

٢٣- تقرير متابعة عالمى خاص بالتعليم للجميع: التكافؤ والمساواة بـين الجنسين والتعليم للجميع: الوثبة للمساواة، منـشورات اليونـسكو، ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

٢٤- التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع: القرائية من أجـل الحيـاة، منشورات اليونسكو، ٢٠٠٦.

٢٥- التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع: إرساء أسس متينة من خلال الرعاية والتربية فى مرحلة الطفولة المبكرة، منشورات اليونسكو، ٢٠٠٧.

٢٦- التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع: التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، هل سنحقق هذا الهدف، منشورات اليونسكو، ٢٠٠٨.

٢٧- وزارة التربية والتعليم: الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر، نحو نقلة نوعية فى التعليم، القاهرة، ٢٠٠٧/٢٠١٢.

٢٨- وزارة التربية والتعليم: مكتب اليونسكو الإقليمى بيروت، برنامج الغذاء العالمى: مشروع المدرسة الصديقة للأطفال فى الظروف الصعبة، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٩- المركز القومى للبحوث التربوية بالتعاون مع مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا): تقويم مدرسة الفصل الواحد- بحث ميدانى- التقرير النهائى، ١٩٨١.

٣٠- عفاف هاشم خليل: المدرسة ذات الفصل الواحد و الفصلين ودورها فى حل بعض مشكلات التعليم الإلزامى فى مصر. رسالة ماجستير غير منشورة- كلية البنات - جامعة عين شمس، ١٩٨١.

٣١- ندوة التعليم الأساسى فى مصر- واقعه ومستقبله، اليونيسيف، القاهرة، ١٩٩٣.

٣٢- عبد الله بيومى: تطوير مدارس الفصل الواحد لتعليم الفتيات فى المرحلة العمرية ٨-١٤ سنة- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة ١٩٩٤.

٣٣- كوثر كوجك وآخرون: فلسفة مدارس الفصل الواحد، وزارة التربية والتعليم ١٩٩٥.

٣٤- محمد السيد حسونة: مدارس الفصل الواحد - النشأة والتطور، صحيفة التربية، ع١- أكتوبر ١٩٩٥.

٣٥- فؤاد أحمد حلمى: كفاءة مدارس الفصل الواحد للفتيات، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ١٩٩٨.

٣٦- محمد رجب شرابى: مدارس الفصل الواحد- الفكر -الفلسفة التطبيق- وزارة التربية والتعليم ١٩٩٩.

٣٧- هناء أحمد محمد عبد العال: تطوير مدارس الفصل الواحد لتعليم الفتيات فى ضوء احتياجاتهن دراسة حالة محافظة بنى سويف، رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة القاهرة- كلية التربية- فرع بنى سويف ٢٠٠٠.

٣٨- سمير منير أحمد: دور الجمعيات الأهلية فى التعليم المجتمعى ومدارس الفرصة الثانية، وزارة التربية والتعليم ٢٠٠٢.

٣٩- سمير منير أحمد: نحو دور أكثر فاعلية لمدارس الفصل الواحد لتعليم الفتيات، وزارة التربية والتعليم ٢٠٠٣.

٤٠- سمير منير أحمد: التعريف بمدارس الفصل الواحد وفلسفتها وأهدافها، وزارة التربية والتعليم ٢٠٠٣.

٤١- المجلس القومى للطفولة والأمومة: الاستراتيجية القوميـــة لحمايـــة وتأهيل وإدماج الأطفال بلا مأوى (أطفال الشوارع)، ٢٠٠٣.

٤٢- مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى الدول العربية- بيروت، مكتـــب اليونسكو الاقليمى بانكوك: دليل إدارة مراكز التعليم المجتمعى المكتب الاقليمى للتعليم فى آسيا والمحيط الهادى، اليونسكو، ٢٠٠٣.

٤٣- المجلس القومى للطفولة والأمومة: مشروع حماية وتأهيل وإدمـــاج الأطفال بلا مأوى (أطفال الشوارع) القاهرة، ٢٠٠٣.

٤٤- وزارة التربية والتعليم: تجارب رائدة فى مجال التعليم قبل الجامعى فى مصر، المركز القومى للبحوث التربوية والتنميـــة، القـــاهرة، ٢٠٠٣.

٤٥- بثينة محمود الديب: تقييم مدارس الفصل الواحـــد وآثارهـــا علـــى المشكلة السكانية فى مصر. المجلس القومى للسكان، ٢٠٠٤.

٤٦- مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى الـــدول العربيـــة: المـــشروع العربى الاقليمى التجريبى حول مراكز التعليم المجتمعية المتعـــددة الأغراض، بيروت، ٢٠٠٤.

٤٧- وزارة التربية والتعليم، مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى الـــدول العربية، بيروت، برنامج الغذاء العالمى: مشروع المدرسة الصديقة للأطفال فى الظروف الصعبة، القاهرة، ٢٠٠٥.

٤٨- منشورات اليونسكو: التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع أعـــوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، اليونسكو.

الفصل الثانى

الإطار النظرى للدراسة*

تقديم:

ينص دستور جمهورية مصر العربية فى مادته الثامنة عشرة على أن "التعليم حق تكفله الدولة، وهو إلزامى فى المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى، وهو ما أكده قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ والذى نصت مادته الخامسة عشرة على أن "التعليم الأساسى حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم، وتلتزم الدولة بتوفيره لهم، ويلزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه، وذلك على مدى تسع سنوات.

وكان حرص الدولة على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لتأكيد مبدأ التعليم للجميع أحد الدوافع القوية وراء توفير تعليم جيد للأطفال حيث قامت بإنشاء مدارس ذات طبيعة خاصة وهى: مدارس الفصل الواحد، ومدارس المجتمع، والمدارس الصديقة للفتيات، ومدارس الأطفال ذوى الظروف الصعبة (أطفال بلا مأوى/ أطفال الشوارع)، وهذه الأنواع من المدارس يشار إليها باسم التعليم المجتمعى (CBE) Community Based Education.

وقد أثبت التعليم المجتمعى نجاحه وقبوله من ناحيتين، أولاً: إنه يوفر تعليماً ذا جودة عالية لأولئك الذين لا تصل إليهم الخدمة التعليمية والمحرومين والمتسربين وأطفال الشوارع، متضمناً البنين والبنات وبالتالى فهو يسد منبعاً رئيساً للأمية، ثانياً: يتميز هذا النوع من التعليم بالاستعانة بحاملات الشهادات المتوسطة للعمل كمُيَسِّرات داخل الفصول، كما أثبتت مدارس التعليم المجتمعى أنها أكثر ملاءمة وقبولاً لمجتمعات معينة، وأطفال بعينهم مثل المناطق النائية التى لا يوجد بها

---

* أعد هذا الفصل كل من أ.م.د/ صلاح الدين عبد العزيز غنيم، أ.م.د/ رضا محمد عبد الستار ، د/ آمال سيد مسعود

مدارس التعليم الرسمى، كما أنه يناسب الأسر الفقيرة التى تعتمد على أطفالها فى زيادة دخلها، كما أن هذا النوع من التعليم يعتبر السبيل لعودة الأطفال الذين تسربوا من مدارس التعليم الأساسى، وتخطت أعمارهم سن الالتحاق بهذه المرحلة، كما أنه يمثل فرصة التعليم الوحيدة لبعض المجموعات خاصة فى القرى والنجوع والكفور والعِزَب والذين لم يلتحقوا بنظام التعليم الرسمى، نظراً لظروفهم الخاصة.

- وإذا ما راجعنا البيانات الخاصة بالمناطق الجغرافية المختلفة على خريطة مصر نجد فروقاً واضحة فى مستوى التنمية البشرية (تعليم- صحة- دخل)، حيث تشير مناطق الوجه القبلى وقرى وكفور ونجوع وعِزَب الوجه البحرى إلى أقل المستويات مقارنة بالمناطق الأخرى، وهنا تظهر مشكلة عدم المساواة فى الفرص التعليمية، فالتعليم ليس إلا أحد عوامل محاربة الفقر، ويساهم بشكل كبير فى النمو الاقتصادى للفرد والمجتمع.

- ويشير التعداد العام للسكان لسنة ٢٠٠٦[١] والمنشور بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (يناير ٢٠٠٨) أن إجمالى عدد السكان ٧٦,٧ مليون نسمة منهم ٣,٩ مليون نسمة يعملون خارج مصر، وأن إجمالى عدد السكان (داخل مصر) ٧٢,٨ مليون نسمة منهم ٤١,٤٢٨٠٠٠ مليون نسمة من سكان الريف بنسبة ٥٧,٤%، وسكان الحضر ٣١,٣٧٢٣٤٨ نسمة بنسبة ٤٢,٦% وعدد السكان من ٦-١٥ سنة ١٢,٨ مليوناً، وأن عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم، وهم فى سن المدرسة ٢,١٧٢٣٤٨ مليوناً بنسبة ١٠,٤١% من عدد السكان فى الشريحة العمرية. ٦-١٤ سنة منهم ١,٣٤٥٠٢٧ مليون من سكان الريف بنسبة ١١,٠٥%، ٨٢٧٣٢١ طفلاً من سكان الحضر بنسبة ٩,٥%.

- أما الذين التحقوا بالمدرسة وتسربوا منها بلغ عددهم ٨٨٤٧٧٦ طفلاً بنسبة ٤,٢٤%، منهم ٤٩٣٢١٣ طفلاً من سكان الريف بنسبة ٤,٠٥%،

٣٩١٥٦٣ طفلاً من سكان الحضر بنسبة ٤,٥%، وبذلك يصبح إجمالى عدد الذين لم يلتحقوا أصلاً والذين تسربوا ٣,٠٥٧١٢٤ مليون طفلاً.

- وأن عدد الأميين ١٦,٨ مليون نسمة بنسبة ٢٩,٣% من جملة السكان ١٠ سنوات فأكثر.

- وتوضح المؤشرات الديموجرافية أنه زاد عدد السكان من ٦١,٥ مليوناً عام ١٩٩٦[٢] إلى ٧٦,٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٦ منهم ٥٧,٣ مليون نسمة ١٠ سنوات فأكثر. ومتوسط الزيادة السنوية ١,٩%، وعدد المواليد ١,٨ مليون كل سنة وهناك اختلال فى التوزيع السكانى بين الريف والحضر، حيث يتركز السكان فى مناطق محددة فى الحضر، وتختلف مستويات التنمية البشرية فيما بين محافظات مصر حيث ينخفض دليل التنمية البشرية فى محافظات الوجه القبلى.

- كما أن هناك تفاوتات فى نسب القيد خاصة فى مرحلة التعليم الاعدادي والثانوى بين محافظات الوجه البحرى، ومحافظات الوجه القبلى لصالح محافظات الوجه البحرى، ولصالح المدن فى مقابل أرياف الوجه البحرى والقبلى.

- وفى جميع الأحوال توضح الإحصاءات القومية تباينا بين المناطق الجغرافية المختلفة، ولاسيما فى المحافظات ذات الأوضاع الاجتماعية/الاقتصادية المنخفضة. بالإضافة إلى ذلك فالكثير من أطفال الأسر الفقيرة فى المحافظات ذات المستويات الاقتصادية الاجتماعية المنخفضة لا يلتحقون بالمدارس.

- وبناء عليه يتضح أن هناك حاجة للتركيز على توفير فرص تعليمية متكافئة وتحسين جودة التعليم للأطفال فى المناطق الريفية والمحرومة من الخدمة التعليمية والمناطق النائية بأنماط تعليمية تتناسب وهذه البيئات الفقيرة.[٣]

والأطفال خارج النظام التعليمى هم الأطفال الذين تخلفوا عن الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسى لأسباب ترتبط بهم شخصياً، وقد تكون أسباب اقتصادية أو اجتماعية لأسرهم، أو قد تكون لأسباب خارجة عن إرادتهم، وترتبط بالنظام التعليمى ذاته حيث تكون الأسرة لديها الرغبة فى إلحاق الطفل بالمدرسة، ولكنه لا يجد مكانا بها، ومن ثَمَّ يدخل هذا النوع من التسرب تحت ظاهرة قصور القدرة الاستيعابية للفصول أو المدارس التى تكتظ بالتلاميذ عن استيعاب الأطفال المتقدمين بمرحلة التعليم الأساسى.

أيضاً يشمل الأطفال خارج النظام التعليمى الأطفال الذين تسربوا، وتركوا المدرسة الابتدائية قبل وصولهم إلى نهاية المرحلة التعليمية، إما لأسباب تتعلق بهم أو بأسرهم أو بالبيئة المحيطة، أو تركوها لأسباب تتعلق بالنظام التعليمى (نظام الدراسة- المنهج- المعلم وغير ذلك).[٤]

والجدول التالى يوضح عدد الأطفال الذين التحقوا بالتعليم وتسربوا منه، وعدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم مطلقاً، طبقاً للتعداد العام للسكان ٢٠٠٦.

جدول رقم (١) يوضح عدد الأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم

المحافظة	أطفال التحقوا بالتعليم وتسربوا منه		أطفال لم يلتحقوا بالتعليم مطلقاً	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
القاهرة	١٣٢,٤٧٨	٥,٦٧	٣٠١,٩٢٥	١٢,٩٢
الاسكندرية	٦٣,٦٤٣	٥,٧٤	١١٢,٧٩١	١٠,١٨
البحيرة	٥٤,٨٨٩	٤,٢٧	١٤٠,٤٦١	١٠,٩٢
الغربية	٣٨,٧٥٨	٣,٧٣	٦٨,١٥٣	٦,٥٦
كفر الشيخ	١٩,٤٧٠	٢,٨٢	٤١,٨٣٣	٦,٠٦
المنوفية	٣٠,٠٤١	٣,٤٨	٥٠,٩٥٩	٥,٩
القليوبية	٥٤,٨٣٠	٤,٦٩	١١٢,٥٣٣	٩,٦٢
الدقهلية	٤١,٩١٢	٣,١٢	١٠٤,٤٦٤	٧,٧٨

المحافظة	أطفال التحقوا بالتعليم وتسربوا منه		أطفال لم يلتحقوا بالتعليم مطلقاً	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
دمياط	١٨,٧٤٦	٦,٤٢	١٧,٨٠٢	٦,١
الشرقية	٦٠,٩٠٥	٣,٩٥	١٥٤,٤١٥	١٠,٠١
بورسعيد	٣,٠٦٠	٢,١٥	٦,٢٣٦	٤,٣٩
الإسماعيلية	١٣,٤٥١	٥,٢٢	١٤,٦٢٩	٥,٦٨
السويس	٣,٨١٢	٢,٨٦	٤,٣٦٠	٣,٢٧
الجيزة	١٢٤,٧٣١	٦,٣٦	٢٧٥,٥٣٣	١٤,٠٤
الفيوم	٢٥,١٢٩	٣,٣٩	٨٩,٨٨٠	١٢,١٢
بنى سويف	٣١,٤٧١	٤,٥٥	٨٢,٤٤٦	١١,٩٢
المنيا	٣٣,٨٥٢	٢,٧	١٥٦,٨٠٧	١٢,٥٢
أسيوط	٤٤,٢٨٨	٤,١٣	١٣٨,٥٢٥	١٢,٩
سوهاج	٣٤,٥٩٦	٢,٩٣	١٣٥,٦٦٢	١١,٤٨
قنا	٢٠,٩١٥	٢,٢٩	٧٢,٨٠٣	٧,٩٦
الأقصر	٧,٧٠٤	٤,٤٩	٢٢,٠٦١	١٤,٠١
أسوان	١١,٣٢٥	٣,٢١	٣٤,٠٣٣	٩,٦٤
مطروح	٦,٦٦٧	٦,٦٦	١٣,٦١٩	١٣,٦
الوادى الجديد	٦١١	١,٢٤	١,٧٤٤	٣,٥٥
البحر الأحمر	٣,٨٩٠	٥,٣٤	٩,٤٠٠	١٢,٨٩
شمال سيناء	٢,٠٤١	٢,٠٦	٦,١٣٥	٦,٢
جنوب سيناء	١,٥٦١	٦,٧٦	٣,١٣٩	١٣.٦
الإجمالى	**٨٨٤,٧٧٦**	٤,٢	**٢,١٧٢,٣٤٨**	١٠,٤١

وسوف يتعرض هذا الفصل لثلاث محاور هى تحقيق الاتاحة والجودة فى التعليم المجتمعى- ثم المشاركة المجتمعية فى التعليم المجتمعى- ثم تنظيم وإدارة التعليم المجتمعى.

المحور الأول: تحقيق الاتاحة والجودة فى التعليم المجتمعى للأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم

أولاً: الأنماط التعليمية المساعدة لاستيعاب الأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم:

هناك بعض الأنماط أو الصيغ التعليمية التى تهدف إلى مدّ الخدمة التعليمية إلى أطفال القرى والنجوع والكفور والعزب والمناطق العشوائية والنائية الذين لم تتح لهم فرصة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، أو الذين التحقوا وتسربوا منها، وكل هذه الأنماط أو الصيغ التعليمية تأتى كلها فى إطار اهتمام وزارة التربية والتعليم فى توفير فرص التعليم فى المناطق الأقل حظاً والمحرومة من الخدمات التعليمية بمشاركة المجتمعات المحلية، وهذه الأنماط مثل: مدارس الفصل الواحد للفتيات، ومدارس المجتمع، والمدارس الصغيرة، والمدارس التابعة للجمعيات الأهلية، والمدارس الصديقة للفتيات، والمدارس الصديقة لتعليم الأطفال فى ظروف صعبة.

وتتشابه هذه الأنماط التعليمية من حيث: الفلسفة والأهداف والبرامج المقدمة ونظام العمل بها، وتضم هذه الأنماط تلاميذ من أعمار ما بين ٦-١٤ سنة، ومستويات تعليمية مختلفة أيضاً، تراعى فيها المرونة فى الآتى:

- **المكان:** مبنى منشأ أنشأته هيئة الأبنية التعليمية، أو مبنى مُتبرع به من إحدى الجمعيات الأهلية بالمنطقة يكون حجرة فى منزل أو أى مكان مناسب لحين إنشاء المبنى المدرسى.
- **مواعيد الدراسة:** تُكَيَّف حسب ظروف البيئة، بحيث لا تتعارض مع ظروف الدارسين، وطبيعة النشاط الممارس فى مكان إقامة المدرسة مع عدم الإخلال بالجدول المدرسى.

- **المناهج**: تُركز على القراءة والكتابة والحساب والدين والمعلومات العامة، وهى تطابق مناهج المرحلة الابتدائية، إلى جانب المشروعات الإنتاجية التى تعتبر وسيلة لتأهيل التلاميذ مهنياً وإعدادهم لسوق العمل إضافة إلى إكسابهم المهارات الحياتية اللازمة لحياتهم المستقبلية.
- **نظام العمل بالمدرسة**: تتكون خطة الدراسة بالمدرسة من:

- ٣٦ حصة للصفوف الثلاث الأولى (٢١ حصة تعليمية ثقافية، بجانب ١٥ حصة للتكوين المهنى والمشروعات).
- ٣٩ حصة للصفوف الثلاث التالية "الرابع، الخامس، السادس (٢٤ حصة مواد ثقافية بجانب ١٥ حصة تكوين مهنى ومشروعات) وتعمل فى كل مدرسة (ميسرتان) معلمتان، معلمة (مُيَسَّرة) للمواد الثقافية وأخرى تكوين مهنى، وتقوم أقدم المعلمات/الميسرات بإدارة المدرسة.

ويقوم النظام التعليمى على تقسيم اليوم إلى قسمين حيث يتم تقديم المواد الثقافية والتكوين المهنى بالتبادل.

وبالنسبة لمواعيد الدراسة بها مرونة أيضاً من حيث بداية اليوم الدراسى ونهايته، ويحصل الدارسون على يومين أجازة فى الأسبوع (يوم الجمعة، ويوم سوق القرية).(٥)

نظام القبول بالمدرسة:

- يتم قبول الدارسين من سن ٨: ١٤ سنة، ولكن يمكن التجاوز والنزول بالسن حتى ٦ سنوات فى المناطق التى لا يوجد بها مدارس ابتدائية بالمناطق النائية.

- ويمكن قبول تلاميذ من الذكور فى المناطق التى لا تصل إليها خدمة تعليمية، ولكن بعد موافقة أولياء الأمور، فالقرار الصادر لهذه الأنماط التعليمية نَصَّ على قبول الفتيات فقط.
- ويتم إجراء اختبار تحديد مستوى للدارسين المتسربين وإلحاقهم بالصف المناسب لمستوى الدراسة.

التيسيرات الممنوحة للدارسين:

وفى إطار جذب الدارسين للمدرسة، تم توفير العديد من التيسيرات التى تحتاجها المدرسة لأداء دورها منها:

- أن الدراسة مجانية.
- تطبيق نظام التأمين الصحى الشامل على الدارسين بدون مقابل.
- توفير وجبة غذائية للدارسين.
- توفير المواد الخام اللازمة للتدريبات المهنية.
- توزيع جزء من الربح على الدارسين لتحفيزهم.
- توزيع بعض المنتجات المهنية.
- الإسراع التعليمى للدارسين المتميزين، بحيث يمكن اختصار سنوات الدراسة للمتفوقين منهم.
- تنظيم رحلات لزيارة معالم البلاد، وكذلك معسكرات صيفية ترفيهية.
- استمرار من لهم رغبة فى استكمال تعليمهم فى المراحل الدراسية الأعلى مع استمرار إعفائهم من المصروفات.
- رفع السن فى المراحل التالية، وبما يتلاءم وظروف تخرجهم من المدرسة.

وتمتاز هذه الأنماط التعليمية بتوفير بيئة تعليمية تتناسب وظروف المجتمع واحتياجات الدارسين، وإعدادهم للمشاركة فى التنمية الشاملة والدخول إلى سوق العمل، كما استطاعت أن تستوعب جزءاً أو نسبة من الأطفال خارج النظام التعليمى،بما لا يزيد عن ٣,٥% مما دعت الحاجة إلى إتاحة وتوفير فرص تعليمية متكافئة لجميع الأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم، عن طريق زيادة أعداد هذه الأنماط التعليمية بجانب التأكيد على الجودة المتمثلة فى الإصلاح والتحسين المستمر لكل جوانب العملية التعليمية بما يتفق ومعايير الجودة القومية.(٦)

وتتمثل معايير الإتاحة فى عدة نقاط منها زيادة أعداد المدارس والفصول والتلاميذ، وخفض معدلات التسرب، وزيادة أعداد وتوزيع المعلمين المؤهلين والاهتمام بتعليم الفتيات، وأيضاً بالفئات المحرومة والمهمشة بالريف خاصة فى المناطق المحرومة من الخدمة التعليمية فى النجوع والكفور والعَزِب والمناطق النائية.

– تطور أعداد المدارس والفصول والتلاميذ:

فى إطار فلسفة الدولة الرامية إلى مَدّ الخدمة التعليمية، وتوفير مبدأ التعليم للجميع، وذلك تلبية لحاجات بعض المجتمعات التى تفتقر إلى الخدمات التعليمية، فضلاً عَمَّا أظهرته نتائج الدراسات والبحوث عن أسباب عزوف بعض الأطفال عن التعليم نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى يعانون منها أو لخوف الأسرة على أطفالهم لبعد المسافة بين المدرسة والمنزل، لذلك اتخذت وزارة التربية والتعليم العديد من الخطوات التى تضمن استيعاب هؤلاء الأطفال عن طريق إنشاء مدارس الفصل الواحد والصديقة للفتيات ومدارس المجتمع والمدارس الصديقة لتعليم الأطفال فى ظروف صعبة (أطفال الشوارع/ أطفال بلا مأوى)(٧)، وتشير إحصاءات وزارة التربية والتعليم أن هناك تطوراً فى أعداد هذه النوعية من المدارس، كما يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (٢) يوضح أعداد المدارس والدارسين بالتعليم المجتمعى

النسبة / نوع المدرسة	٢٠٠٣/٢٠٠٢		٢٠٠٤/٢٠٠٣		٢٠٠٥/٢٠٠٤		٢٠٠٦/٢٠٠٥		٢٠٠٧/٢٠٠٦	
	مدارس	دارسون	مدارس	دارسون	مدارس	دارسون	مدارس	دارسون	مدارس	دارسون
الفصل واحد.	٢٧٩١	٥٧٣٠٦	٣١,١	٥٨٨٧٢	٣١٤٧	٦٩١٧	٣١٤٦	٦٨٦٢٧	٣١٨٤	٦٨٤٥٣
صـــديقة الفتيـــات (الوزارة).	-	-	-	-	-	-	٢٩٨	٧٩٧٥	٣٨٦	١٠٨٠٧
٣- صديقة للفتيات تتبع المجلس القومى للطفولة والأمومة.	٥١	١٥٠٠	٢٤٥	٧٤٠٠	٤٦٦	١٤٠٠٠	٧٥٠	٢٣٠٠٠	١٠٦٣	٣١٤١٠
٤- مـــــــدارس المجتمع.	٤٥	١٣٦٠	١٠٧	٣٢٣٠	١٥٣	٤٦٠٠	٢٢٧	٦٨٥٠	٣٠٠	٩٦٠٠
٥- مدارس أطفال بلا مأوى (أطفـــال الشوارع).					٢٠	٤٩٠	٤٧	١٣٣٠	١٣٢	٣٩٠٠

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامـــة للمعلومـــات والحاســـب الآلـــى، ٢٠٠٧/٢٠٠٦، وانظر أيضاً: إحصاءات المجلس القومى للطفولة والأمومة.

يتضح من الجدول السابق أن جهود وزارة التربية والتعليم والمجلس القـــومى للطفولة والأمومة ومؤسسات المجتمع المدنى أسفرت فى مجال توفير فرص تعليميـــة للجميع إلى تحقيق استيعاب قدر لا بأس به من الأطفال فى سن التعليم، وتحاول تلـــك الجهود المبذولة استيعاب عدد كبير من الأطفال حيث تواجه العديد من المشكلات التى من أبرزها مشكلة الأمية، وعمالة الأطفال، والأطفال بلا مأوى.

توزيع المعلمات الميسرات:

يعتمد التدريس بالتعليم المجتمعى على الإناث، فبالرغم من وجود عدد من الذكور فالغالبية العظمى من الإناث وتصل نسبتهن إلى أكثر مـــن ٩٠% ويطلـــق عليهن ميسرات، ويتم اختيار الميسرات بناء على شروط منها:

- أن تكون من نفس القرية أو القرية المجاورة لها.
- الحصول على مؤهل متوسط على الأقل تربوى أو غير تربوى.
- يتم الاختيار بعد إجراء اختبار تحريرى يتم بكليات التربية إضافة إلى مقابلة شخصية واختبارات شفهية.(٨)

ولذلك نجد أن مدارس التعليم المجتمعى تعمل بها ميسرات تربويات وغير تربويات مؤهلات عليا وفوق متوسط ومتوسط، وهذا يتضح من إحصاءات وزارة التربية والتعليم لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ والتى يوضحها الجدول التالى:

جدول رقم (٣) يوضح توزيع الميسرات

طبقاً للمؤهل الدراسى لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧

	مؤهلات عليا				مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة				مؤهلات أخرى	
مدارس الفصل الواحد للفتيات	تربوية	النسبة	غير تربوية	النسبة	تربوية	النسبة	غير تربوية	النسبة		
	٩٨٧	٥٢٦	١٢٦٦	٦١٨	١٣٦٦	٣٩	٦١٨	١٦,٧	٤	%٠,١

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الميسرات الحاصلات على مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة بلغت ٣٩% وهى أعلى من نسبة الميسرات الحاصلات على مؤهلات عليا، وهى نسبة ٢٨,٢%.

كما يتضح أن نسبة المؤهلات العليا بلغت ٤٣,٢% ونسبة الحاصلات على مؤهلات متوسطة بلغت ٥٥,٧% وهى أعلى من الحاصلات على مؤهلات عليا.

الاهتمام بتعليم الفتيات:

تَمَّ إنشاء أنواع المدارس المجتمعية والمتمثلة فى مدارس الفصل الواحد للفتيات، ومدارس المجتمع والمدارس الصديقة للفتيات التابعة لوزارة التربية والتعليم، وأيضاً المدارس الصديقة للفتيات التابعة للمجلس القومى للطفولة والأمومة

ومدارس الأطفال ذوى الظروف الصعبة (الأطفال بلا مأوى/ أطفال الشوارع) التابعة للمجلس القومى للأمومة والطفولة، وذلك بهدف تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة والمناطق المحرومة من الخدمة التعليمية. وخاصة القرى البعيدة، وأيضاً لسد الفجوة النوعية بين الجنسين، والتى كان لها أثر واضح فى زيادة وتطور أعداد البنات[٩] وقد لوحظ من إحصاءات وزارة التربية والتعليم أن نسبة قيد البنات فى مدارس التعليم المجتمعى عموماً تراوحت بين ٩٥، ٩٦,٥% بين أعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٨ والنسبة الباقية من البنين حيث إن هذه المدارس أنشئت أصلاً لسد الفجوة بين الذكور والإناث فى المناطق المحرومة من الخدمة التعليمية.

الاهتمام بالفئات المحرومة والمهمشة بالريف:

يحظى الريف المصرى بالرعاية من جانب الحكومة، فقد حرصت على تضييق الفجوة بين الريف والحضر، من خلال إنشاء وتوفير البرامج التعليمية للأطفال فى الأماكن البعيدة، ضماناً لتقديم الخدمة التعليمية لهم، ولأن البعد المكانى يعتبر من أهم المشكلات التى تعوق الأطفال عن الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، وتشير إحصاءات وزارة التربية والتعليم إلى أن نسبة الملتحقين بمدارس الفصل الواحد بالريف بلغت فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨- ٩٨,٥%، نسبة الملتحقين بمدارس الصديقة للفتيات التابعة للوزارة بلغت ٩٧,٤%، وأن نسبة الملتحقين بمدارس المجتمع والمدارس الصديقة للفتيات التابعة للمجلس القومى للطفولة والأمومة بلغت نسبتها ١٠٠% فى الريف.[١٠]

ثانياً: معايير الجودة:

يتضح مما سبق أن مصر قطعت خطوات واسعة من أجل إتاحة التعليم للجميع حيث بلغ معدل الالتحاق بالمدارس ما يزيد على ٩٠%، إلا أن جودة التعليم لا تزال تشكل تحدياً كبيراً، فنحن فى حاجة إلى نقلة نوعية فى التعليم وتعكس تلك

النقلة تغيراً فى النظرة الأيديولوجية-بما يضمن ألا يصبح التعليم مجـــرد وســـيلة فحسب لإجادة الأساسيات مثل: القراءة والكتابة والحساب بل تحقيق أيضاً التميـــز عن طريق اكتساب القيم والاتجاهات والسلوكيات والمهارات التى تساعد الدارسين على صياغة مستقبلهم بأنفسهم، وكذلك مستقبل المجتمعات بحيث يكفل لهم استغلال أقصى إمكاناتهم، كما أنه إستراتيجية مؤكدة لبناء مجتمع قائم على المعرفة والعدالة الاجتماعية والإدارة الرشيدة، وبناء مواطنة تقود الميسرة إلى مجتمـــع ديمقراطـــى مستنير فى مصر.(١١)

ويمكن تحقيق الجودة فى التعليم المجتمعى من خلال تحسين ظروف العمل فى هذا النوع من التعليم والتى يمكن أن تساعد على استبقاء الميسرات والموجهين والمديرين لتراكم الخبرات، وجودة المواد التعليمية وإدخال التكنولوجيـــا المناســـبة لعمليات التدريس، وأنها الإدارة الجيدة لهذه النوعية من المدارس.(١٢)

العناصر البيداجوجية:

وهى عمليات التعليم والتعلم المتمثلة فى: مهنة التدريس، والمناهج وطـــرق التدريس، والمواد التعليمية، والتقويم.

مهنة التدريس:

تعتمد جودة العملية التعليمية على كفاءة وأداء المُيَـــسَّرات الـــذى تطـــور دورهن ليصبح قوة محركة لطاقات الدارسات ليتعلمن بأنفسهن عن طريق الـــتعلم التعاونى والنشط والذاتى، ويمارسن التدريبات العملية والحرفية بأنفسهن.

المناهج وطرق التدريس:

تتمثل القضايا الرئيسة ذات الصلة بجودة المناهج الدراسية فى الحاجة إلـــى ضمان أن تعكس المناهج الدراسية طبيعة البيئة المحلية، وتحقيق التوازن بين المواد

النظرية والتدريبات العملية، ووضع طرق لربط ما تتعلمه الدارسات داخل حجرات الدراسة بسوق العمل وحاجات المجتمع.

وتهدف وزارة التربية والتعليم إلى:

- دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال فى عملية التعليم والتعلم، فى المناهج الدراسية فى مدارس التعليم المجتمعى حتى لا تكون المعلومات والكتاب بالمدارس فقط مصدرين للتعليم.
- دعم الأنشطة المدرسية بتلك المدارس.
- التدرج والتوسع فى التعلم الجمعى والتعاونى من مدخل التعلم النشط.
- إنتاج مواد تعليمية تتلاءم مع البيئة المحلية.(١٣)

- تقويم الدارسات بمدارس التعليم المجتمعى:

فى الآونة الأخيرة حدث تغيير فى نظام التقويم، وخاصة فى السنوات الأولى من المرحلة الابتدائية والتى ترتكز على المعايير القومية وهو التقويم الشامل، حيث يعتمد التقدير النهائى فى الصفوف الابتدائية الثلاثة على درجة الإمتحان. إضافةً إلى أداء التلميذ فى الأنشطة وملف إنجاز التلميذ (البورتفليو). ومن المأمول أن يصبح التقويم الشامل بمثابة نموذج لإصلاح طرق التقويم فى المستويات التعليمية المختلفة، والتى تتكامل مع التعلم النشط الذى تجرى الآن ممارسته فى الصفوف الثلاثة الأولى، وجارى تعميمه على الصف الرابع الابتدائى، والأول الإعدادى.(١٤)

حجم وكثافة الفصل الدراسى:

من مؤشرات الجودة عدد الأطفال بالفصل الدراسى، فكلما قَلَّ عدد الأطفال، زادت فرصة التعليم الجيد، حيث يتميز الفصل بالهدوء والراحة التى تسمح بإيجاد مناخ مناسب لتعاون الأطفال فيما بينهم. كما يتيح فرصة العطاء من قبل

الميسرة.[١٥] وتتراوح كثافة الفصول بمدارس التعليم المجتمعى بين ٥-٢١ دارسة فى الفصل الواحد عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.[١٦]

معدل المعلمين بالنسبة للدارسين:

يعتمد حساب معدل معلم/ تلميذ على كثافة الفصل، وذلك لأن نسبة معلم/ وتلميذ تتضمن جميع القائمين بالتدريس، وليس فقط المعلمين ذوى النصاب الكامل للتدريس، وتظل حجرة الدراسة هى المحدد لعدد المعلمين الذين يقومون بالتدريس،[١٧] وتشير إحصاءات وزارة التربية والتعليم لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧[١٨] إلى أن متوسط نصيب المعلم من التلاميذ بمدارس الفصل الواحد ١٩,٢٨.

تطور إنجازات الدارسات:

أظهرت بعض الدارسات أن معدل الانتقال إلى المراحل التعليمية التالية بمدارس التعليم المجتمعى يصل إلى ٩٤%، وأن هذه المدارس تتميز بجودة وفعالية عاليتين لدرجة أن أطفال مدارس التعليم المجتمعى تفوقوا على أطفال مدارس التعليم الرسمى فى نتائج امتحانات الصف الثالث الابتدائى (حقق التعليم المجتمعى فى منفلوط عام ١٩٩٥ نجاحاً بنسبة ١٠٠% فى مقابل ٧٥% فى مدارس التعليم المجتمعى.[١٩]

ثالثاً: كفاءة النظم:

النظام الإدارى:

هذا بالإضافة إلى مركزية الإدارة المالية والتى تحد من قدرة المحافظات والإدارات والمدارس على تحسين إدارة العملية التعليمية كما تفتقد القيادة على مستوى المدرسة إلى صلاحيات إدارية، ومالية وتربوية.

اتجهت الوزارة إلى التحرك تجاه تحقيق اللامركزية فى إدارة التعليم المجتمعى، والتى يمكن أن تتيح ما يلى:-

أ- إشراك المحليات فى إثراء الموارد والتخطيط لجودة استخدامها.

ب-نقل اختصاصات اتخاذ القرارات، إلى المحليات.

جـ- مباشرة المحليات تقديم الخدمات بمبادرات منها بحيث تكون عالية الجودة وبأقل التكاليف وفى أسرع وقت.(٢٠)

الإنفاق على التعليم:

تشير وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجى بوزارة التربية والتعليم إلى أن توزيع الإنفاق الجارى بمدارس الفصل الواحد على سبيل المثال- حيث بلغت المصروفات الجارية ٦٧ مليون جنيه لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بنسبة ٠,٤% من إجمالى المراحل التعليمية، تقدر أجور المعلمين ٥٩ مليون جنيه بنسبة ٨٨% (باب أول وثانى)، ومصروفات تشغيل المدارس (باب ثالث ورابع) ٨ مليون وهو رقم قليل، أما نصيب الدارس من المصروفات الجارية لنفس العام فقد كانت ٨٧٥ جنيه أى أقل من ١٦٠ دولاراً وهو رقم قليل جداً لا يحقق الجودة فى العملية التعليمية.(٢١)

- ويعانى التعليم المجتمعى عموماً من ضعف التمويل وأيضاً يعانى من التخصيص السيىء لهذا التمويل بما يعنى أن بعض المجالات لا ينفق عليها بشكل كاف، وأن الإنفاق لا يتسم بالكفاءة، ولهذا فنحن فى حاجة إلى إعادة تخصيص هذا التمويل خاصة أن مستوى مشاركة أولياء الأمور والهيئات المجتمعية والمحلية فى العملية التعليمية منخفض نسبياً، وهو ما يعتبر انعكاساً للنظام المركزى على التعليم المجتمعى، فبينما تعد الاستثمارات الموجهة ضرورية مثل مرتبات المعلمين/الميسرات والتى من الممكن أن تعمل على زيادة مستوى الإنفاق، فإن هذه الاستثمارات يجب أن تتم بطريقة تعمل على تحسين الكفاءة والمحاسبية على المدى المتوسط والبعيد على حد سواء.

- وأوضحت بعض الدراسات أن نظام التعليم يصبح أكثر كفاءة عندما نتعامل مع المدرسة كوحدة للتكلفة حيث لا يسمح حالياً نظام الموازنـــة للمدرســـة للقيام بهذا الدور، لذا فإنه من الأهمية أن يتم إنشاء نظام لامركزى يرتكـــز على مبادئ المحاسبية، ويحتاج تنفيذ مثل هذا النظام على المستوى المحلى إلى نقل الميزانية مباشرة إلى مستويات المدرسة والإدارة.[٢٢]

- هذا، ويمكن تقليل المخاطر الناتجة عن هذه الخطوة مـــن خـــلال تفعيـــل ضوابط منها وجود مجلس الأمناء فى كل مدرسة للمشاركة فى مـــسئولية الرقابة على أوجه الإنفاق المتعلقة بالميزانية.[٢٣]

نخلص مما سبق أن الدولة جادة لتحقيق العدالة بين جميع الأطفال فى ســـن التعليم، وخاصة أولئك الذين يعيشون فى مناطق نائية أو المناطق الريفية الفقيرة أو المحرومة، وكذلك الأطفال فى المناطق الحضرية الفقيرة ذات الكثافـــات الـــسكانية العالية، وتوفير فرص تعليمية أخرى للأطفال خارج نظام التعليم، وذلـــك لتحقيـــق عدالة الإتاحة وتحسين الجودة للجميع.

وإتاحة التعليم للأطفال خارج النظام التعليمى، ولأن الخطة الإســـتراتيجية القومية لإصلاح التعليم صدرت عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١١/٢٠١٢، وهى الفترة المحددة لإنجاز الخطة، وترى الباحثة مَدَّ العمل بالإســـتراتيجية حتـــى عـــام ٢٠١٤/٢٠١٥ وحتى تساير تحقيق أهداف داكار (التعليم للجميع فى عام ٢٠١٥).

ولتحقيق الإتاحة وتوفير فرص تعليمية للأطفال فى الشريحة العمرية مـــن ٦-١٤ سنة من غير الملتحقين بنظام التعليم فى تلك الفترة لابد من تحقيق الأهداف التالية:

أولاً: إنشاء مدارس التعليم المجتمعى بالتعاون مع المجتمعات المحلية لتوفير فرص تعليمية لكل الأطفال خارج النظام التعليمى.

ثانياً: توفير عدد كاف من المديرين والموجهين والميسرات والعمال المدربين في مجال التعليم المجتمعي.

أولاً: إنشاء المدارس والفصول الدراسية:-

نحتاج بناء مدارس وفصول دراسية لإتاحة فرص تعليمية للأطفال خارج النظام التعليمي ١٠١٩٠٤ فصلاً دراسياً ذلك إذا استرشدنا بالخطة الاستراتيجية التي توضح أن الكثافة كأساس لحساب الاحتياجات من الفصول هي ٣٠ تلميذاً/فصل، مع العلم أن عدد الأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم هو ٣,٠٥٧١٢٤ طفلاً كما تم ذكره من قبل طبقاً لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

جدول رقم (٤) يوضح الأعداد المطلوبة من الفصول والموجهين والميسرات والعمال

المحافظة	ريف				حضر			
	عدد الفصول	عدد الموجهين	عدد الميسرات	عدد العمال	عدد الفصول	الموجهين	الميسرات	العمال
القاهرة	-	-	-	-	١٤٤٨٠	١٤٤٨	٢٨٩٦٠	١٤٤٨٠
الإسكندرية	-	-	-	-	٥٨٨١	٥٨٨	١١٧٦٢	٥٨٨١
البحيرة	٢٣٣٣	٢٣٣	٤٦٦٦	٢٣٣٣	٥٧٩	٥٨	١١٥٨	٥٧٩
الغربية	٢٦٧٨	٢٦٨	٥٣٥٦	٢٦٧٨	٨٨٥	٨٩	١٧٧٠	٨٨٥
كفر الشيخ	١٧٤٣	١٧٤	٣٤٨٦	١٧٤٣	٣٠٠	٣٠	٦٠٠	٣٠٠
المنوفية	٢٣٢٠	٢٣٢	٤٦٤٠	٢٣٢٠	٣٧٩	٣٨	٧٥٨	٣٧٩
القليوبية	٣٩٢٤	٣٩٢	٧٨٤٨	٣٩٢٤	١٦٥٤	١٦٦	٣٣٠٨	١٦٥٤
الدقهلية	٣٦٧٧	٣٦٨	٧٣٥٤	٣٦٧٧	١٢٠١	١٢٠	٢٤٠٢	١٢٠١
دمياط	٨٢٧	٨٣	١٦٥٤	٨٢٧	٣٩١	٣٩	٧٨٢	٣٩١
الشرقية	٥٨٠٠	٥٨٠	١١٦٠٠	٥٨٠٠	١٣٦٦	١٣٧	٢٧٣٢	١٣٦٦

المحافظة	ريف				حضر			
	عدد الفصول	عدد الموجهين	عدد الميسرات	عدد العمال	عدد الفصول	الموجهين	الميسرات	العمال
بورسعيد	-	-	-	-	٣١٠	٣١	٦٢٠	٣١٠
الإسماعيلية	٦٧٦	٦٨	١٣٥٢	٦٧٦	٢٦٠	٢٦	٥٢٠	٢٦٠
السويس	-	-	-	-	٢٧٢	٢٧	٥٤٤	٢٧٢
الجيزة	٦٥٠٠	٦٥٠	١٣٠٠٠	٦٥٠٠	٦٨٣٣	٦٨٣	١٣٦٦٦	٦٨٣٣
الفيوم	٣٢٣٣	٣٢٣	٦٤٦٦	٣٢٣٣	٥٨١	٥٨	١١٦٢	٥٨١
بنى سويف	٣٢٣٢	٣٢٣	٦٤٦٤	٣٢٣٢	٥٦٥	٥٧	١١٣٠	٥٦٥
المنيا	٥٧٦٤	٥٧٦	١١٥٢٨	٥٧٦٤	٥٩١	٥٩	١١٨٢	٥٩١
اسيوط	٤٦٩٧	٤٧٠	٩٣٩٤	٤٦٩٧	٨٤٨	٨٥	١٦٩٦	٨٤٨
سوهاج	٤٧٥٩	٤٧٦	٩٥١٨	٤٧٥٩	٩١٥	٩٢	١٨٣٠	٩١٥
قنا	٢٨٣٠	٢٨٣	٥٦٦٠	٢٨٣٠	٢٩٣	٢٩	٥٨٦	٢٩٣
الاقصر	٤٩٥	٥٠	٩٩٠	٤٩٥	٤٩٧	٥٠	٩٩٤	٤٩٧
اسوان	١٠٢٤	١٠٢	٢٠٤٨	١٠٢٤	٤٨٨	٤٩	٩٧٦	٤٨٨
مطروح	٣٥٨	٣٦	٧١٦	٣٥٨	٣١٨	٣٢	٦٣٦	٣١٨
الوادى الجديد	٦٤	٦	١٢٨	٦٤	١٤	١	٢٨	١٤
البحر الاحمر	٥٢	٥	١٠٤	٥٢	٣٩١	٣٩	٧٨٢	٣٩١
شمال سيناء	١٨٩	١٩	٣٧٨	١٨٩	٨٣	٨	١٦٦	٨٣
جنوب سيناء	١٢٨	١٣	٢٥٦	١٢٨	٢٨	٣	٥٦	٢٨
الاجمالى	٦١٢٧٥	٦١٢٨	١٢٢٥٥٠	٦١٢٧٥	٤٠٦٢٩	٤٠٦٣	٨١٢٥٨	٤٠٦٢٩

ومن الجدول رقم (٤) يتضح أننا نحتاج إلى ٦١٢٧٥ فصلاً في الريف، ٤٠٦٢٩ فصلاً فى الحضر بمحافظات مصر المختلفة حتى عام ٢٠١٥/٢٠١٤ ومن أكبر المحافظات التى تحتاج إلى عدد كبير من الفصول الدراسية هى محافظة الجيزة، حيث يحتاج الريف بها إلى ٦٥٠٠ فصلاً، بينما تحتاج المناطق الحضرية

إلى ٦٨٣٣ فصلاً، كما يحتاج ريف محافظة الشرقية إلى ٥٨٠٠ فصلاً، أما الحضر فيحتاج إلى ١٣٦٦ فصلاً.

واسترشاداً بالخطة الإستراتيجية القومية فى مصر والتى سوف يتم انجاز مراحلها من ٢٠٠٩/٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٥/٢٠١٤، فسوف يتم بناء هذا العدد من المدارس والفصول الدراسية، ويمكن تنفيذ الخطة على مراحل مختلفة كالآتى: ١٠% فى السنة الأولى من الخطة ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ١٥% لكل سنة حتى عام ٢٠١٥/٢٠١٤، يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (٥) يوضح الاحتياجات الفعلية من الفصول والموجهين والميسرات والعمال حتى عام ٢٠١٥/٢٠١٤

السنة	نسبة الإنجاز	عدد الفصول	عدد التلاميذ	عدد الموجهين	عدد الميسرات	عدد العمال
السنة الأولى ٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٠%	١٠١٩٠	٣٠٥٧٠٠	١٠١٩	٢٠٣٨١	١٠١٩٠
السنة الثانية ٢٠١٠/٢٠٠٩	١٥%	١٥٢٨٥	٤٥٨٥٦٣	١٥٢٨	٣٠٥٧١	١٥٢٨٥
السنة الثالثة ٢٠١١/٢٠١٠	١٥%	١٥٢٨٥	٤٥٨٥٦٣	١٥٢٨	٣٠٥٧١	١٥٢٨٥
السنة الرابعة ٢٠١٢/٢٠١١	١٥%	١٥٢٨٥	٤٥٨٥٦٣	١٥٢٨	٣٠٥٧١	١٥٢٨٥
السنة الخامسة ٢٠١٣/٢٠١٢	١٥%	١٥٢٨٥	٤٥٨٥٦٣	١٥٢٨	٣٠٥٧١	١٥٢٨٥
السنة الخامسة ٢٠١٤/٢٠١٣	١٥%	١٥٢٨٥	٤٥٨٥٦٣	١٥٢٨	٣٠٥٧١	١٥٢٨٥
السنة السادسة ٢٠١٥/٢٠١٤	١٥%	١٥٢٨٥	٤٥٨٥٦٣	١٥٢٨	٣٠٥٧١	١٥٢٨٥
الجملة	١٠٠%	١٠١٩٠٤	٣٠٥٧٠٩٠	١٠١٩١	٢٠٣٨٠٨	١٠١٩٠٤

ثانياً: توفير عدد كاف من المديرين والموجهين:

تحتاج إدارة مدارس التعليم المجتمعى، موجه أو مدير واحد لكل عشرة مدارس، أى أننا نحتاج إلى تعيين ١٠١٩١ موجهاً حتى عام ٢٠١٥/٢٠١٤.

وعند توزيع العدد المطلوب من الموجهين على السنوات الخمس بنفس النسب المنصوص عليها والتى يوضحها الجدول رقم (٥) نجد أنه لابد من توفير ١٠١٩ موجه فى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ لكل محافظات مصر، فلابد من تعيين ٢٠٣٨ موجه موزعين على محافظات مصر.

أما فيما يخص الأعداد المطلوبة من الميسرات، والتى يتطلب الأمر تعيين ميسرتين لكل فصل دراسى، نجد أننا نحتاج حتى عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٢٠٣٨٠٨ ميسرة، حيث نحتاج المناطق الريفية بالمحافظات إلى ١٢٢٥٥٠ ميسرة، أما المناطق الحضرية بالمحافظات فتحتاج إلى ٨١٢٥٨ ميسرة.

- أما فيما يخص الأعداد المطلوبة من العمال بالمحافظات المختلفة نجد أننا نحتاج إلى تعيين ١٠١٩٠٤ من العاملين بمعدل عامل لكل فصل، منهم ٦١٢٧٥ عاملاً بالريف، ٤٠٦٢٩ عاملا بالحضر.

المحور الثانى: تحقيق الشراكة المجتمعية فى التعليم المجتمعى

لقد سادت العولمة المتسارعة، وأحدثت العديد من التغييرات المجتمعية، وأدت إلى تحولات فى أولويات التنمية البشرية، وجعلت من المشاركة المجتمعية توجهاً للسياسات العامة التى تشكل مسار التنمية البشرية، ففى العقد الذى انقضى ومنذ صدور أول تقرير عن التنمية البشرية أصبحت المشاركة المجتمعية تبرز بدرجة أكبر فى المناقشات المتعلقة بالسياسات العامة للدولة.

ويتزايد الاهتمام بالتعليم كقيمة لها وزنها فى إحداث التنمية البشرية، وترتفع معدلات نموه بصورة ملحوظة، ومن المنتظر أن يستمر هذا النمو فى ضوء النمو السكانى والإقبال على التعليم، مما يجعل إلقاء مسئوليته على المؤسسة التعليمية وحدها أمراً عسيراً، ويقتضى الأمر البحث عن سبل لتفعيل مشاركة المجتمع فى تحمل هذه المسئولية، وهو عامل ذو أهمية كبيرة بالنسبة للتعليم والتنمية على حد سواء.

ومع التزام الدولة بتوفير الحق فى التعليم لجميع المواطنين، بالعمـل علـى تعميم الالتحاق بالتعليم، والتركيز على الإنصاف بتأمين فرص آمنة للتعليم للجميـع تستجيب لمسألة الجنس (Gender) وتحقيق التكافؤ بين الجنسين، وتوسيع نطـاق تلك الفرص مع تقديم تعليم جيد النوعية يوفر مستوى مقبولاً من الإنجاز التعليمى، والتأكيد على نتائج التعليم، وتعزيز بيئة التعلم.

وبالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق التعليم للجميع، والنتائج المحققة، فالعديد من الأطفال لا تزال لديهم حاجات إلى التعلم الأساسى التى لم تتم تلبيتها بعـد، وإن هؤلاء الأطفال خارج المدارس وهم فى سن التعليم، معظمهم مـن فئـات الإنـاث والفقراء من ساكنى المناطق الفقيرة بالحضر والريف وفى المنـاطق النائيـة، وإن تأمين حاجات التعلم الأساسية لهذه الفئات، يتطلب استراتيجية واسعة النطاق تكفـل الوفاء بتلك الحاجات وبتأمين الفرص التعليمية لهم، ولا تنطوى على أى اسـتبعاد، وإفساح المجال لنهوج غير نظامية عديدة ومتنوعة وفقاً لتنوع السياق المجتمعـى، وبما يتلاءم مع أوضاع تلك الفئات واحتياجاتهم التعليميـة، وبإمكـان المـشاركة المجتمعية أن تساعد على ضمان وتأمين تلك الفرص التعليمية المجتمعية المتمثلـة فى التعليم المجتمعى.

الشراكة المجتمعية فى مجال التعليم المجتمعى وضرورتها بين التحديات والفرص المتاحة:

التعليم هو رصيد مجتمعى، وعلى النظام التعليمى أن يعمل على حشد اتفـاق واسع بين مختلف الأطراف المعنية بشأن تحقيق التعلـيم للجميـع، والنظـر إليـه كإشكالية مجتمعية لا يقتصر التصدى لها على المؤسسة التعليمية فقط، وإنما يمتـد لتقوية المشاركات المجتمعية التى تبنى على أساس المسئولية الاجتماعيـة، والتـى تحتاج لكافة جهود كل التنظيمات الاجتماعية من جمعيات أهلية ومؤسسات المجتمع المدنى على تنوعها، وتعمل على تنشيط التعبئة الاجتماعية.

وإن السياسات التربوية بعيدة المدى عليها دور جديد تضطلع به وفقاً لاتجاهين متكاملين، فمن جهة يتعين عليها العمل على أن تجعل النظام التعليمي واضحاً، يعتمد على عمليات تشخيص مؤكدة، وتحليل مستقبلى، ومعلومات عن السياق الاجتماعى والاقتصادى، وعلى معرفة للاتجاهات العالمية فى مجال التربية، وتقييم للنتائج، وتضمن له بذلك الاستقرار فى مجموعه، ويتضمن عليها من جهة أخرى، أن تحفز قيام المشاركات المجتمعية، وتشجع التجديدات التربوية، أى أن تحرر طاقات جديدة لخدمة التربية، إذ يجب توجيه جميع الأطراف المعنية بالتربية نحو تحقيق أهداف جماعية مع الالتزام بالقيم المشتركة.(١)

إن سياسة التقشف فى الميزانية نتيجة لإعادة الهيكلة الاقتصادية، وانخفاض معدل الإنفاق على التعليم الأساسى لكل طفل، ومع المعدلات العالية للنمو السكانى قد أدت إلى عجز الحكومة عن توفير التعليم المجتمعى لجميع الأطفال خارج المدرسة والذين هم فى سن التعليم، مما أدى بالحكومة إلى تفويض بعض صلاحياتها لمؤسسات المجتمع المدنى، مع توجيه المجتمع إلى تفعيل الشراكة المجتمعية كمبدأ لتحمل المسئولية الاجتماعية والالتزام بنتائجه، مما يتيح لمؤسسات المجتمع المدنى وأفراده أن يكون شريكاً على قدم المساواة فى التنمية مع الدولة، ومكملاً لدور الدولة فى مجال التعليم المجتمعى، فدور الدولة فى تحقيق التعليم للجميع دور لاغنى عنه، ويجب أن تسانده شراكات قوية، فالتعليم للجميع يفترض مشاركة الجميع فى التعليم والتزامهم به.

وأكدت الرسالة الموجهة من الدورة السابعة والأربعين لمؤتمر اليونسكو الدولى للتربية والمنعقد فى جنيف ٨-١١ سبتمبر ٢٠٠٨ على أن الوضع فيما يتعلق بالأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢-١٨ سنة مأساوى بصفة خاصة فى البلدان النامية حيث نظم التعليم لا تزال غير متكيفة بما فيه الكفاية لاحتياجاتهم

أنفسهم، فضلاً عن احتياجات المجتمع ككل من حيث تحسين نوعية المقدم لهم كآلية أساسية لمكافحة الاستبعاد الاجتماعى لهؤلاء الأطفال والشباب.

ومع انتشار فرص عمالة أطفال الشريحة العمرية ٨-١٤ سنة، والذين هم خارج النظام التعليمى، وعدم الالتزام بالقوانين المحددة والمنظمة لعمالة الأطفال، يمثل رافداً قوياً للاستبعاد من التعليم أو الاستمرار فيه، ويزيد من أعداد الأميين، وخاصة أن غالبيتهم من أبناء الأسر الفقيرة فى الريف وصعيد مصر والمناطق الحضرية المهمشة.

ومع تزايد الاهتمام بحقوق الفئات المستبعدة والمهمشة الفقيرة، والمحرومة من التعليم، والتزاما بتحقيق التعليم للجميع، يتطلب الأمر تنمية علاقات الشراكة المجتمعية لتوفير التعليم المجتمعى لتلك الفئات المهمشة.

كما يؤدى ارتفاع الكلفة غير المباشرة للتعليم مع انخفاض مستوى دخل العديد من الأسر وبخاصة فى الريف وصعيد مصر والمناطق المهمشة إلى عدم التحاق أبنائهم بالتعليم الابتدائى أو التسرب منه، مما يستدعى إدماج إستراتيجية الحد من الفقر من أجل تعليم الفقراء بالبرامج التنموية فى المجتمعات المحلية حيث أماكن تواجدهم، وتتوافر العديد من تلك البرامج عن طريق الشراكة القوية للجمعيات الأهلية والمجتمع المحلى.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة والتى أدت إلى تحسين الفجوة النوعية (إناث- ذكور) فما زالت بعض الجيوب موجودة، وتستدعى استراتيجيات خاصة ومبادرات محددة توجه لتعليم الإناث خاصة فى الريف وصعيد مصر، لذا تتجه وزارة التربية والتعليم إلى إقامة شراكة قوية بينها وبين مؤسسات وهيئات المجتمع المدنى من أجل سد الفجوة النوعية فى تعليم الاناث، وتأمين فرص تعليمية آمنة وذلك على المستوى الوطنى مع إقامة شراكة قوية على المستوى الاقليمى والدولى كمنظمة اليونيسيف، واليونسكو، ومنظمة كير، وكاريتاس، ووكالات الأمم المتحدة،

والبنك الدولى، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، وهى شراكات ملزمة من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع.

فمرونة إطار التعليم المجتمعى وتنوعه، وانخفاض تكاليفه، وتوفيره فرصاً للتعليم الجيد الآمن، وخاصة تقديمه للمهارات الأساسية والحياتية والتى تعد وسيلة لتمكين هؤلاء الأطفال الفقراء من برامج محو الأمية، ومدارس المجتمع، ومدارس الفصل الواحد، والمدارس صديقة الفتيات، ومدارس الأطفال فى ظروف صعبة، يعد ضرورة ييسرها تأمين التزام المجتمع المدنى ومشاركته فى تخطيط تلك البرامج وتنفيذها ومتابعتها.

وتتجه وزارة التربية والتعليم إلى الشراكات فى مجال التعليم المجتمعى المتسمة بالتجديد والابتكار وإلى التعاون مع الجمعيات الأهلية والهدف هو تحقيق التعليم للجميع.

كما أن الابتعاد عن النظرة القطاعية التى تضيق من مجال الاهتمام بالتعليم وجهود تطويره، والتحول نحو اعتباره جهداً مجتمعياً يقوم على تفاعل مختلف القوى النشطة فى المجتمع، ولا يقتصر على عمل وزارة أو أكثر فإن الارتقاء بمستوى المعرفة لدى المواطن وبرصيد رأس المال البشرى لدى المجتمع هو شأن عام يخص المؤسسات بأكملها وبصورة متضافرة (الأسرة ومؤسسات الحكومة وأجهزة الدولة كافة، وقطاع الأعمال وتنظيمات المجتمع المدنى، وخاصة على مستوى المجتمعات المحلية) إذ أن ذلك يضمن تواؤم نسق التعليم من مدخلات وعمليات ومخرجات، مع حاجة تنمية المجتمع.[٢٥]

وتحتاج الشراكة المجتمعية إلى فتح حوار سياسى واجتماعى موسع، على جميع المستويات فى المجتمع، أمام الدارسين والمعلمين والآباء، والجماعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، وجميع منظمات المجتمع المدنى، من أجل حمل الحكومة على الحوار وصنع القرارات والتجديد حول أهداف التعليم للجميع.

فالمجتمع المدنى لديه الكثير من الخبرة وله دور حاسم يؤديه فى كشف العراقيل التى تعترض أهداف "التعليم للجميع" وفى وضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بإزالة تلك العراقيل.(٢٦)

وإن مستوى الحوار والتفاعل والتنسيق والتشارك الايجابى بين مؤسسات المجتمع وأطرافه المختلفة، والتى ترتفع مستواها بارتفاع حيوية الحوار والمشاركة – وهى ما يعنى فاعلية أعلى لتحقيق التنمية، وينخفض كذلك إذا غابت أو انكمشت حيوية الحوار والمشاركة، وتخفق عملية التنمية نتيجة لإهدار الموارد المجتمعية وارتفاع نسبة الفاقد، نتيجة الحركة غير المنتظمة والمتوافقة لكافة أجزاء المجتمع وقطاعاته.(٢٧)

أسس تعزيز الشراكة المجتمعية فى مجال التعليم المجتمعى:

السياسة التعليمية التى تتطلب الاستمرار على المدى الطويل، يتم إقرارها من خلال عمليات تشارك فيها الدولة والمجتمع، وتتقاسم معها المسئولية فى الوفاء بالأهداف، وبذل الجهد للتعاون فى وضع استراتيجيات وخطط عمل تعطى دفعة جديدة وقوية للسياسات التى تكفل تحقيق تعليم مجتمعى للجميع جيد النوعية، وتتبلور أسس تعزيز الشراكة المجتمعية فى النقاط التالية:

- إن هناك حاجة متزايدة لدى أطراف عديدة فى المجتمع لممارسة الحق فى المشاركة فى اتخاذ القرارات التعليمية التى تؤثر عليهم، وللاضطلاع بالمسئولية المقترنة بهذه القرارات.(٢٨)
- وتتيح الشراكة المجتمعية فرصاً جديدة لمشاركة المجتمع بشكل عام، فإن مختلف القطاعات الاجتماعية لديها إمكانات وموارد غير مستخدمة بالقدر الكافى، وبالإمكان الاستفادة منها فى تدعيم التعليم المجتمعى، مثل: النقابات ورجال الأعمال، والأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات الأهلية، وقادة المجتمع المحلى، فإن ضمان مشاركتهم فى

التخطيط والتنفيذ والإدارة والمتابعة لبرامج التعليم المجتمعى يضمن مزيداً من الكفاءة فى استخدام الموارد، وتقديم البدائل الممكنة عند حدوث معوقات تعترض سير العمل.

- **التركيز على تمكين المجتمعات المحلية، والعمل على تنميتها من خلال برامج التعليم المجتمعى بتعزيز مشاركة المجتمع المحلى بكافة أطرافه فى تحمل مسئولية التعليم.**
- الدعوة إلى إدماج الفئات المهمشة فى التعليم لاسيما الفتيات، والفقراء والأطفال العاملين، والأطفال خارج النظام التعليمى سواء المتسربين من التعليم أو الذين لم تتح لهم فرص الالتحاق بالتعليم النظامى والأميين منهم لتوفير التعليم الجيد للجميع.
- أن ترتكز الشراكة بين جميع الأطراف المعنية على أساس مبادئ الثقة والمساءلة والشفافية وإدانة الفساد بكل أشكاله وعلى جميع مستويات الحكومة والمجتمع المدنى.
- إشراك وسائط الإعلام بكافة أشكالها فى الخطاب العام بشأن دور الشراكة المجتمعية فى دعم التعليم المجتمعى لتحقيق التعليم للجميع.
- تعزيز القدرات المؤسسية والمهنية بهدف تحسين أداء العاملين فى مجال التعليم المجتمعى، وزيادة كفاءة برامجه.
- وضع إطار سياسى لتعزيز التعاون بين وزارة التربية والتعليم وكافة الوزارات الأخرى والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى وغيرها من أطراف الشراكة المجتمعية.
- إنشاء آلية لإدارة الشراكة والعمل على تنسيق الجهود المبذولة فى مجال التعليم المجتمعى عن طريق عقد اجتماعات استشارية، وبرامج لرفع

الوعى، وإصدار التشريعات المنظمة فى المجال، وتقاسم وتبادل المعـــارف والمعلومات والخبرة المتخصصة.

- تطوير القدرات المؤسسية فى مجالات نظم المعلومات الإحصائية والتربوية والإدارية من أجل تحسين التحليل لاتخاذ القرارات السليمة.

- تهيئة بيئات تعليم وتعلم مجدية ومستديمة فى إطار البيئة المحليـــة، تقـــدم برامج تعليم مجتمعى ملائمة لسكان تلك البيئة المحلية، وتقـــر احتياجـــاتهم للتعلم، ولاسيما الفئات المحرومة والمستبعدة، وتوفير تعليم جيد النوعية لهم فى نطاق عمليات تنمية مجتمعية أوسع نطاقاً.

- إشراك الأطراف المعنية بالشراكة فى تأسيس البنيـــة الأساســـية اللازمـــة لتحقيق اللامركزية فى إدارة التعليم على كافة المـــستويات، حيـــث تمهـــد اللامركزية الطريق للشراكة الجديدة والجيدة.

الشراكة والمشاركة فى التعليم المجتمعى:

- لقد أكد إطار داكار ٢٠٠٠ على الرؤية التى حددت فى الإعلان العـــالمى حول التربية للجميع الصادر فى جومتيين ١٩٩٠ على الالتزام الجمـــاعى للمجتمع الدولى بانتهاج إستراتيجية واسعة النطاق تكفل الوفاء باحتياجـــات التعلم الأساسية لكل طفل وكل يافع وكل راشد، وتضمن استدامة الوفاء بهذه الاحتياجات.

- فإن الرؤية المنبثقة عن جومتيين ١٩٩٠ لم تفقد شيئاً من ملاءمتها وقوتهـــا فهى توفر نظرة واسعة وشاملة للتعليم ودوره الحاسم فى تمكـــين الأفـــراد وتنمية المجتمعات. وقد أكدت على مبادئ رئيـــسة جـــاء فيهـــا أن تقويـــة المشاركات هى السبيل لتحقيق الفرص المتكافئة للتعليم. وجاء إطار عمـــل داكار ٢٠٠٠ مؤكداً فى أهدافه على "إن الشراكات التى تقام بين الحكومات

والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والأسر تساعد على ضمان جودة التعليم لرعاية الأطفال، ولاسيما أشدهم حرماناً، وتكون ركائز تلك التربية داخل المجتمع المحلى، وتساندها سياسات وطنية على مستوى قطاعات متعددة وتحظى بقدر كافٍ من الموارد" وأن الاهتمام بالبرامج البديلة عن التعليم النظامى بالنسبة لملايين الأطفال الذين يعيشون فى الفقر، ويعانون من الحرمان، يجب أن يكون التزام بتوفير تلك الظروف الملائمة لظروفهم، وأن تكون جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق التعليم للجميع.

- ويقتضى هذا الالتزام تأمين التزام المجتمع المدنى ومشاركته فى صياغة استراتيجيات تطوير التعليم وفى تنفيذها ومتابعتها. وإن هذه المشاركة لاسيما على المستوى المحلى من خلال شراكات بين الحكومة والمجتمعات المحلية، ينبغى ألا تقتصر على مجرد الموافقة على ما تتخذه الحكومة من قرارات أو تمويل ما تصممه من برامج، بل على كافة مستويات صنع القرار يجب على الحكومات أن تقيم آليات منظمة للحوار تمكن المواطنين ومنظمات المجتمع المدنى من الإسهام فى تخطيط التعليم الأساسى وتنفيذه ومراقبته وتقييمه. وهذا أمر جوهرى فى السعى إلى وضع أطر عمل لإدارة التعليم تكون قابلة للتقييم وتتسم بالشمولية والمرونة. وفى سبيل تسهيل هذه العملية سوف يتعين فى كثير من الحالات العمل على تنمية القدرات داخل منظمات المجتمع المدنى.(٢٩)

- إن بوسع الشراكة بين الحكومة ومختلف أطرافها فى المجتمع أن تعتمد استراتيجيات فعالة تستهدف التعرف على المستبعدين اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، والعمل على إدماجهم فى التعليم المجتمعى عن طريق صيغ متنوعة ومرنة ومبتكرة للتعلم، مع توفير بيئات تعلم تنمى الاحترام والثقة

المتبادلة بين جميع أطراف الشراكة لأجل التعاون الهادف لتحقيق التعليم للجميع.

ولقد تنامى الاهتمام فى الوقت الحالى بفكرة الشراكة على كافة المستويات الدولية والمحلية خاصة بعد انعقاد العديد من المؤتمرات التى عقدتها الأمم المتحدة خلال العقد الماضى، والتى اكدت على الرؤية المستقبلية للشراكة فى مجال التنمية، وذلك باعتبار الشراكة المجتمعية أساس لعمليات التنمية.

ويعنى مفهوم الشراكة Partnership تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص والأهلى على المستوى القومى أو الاقليمى فى مواجهة أية مشكلة من خلال اتصال فعال للوصول إلى اتفاق، مع تعاون للوصول إلى صيغة مقبولة لهذه الشراكة سواء كان ملزما بعقد (مشاركة رسمية) أو تعاون ملزم بقيم (شراكة غير رسمية)[٣٠]

وهنا لابد من الإشارة إلى أن المشاركة Participation تعنى الإسهامات والمبادرات للأفراد والجماعات سواء أكانت مادية أو عينية وتتصف تلك الإسهامات والمبادرات بأنها طوعية وغير ملزمة.[٣١]

وتعبر المشاركة المجتمعية: Community Participation عن رغبة واستعداد المجتمع المحلى فى المشاركة بفعالية فى الجهود الرامية إلى تحسين التعليم وزيادة فعالية مدارس التعليم المجتمعى فى تحقيق الأهداف التعليمية.[٣٢]

وغالباً ما تتضمن الشراكة معنى المشاركة، كالمشاركة فى تقديم معلومات أو خبرة مع شركاء آخرين، أو المشاركة فى اتخاذ القرار، أو المشاركة كممارسين لسلطة مخولة لهم. أى أن الشراكة تتضمن مشاركة إيجابية.

وبناء على ذلك فالشراكة تعنى تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى بكافة أشكالها والجمعيات الأهلية، والأفراد وقادة

المجتمعات المحلية من خلال اتصال فعال يتسم بالشفافية والثقة المتبادلة وقائم على التعاون من أجل تحقيق هدف محدد، عن طريق المشاركة الإيجابية لكافة الأطراف خلال المراحل المختلفة للبرنامج كالتالى:(٣٣)

- تشخيص المشكلات وتحديدها.
- جمع المعلومات وتحليلها.
- تحديد الأولويات ووضع الأهداف.
- تقدير الموارد المتاحة.
- تقرير البرامج وتخطيطها.
- تصميم الاستراتيجيات لتطبيق هذه البرامج وتوزيع المسئوليات بين أطراف الشراكة.
- إدارة البرامج.
- مراقبة التقدم فى البرامج.
- تقويم النتائج والتأثيرات.

ومن ثم فالشراكة ترتكز على تعاون واهتمام بتبادل الأفكار وصولاً إلى بناء علاقات تعاونية متضمنة محادثات تأملية يشارك فيها الشركاء فى مواجهة المشكلات وتحديث الخبرات وتطويرها، والمساعدة وتعزيز الثقة والقناعة والحفز والممارسات التعاونية والمتبادلة بين الشركاء تعويضاً لجوانب القصور بين هؤلاء الشركاء، إلى جانب الإسهامات المتبادلة التى تسمح بالتجديد والتحديث فى الإعداد والتخطيط لدعم البرامج وتنفيذها.(٣٤)

وفى هذا الإطار فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للمجتمع يتطلب شراكة جديدة قوية تعمل على إقامة تحالفات مع الأطراف المعنية من أجل تلبية الاحتياجات التعليمية للأطفال والشباب خارج النظام التعليمى والذين هم فى سن التعليم.

ومع التسليم بمسئولية الحكومة عن توفير التمويل الكافى للتعليم الأساسى للجميع، فإن هذه المسئولية تشمل الدور القيادى الذى يتعين على الحكومات أن تؤديه فى تيسير الشراكات على جميع المستويات، ومع جميع الأطراف، لا بمجرد تقاسم التكاليف بل فى العملية التعليمية برمتها بما فى ذلك اتخاذ القرارات والإدارة، والعمل على توفير صيغ جديدة مرنة ومتنوعة من التعليم المجتمعى لهؤلاء الأطفال المحرومون من التعليم.

ويمكن للشراكات أن تكون مفيدة، وتفضى إلى عدة مضامين مهمة ينبغى على المخططين والمديرين والقادة السياسيين ومتخذى القرار الوعى بها، وهى أنه من خلال هذه الشراكات:[٣٥]

١- سوف يكتسب الناس معرفة ووعيا أكبر بظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٢- ينبغى تفويض السلطة ونقل الصلاحيات والمسئولية عن التطوير – ولو بشكل جزئى – عبر مسارين، إلى أسفل: أى فى اتجاه المستويات الإدارية الأدنى داخل المنظومة نفسها، أو إلى الخارج أى فى اتجاه القوى الفاعلة خارج المنظومة.

٣- يطلب من الناس اتخاذ القرارات والعمل وفقاً لاختيارات من بدائل متاحة.

٤- يغدو الناس أكثر تحكماً فى أهداف التطور وعملياته وموارده. إنهم يصبحون أكثر "تسلحاً" بالسلطة لإيجاد حلول لمشكلاتهم، فتراهم يقترحون حلولاً بدل طلبها من الآخرين.

فإن عملية مشاركة المواطنين فى القرارات الحياتية المتعلقة بمجتمعهم هـــى ذاتها عملية تعليم وتعلم طويلة المدى، تشمل الأفراد والمؤسـسات وطـرق الإدارة والهيكلة.

وتنطوى الشراكة على عملية إعادة الهيكلة التنظيمية بين المستويات الإدارية فى وزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى ابتكار الأشكال التنظيمية التى تربط بـين وزارة التربية والتعليم من جهة وبين الجهات الأخرى المعنيـة بـشئون التنميـة الاجتماعية على مستوى المحافظات محلياً من جهة أخرى.(٣٦)

وإن تعزيز الشراكات مع كافة الأطراف المعنية بالتعليم بتأتى مـن خـلال قدرات الإدارة على مواجهة التحديات والمسئوليات الجديدة لتهيئـة بيئـات الـتعلم للمشاركة الكاملة.

ولإيجاد الشراكات: لابد من إحداث تحول أساسى فى المجتمع نحو التوجـه للشراكة، ويعد هذا التحول تحدياً، حيث الشراكة القوية الناجحة لا تكون متاحـة إلا فى مجتمع يشجع المشاركة فى كل قطاعات التطوير، وإن درجة مرونـة النظـام التربوى ورغبته فى التجديد وتجريب طرق جديدة للتطوير والتنمية يتوقف علـى الانفتاح والتعاون للمشاركة وإيجاد الشراكات مع كافة أطراف الشراكة فى المجتمع.

- فإن الحاجة إلى توسيع وانتشار التعليم المجتمعى، وتصميم وتنفيذ برامج يتطلب توفير الدعم والمساعدة بصفة مستديمة من جانب المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأطراف المعنية بـالتعليم فـى المجتمع المدنى، بما فى ذلك الأسر وجماعات السكان المحرومة اجتماعياً.
- ولذلك يجب التشجيع على زيادة التعاون الفعال بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، وإقامة شراكة متكافئة بينهم وقد اتخذ بالفعل تعهـد بـين الحكومة والمنظمات غير الحكومية بإنشاء حيز جديد للالتزام والحـوار الحقيقيين، مما يُضْفى على الشراكة قوة فى الابتكار وتنفيـذ العمليـات

التشاركية والتحليل النقدى والتعبئة الاجتماعية والشراكة مع المجتمعات المحلية، ولكن ليس على أساس سيناريوهات "على المستفيد أن يدفع" أو النظم التعليمية المستقطبة أو زيادة أعداد الأطفال المستبعدين والمحرومين.(٣٧)

- وإضافة لذلك، ولإيجاد الشراكات القوية والمبتكرة من أجل تحقيق التعليم للجميع ونشر التعليم المجتمعى لإدماج الأطفال المحرومين فى المنظومة التعليمية يجب أن يحتل تقرير السياسات التعليمية لهؤلاء الأطفال مكاناً أكثر أهمية وأولوية فى اتخاذ القرارات مع الاعتراف بالدور المتنامى لتناسق العمل مع كافة القطاعات من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية.

- وهو ما يعنى ضمنياً وجود حاجة إلى عمليات وآليات أكثر تكاملاً لتخطيط السياسة التعليمية، وحتى يتسنى تحرير جميع مستويات العمل فى برامج التعليم المجتمعى من العوائق المرتبطة بمواقف التعليم والتعلم، أو المعلومات المرتبطة بأعداد وأماكن تواجد الأطفال المحرومين من التعليم، أو النقص فى التمويل والإمكانات المادية، أو عوائق مرتبطة بالعادات والتقاليد الاجتماعية، حتى يتسنى استنهاض أطراف للشراكة من أجل تحقيق التعليم المجتمعى.

- ولتعزيز الشراكات من أجل تحقيق أهداف التعليم المجتمعى، يجب ضمان أن المسئولية الحقيقية عن اتخاذ القرارات فيما يخص برامج التعليم المجتمعى تتقاسمها جميع عناصر المجتمع، وهو ما يعنى تدعيم الاتجاه نحو اللامركزية، عن طريق نقل المسئوليات وسلطة اتخاذ القرار إلى جميع مستويات التسلسل الإدارى مع توفير نظم معلومات محلية دقيقة عن إدارة التعليم، وتدريبا فى مجال الإدارة على المستويات المحلية،

لضمان مزيد من المساءلة والشفافية فى تخصيص الموارد واستخدامها الإستخدام الأمثل.

- العمل على تعزيز الدعوة والوعى بالشراكات الفعالة التى نفذت برامج ناجحة استهدفت فئات محددة، وتصدت لمشكلات مجموعات الأطفال المحرومين التى درج على استبعادها من التنمية. حيث الحاجة ملحة لنشر تلك النماذج والمبادرات من البرامج للاستفادة من الخبرة المكتسبة من تلك الشراكات.

- إن الإنجازات الملموسة للشراكة التى تحققت فى مجال التعليم المجتمعى مع التنوع الهائل لبيئات التعلم، تعد نجاحاً للجهد المبذول والقائم على التعاون والثقة المتبادلة بين أطراف الشراكة، والتزاماً بين كافة الشركاء يقويه تقاسم المسئولية الاجتماعية، واتخاذ القرار على نحو متكافئ، وإيجاد مساحة من الحوار لتنمية الوعى بالالتزام وتشكل جزءاً لا يتجزأ من جهود التطوير، وتعكس بيئة النظام التعليمى وسياساته التربوية من حيث مرونته وتبنى مداخل جديدة من العمل، والانفتاح مع كافة القطاعات فى المجتمع، وطرائق جديدة فى الاتصال مع كافة الأطراف من أجل شراكات قوية ناجحة.

- ولقد توجهت وزارة التربية والتعليم إلى إقامة شراكات قوية وناجحة فى مجال التعليم المجتمعى مع تعدد أشكاله وتبنى صيغ جديدة تتناسب والاحتياجات التعليمية للفئات المستبعدة من التعليم بسبب ظروفهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو المكانية، ولا شك أن العقبات التى تحول دون تحقيق التعليم لتلك الفئات عقبات هائلة، ولكن يمكن تذليلها. فالشراكة القوية بأطرافها العديدة المتعاونة معاً لديها الكثير من الخبرة ولها دور حاسم فى كشف المعوقات التى تعترض تحقيق التعليم للفئات

المستبعدة من التعليم وفى وضع السياسات وتبنى البرامج التى تتناسب مع ظروفهم فى سياق مجتمعاتهم المحلية.

ونعرض فيما يلى إنجازات الوزارة لدعم الشراكة المجتمعية، وبعض النماذج الناجحة للشراكة فى مجال التعليم المجتمعى.

إنجازات وزارة التربية والتعليم لدعم الشراكة المجتمعية:

أدركت وزارة التربية والتعليم الدور الرائد للشراكة المجتمعية فى تمكين الفئات المحرومة من الخدمة التعليمية من حقهم فى التعليم، وتبلورت إنجازات الوزارة فى الخطوات التالية:

- إنشاء إدارة عامة للجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم بالقرار الوزارى رقم ٤١١ لسنة ٢٠٠٠ والصادر من وزير التنمية الإدارية، وتحدد الهدف من إنشائها فى:
    - حصر الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التعليم والتنسيق بين خدماتها بهدف زيادة فاعليتها.
    - تذليل الصعوبات التى تحول دون تحقيق هذه الجمعيات لأهدافها، واقتراح المشروعات التى تزيد من فاعليتها فى النهوض بالعملية التعليمية ومتابعة المشروعات التى تتبناها.
    - اقتراح مشروعات القرارات التى تساعد على تفعيل دور الجمعيات الأهلية وزيادة حركتها لدعم العملية التعليمية.
- إصدار القرار الوزارى رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٠ والذى جاء فيه "يجوز للجمعيات الأهلية العاملة فى نطاق التعليم إنشاء مدارس على نمط مدارس المجتمع الصغيرة ومدارس الفصل الواحد.

- تم إصدار القرار الوزارى رقم ٣٨١ بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٥ بالتصريح للجمعيات الأهلية العاملة فى نطاق أطفال بلا مأوى إنشاء مدارس على نمط مدارس المجتمع.

- وإصدار هذه القرارات يمثل شكلاً من أشكال بناء جسور قوية للشراكة بين وزارة التربية والتعليم كجهة حكومية مسئولة عن التعليم فى مصر وبين الجمعيات الأهلية والتى أصبح لها دور حيوى فى تمكين الفئات المهمشة والمحرومة من التعليم فى الحصول على حقها فى التعليم من خلال تبنى برامج تنموية تقدم من خلالها نماذج تعليمية تحت مظلة التعليم المجتمعى.

- وقد تم عقد العديد من المؤتمرات وورش العمل حول دور المشاركة المجتمعية فى تحسين ودعم التعليم بمصر، وتبلور الهدف العام من عقد تلك المؤتمرات وورش العمل فى تهيئة واستنهاض الرأى العام بالمجتمع وأطراف الشراكة على اختلاف نوعياتها لتنمية المشاركة المجتمعية لتقوم بدورها فى تحمل مسئولية التنمية المجتمعية فى تحقيق التعليم للجميع. وتمثلت تلك المؤتمرات وورش العمل فى:

- المؤتمر القومى الأول للجمعيات الأهلية العاملة فى نطاق التعليم والذى عقد فى ٥ مارس ٢٠٠٠.

- المؤتمر القومى الثانى للجمعيات الأهلية والذى عقد فى ١٦ يناير ٢٠٠٣.

- المؤتمر القومى الثالث للجمعيات الأهلية والذى عقد فى ٢٥ أغسطس ٢٠٠٣، وقد شاركت فى هذا المؤتمر ٤٠٠ جمعية أهلية.

- كما عقدت العديد من ورش العمل النوعية والتى هدفت جميعها إلى رفع الوعى المجتمعى بدور وأهمية المشاركة المجتمعية فى مجال التعليم.
- ويعد عقد الوزارة لتلك المؤتمرات وورش العمل محاولة جـادة ونهجـاً جديداً لاستنهاض شراكة مختلف الجهات الفاعلة فى المجتمع من أجـل الوفاء بتحقيق حق جميع الأطفال فى التعليم. فالتعليم المجتمعى يفتـرض مشاركة الجميع فى التعليم والتزامهم به. وبإمكان الشراكات التى تقام بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحليـة، والأسـر أن تساهم فى تقديم تعليم نوعى وجيد للأطفال الذين يعانون مـن مختلـف أشكال الحرمان وخاصة المستبعدين من التعليم، والعمل على إدماجهم فى التعليم المجتمعى حيث يتسم بالمرونة ويوفر مضمون التعليم بشكل ميسر وجذاب ويلبى احتياجاتهم للتعلم.

وتتولى الوزارة زمام المبادرة لإيجاد شراكات قوية مع الجمعيـات الأهليـة العاملة فى مجال التعليم، ومجال التنمية المجتمعية، ومنظمات المجتمـع المـدنى، والمؤسسات الدولية المعنية بشئون التعليم، مع التركيـز علـى المبـادأة بإشـراك المجتمع.

بعض النماذج الناجحة للشراكة فى مجال التعليم المجتمعى:

مشروع مدارس المجتمع فى مصر:

الشركاء: وتمثلت أطراف الشراكة فى كل من:

اليونيسيف: تتولى تنظيم وتمويل المستشارين والجهاز الفنى، والتدريب، والمـواد المُعِينة للعملية التعليمية سواء للمعلمين أو الأطفال، كما توفر الأثـاث اللازم للمدارس والمعدات، وتقوم بعملية تقييم للمدارس.

وزارة التربية والتعليم: تدفع الوزارة أجور المعلمين، وتـوفر الكتـب الدراسـية، والإرشاد التربوى لتدريس المنهج، وتشارك فى التدريب والإشراف.

المجتمعات المحلية: توفر المجتمعات المحلية مكان التـدريس فـى أحـد مراكـز المجتمع المحلى، وقد تكون فى غرفة ملحقة بالمسجد، أوفى حجرة أحد المنازل، أو قد تبنى غرفة صفية بالجهود الذاتية قُدمت كتبرع لإقامـة مدرسة مجتمع لتلاميذ من أعمار مختلفة فى صفوف متعـددة. ولقـادة المجتمع المحلى والمنظمات المحلية غير الحكومية دور رئيـسى فـى تسهيل تقديم الخدمات لمدارس المجتمع فى نطاق المحليات.

الهدف من مشروع مدارس المجتمع:

توفير نموذج للتعليم المجتمعى قابلاً للاستمرار، يقدم تعليمـاً أساسـياً نوعياً مع التركيز على الفتيات فى المناطق الريفية فى صعيد مـصر، واللاتى لم يلتحقن بالمدرسة الابتدائية سواء بسبب ظروفهن الاجتماعية أو الاقتصادية أو بسبب بُعد المدرسة الابتدائية عن أماكن السكن.

التقدم الحادث فى المشروع:

تم افتتاح أربع مدارس مجتمع فى عام ١٩٩٢، وتـم إرسـاء معـايير مرتفعة لنوعية جيدة من التعليم، وكان من الاعتبارات ذات الأولويـة إدخال مفاهيم الصحة، والتغذية، والإسعاف الأولى، والمهارات الحياتية والقيم لتعزيز القيادة والتغيير الاجتماعى خلال تدريس المناهج لتكوين متعلمين يستزيدون من العلم طوال الحياة ووصل عدد مدارس المجتمع إلى (٤١٢) مدرسة، وتضم (٩٢٤٧) دارسة حتـى العـام الدراسـى ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

ومع أن الهدف الرئيسى لمدارس المجتمع هو توفير تعليم أساسى نوعى بالمناطق الريفية فى صعيد مصر مما أدى إلى دعم التكافؤ والمساواة بين الجنسين وتضييق الفجوة النوعية فى الالتحاق بالمدارس، إلا أنه يسعى أيضاً إلى إحداث أثر إيجابى*على عملية تنمية المجتمع المحلى فإن دور القيادات المحلية فى الأنشطة التنموية آخذ فى الازدياد، والعمل على تمكين المجتمعات المحلية أصبح ملموساً وخاصة الفتيات فقد تم إرساء ممارسات ديمقراطية حقيقية فى المدارس والمجتمعات المحلية المحيطة من خلال أسلوبها فى المشاركة.

كما أن تحمل القادة المحليين المسئولية لتوفير موارد للتعليم المجتمعى يعزز التضامن فى المجتمع المحلى لجعل التعليم قيمة داعمة لمجتمعهم.

وتعد مدارس المجتمع نموذجاً لشراكة المجتمع المحلى فى إدارة المدرسة وتوفير مكان الدراسة والمواد اللازمة للعملية التعليمية، مما يولد شعوراً بالمسئولية الكاملة لتهيئة بيئة جاذبة للأطفال من البنات والبنين.

مشروع المدارس الصغيرة:

الشركاء:

جمعيات تنمية المجتمع المحلى: وهى جمعيات أهلية تعمل فى مجال تنمية المجتمع المحلى. تتولى افتتاح المدارس والإشراف والمساهمة فى التمويل.

لجان تعليم مجتمعية: وتتكون من المهتمين بشئون التعليم على مستوى المجتمع المحلى، وتشارك فى اتخاذ القرار بشأن أماكن إنشاء المدارس وتوفير المكان والإشراف.

وزارة التربية والتعليم: تتولى المشاركة فى الإشراف على المدارس الصغيرة، وإمدادها بالكتب ومواد التعليم.

اليونيسيف: وتتولى التوجيه والتمويل والتدريب.

الهدف من مشروع المدارس الصغيرة: توفير فرص تعليمية للفتيات فى سن ٦ إلى ١٣ سنة المحرومات من التعليم فى المناطق النائية المحرومة من الخدمة التعليمية بالريف المصرى، وتقوم على فكرة الفصول متعددة المستويات التعليمية، ومساحة الفصل الدراسى لا تقل عن ٣٠ متراً مربعاً هذا بخلاف أية مساحات أخرى ملحقة بالمدرسة تصلح لممارسة الأنشطة. وتدرس الفتيات نفس مناهج التعليم النظامى بوزارة التربية والتعليم، ويمكن للفتيات الانتقال للصفوف الأعلى أى يطبق بها الإسراع التعليمى وفقاً لقدراتهن وبمساعدة الميسرات وتقدم تعليماً جيد النوعية والمتمركز حول المتعلم، ويعتمد المنهج الدراسى على المهارات الحياتية التى تساعدهن فى حياتهن العملية.

التقدم الحادث فى المشروع:

بلغ عدد هذه المدارس حتى الآن فى صعيد مصر (٣) بالفيوم، (٣) بالمنيا، (٢٥) فى سوهاج، (٦) فى قنا، (٣) فى الأقصر، (٣) فى أسوان.

كما تم إنشاء (١٢) مدرسة فى القاهرة، (٤) فى الإسكندرية بالمناطق العشوائية التى تعانى من الفقر والتهميش والحرمان من الخدمة التعليمية. وتعد المدارس الصغيرة من النماذج الناجحة للشراكة المجتمعية، وجارى العمل على نشرها وتعميمها بالمناطق النائية المحرومة من الخدمة التعليمية لتحقيق التعليم للجميع.

مبادرة تعليم البنات:

الشركاء: تعددت أطراف الشراكة فى تلك المبادرة وهى:

المجلس القومى للطفولة والأمومة: المنسق الرئيسى للمبادرة.

مجموعة منظمات الأمم المتحدة: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة- صندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة- منظمة العمل الدولية- صندوق الأمم المتحدة للسكان- البنك الدولى.

الفريق القومى ويضم: ١٨ وزارة من ضمنها وزارة التربية والتعليم كشريك رئيس- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- عدد من الجمعيات الأهلية المركزية.

دواوين عموم المحافظات والجهات التنفيذية على المستوى المحلى.

الفرق المحلية التطوعية على مستوى المحافظات: تساهم فى عمليات التخطيط والتنسيق ووضع السياسات.

الجمعيات الأهلية: سبع جمعيات أهلية على مستوى المحافظات لإدارة أعمال المبادرة على المستوى المحلى.

القطاع الخاص: تساهم بعض مؤسساته فى بناء المدارس وتوفير الدعم العينى للمستفيدين من المبادرة.

أهداف مبادرة تعليم البنات: تمثل الهدف العام فى تحقيق الالتحاق للجميع والارتقاء بجودة التعليم وتحقيق المساواة بين الجنسين فى مرحلة التعليم الأساسى بحلول عام ٢٠١٥.

مرتكزات المبادرة:

تستهدف المبادرة الفتيات من ٦ إلى أقل من ١٣ سنة غير الملتحقات بالتعليم أو المتسربات منه فى المناطق النائية المحرومة من الخدمة التعليمية، وهى مدارس

متعددة المستويات تتبع وزارة التربية والتعليم فى التوجيه والامتحان ويتم فتحها داخل مواقع موجودة بالفعل ومتبرع بها من الأهالى أو من جهات حكومية، تتكون من حجرة دراسية واحدة متعددة الصفوف. كما يسمح بالتحاق نسبة لا تتعدى ٢٥% من الفتيان إذا ما ثبت احتياجهم للتعليم. وتعتمد منهجية التعلم النشط، ودعم التعلم الذاتى لدى الدارسات والدارسين مع التركيز على إكسابهم مهارات حياتية.

وبدأ تنفيذ المبادرة عام ٢٠٠٣ فى عزب ونجوع سبع محافظات هى: الفيوم- بنى سويف- المنيا- أسيوط - سوهاج- البحيرة- الجيزة والتى تتضح فيها الفجوة النوعية فى التعليم بين الذكور والإناث. وقد بلغ عدد المدارس التابعة للمجلس القومى للطفولة والأمومة ١٠٦٣ مدرسة تضم ٢٨ ألف دارس ودارسة، فى حين وصل عدد المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم ٣٨٦ مدرسة تضم ١٠٨٠٧ دارس ودارسة.

وتتحدد مرتكزات المبادرة فى:[٣٨]

- تعتمد منهجية التخطيط من القاعدة أى من واقع سياق المجتمع المحلى إلى القمة اعتماداً على المشاركة المجتمعية.
- تسعى لتعميق المشاركة المجتمعية فى جميع مراحل التنفيذ.
- تسعى إلى نشر ثقافة التطوع من أجل خدمة المجتمع على مستوى المحليات.
- يعتمد تنفيذها على تضافر وتعاون أطراف الشراكة متمثلة فى الجهود الحكومية والأهلية بالتعاون مع الجهات المانحة والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص.

وتمثل المبادرة نموذجاً رائداً للشراكة المجتمعية من أجل تقديم تعليم مجتمعى جيد النوعية للفئات المحرومة من التعليم وإعطائها الأولوية بتوفير بيئات مواتية وداعمة لتعليمهم وخاصة البنات.

*** مشروع المدارس صديقة الأطفال فى ظروف صعبة:**

الهدف من المشروع:

يستهدف المشروع الأطفال الذين تسربوا من النظام التعليمى إلى سوق العمل أو الذين فقدوا المأوى العائلى ويعيشون فى ظروف صعبة، وتحددت الأهداف المباشرة للمشروع فى:

- إعادة دمج الأطفال خارج المدرسة فى التعليم.
- رفع نسب التحاق الأطفال من الفئات المحرومة من التعليم.
- تلبية حاجات التعلم الأساسية للأطفال فى ظروف صعبة.
- تقديم نموذج تربوى مرن يوفر تعليماً رسمياً للفئات المتسربة من التعليم.
- دمج هؤلاء الأطفال فى أسرهم ومجتمعهم المحلى.

وتقدم تلك المدارس تعليماً مرناً غير تقليدى بالنسبة لمواعيد الدراسة حتى تتناسب مع ظروف كل مجموعة من التلاميذ، ويشارك التلاميذ مع المعلمين فى تحديد شكل اليوم الدراسى، وهو متنوع بين المواد الثقافية والأنشطة والمواد المهنية التى تتناسب مع التلاميذ، وتقدم وجبة غذائية للتلاميذ خلال اليوم، وتقدم الجمعيات الأهلية الشريكة فى المشروع رعاية صحية لهم. وأعدت وزارة التربية والتعليم منهجاً دراسياً خاصاً لهذه الفئة من الأطفال يتماشى مع ظروفهن.

شركاء المشروع ودور الأطراف المشاركة:

اليونسكو

- تصميم المشروع فنياً والإشراف على جميع خطواته.
- الدعم المادى والفنى لإعداد المنهج الدراسى المناسب.
- إعداد وتجهيز الفصول الدراسية (مقاعد- أثاث- أدوات مدرسية).
- القيام بتدريب المعلمين قبل الخدمة وفى أثنائها.
- القيام بدراسة تقييميه للمشروع للاستفادة من النتائج فى توسيع المشروع.
- تأهيل أسر الأطفال وذلك عن طريق تشغيل المدارس كمراكز تعلم مجتمعى فى الفترة المسائية.

وزارة التربية والتعليم (الجهة التنسيقية الرئيسية)

- تكوين لجان استشارية وأخرى مستديمة لتنفيذ المشروع.
- اختيار مواقع المدارس وتسجيل الطلاب بالتشاور مع اللجنة الاستشارية.
- اختيار المعلمات والميسرات بالتشاور مع اللجنة الاستشارية.
- تحديد الاحتياجات التدريبية بالتشاور مع لجنة تسيير المشروع.
- المشاركة فى إعداد المنهج الدراسى المناسب.
- المشاركة فى تدريب المعلمين.
- دفع مرتبات المعلمين/الميسرين وتعيينهم فى الأعوام المستقبلية.
- التعهد باستمرارية المشروع بعد انتهاء مهمة اليونسكو وإعداد الخطة للتوسع فى المشروع والأعوام التى تليه.
- الإشراف الإدارى والفنى على المشروع بالتعاون مع اليونسكو.

الجمعيات الأهلية (شركاء فى التنسيق):

- توفير الأماكن اللازمة لإنشاء المدارس.
- التعاون فى تشجيع المجتمع المحلى والأهلى للاشتراك فى المشروع.
- تسجيل الطلاب ومتابعة استمرارهم فى المدرسة.
- التعاون مع وزارة التربية والتعليم واليونسكو فى تسجيل الأطفال للالتحاق بالمدارس المختارة، ودعم البرامج مستقبلاً.
- التعاون فى تقديم الخبرات الفنية كلما سمحت الإمكانات.
- متابعة عملية التعلم اليومية فى المدرسة.

برنامج الغذاء العالمى:

- تقديم وجبات غذائية للأطفال المشاركين فى المشروع.
- النظر فى تقديم مساعدات غذائية جافة لبعض أسر الأطفال المنخــرطين فى الشوارع، بحيث تؤدى المواد الغذائية دوراً محفزاً للعائلات لإرســال أولادها إلى المدرسة والحضور المنتظم.
- النظر فى التعاون مع اليونسكو ووزارة التربية والتعليم لتشغيل مــدارس المشروع كمراكز تعلم مجتمعى فى الفترة المسائية، بحيث تؤدى المــواد الغذائية دوراً فى تدريب الأسر على تعلم المهن والمهارات التى تساعدها على الاكتفاء الذاتى وزيادة دخلها، وذلك بتوزيع وجبات غذائيــة جافــة للمتدربين.

التقدم الحادث فى المشروع:

وقد بلغ عدد فصول هذه المدارس (٢٧) فصلا وعدد تلاميذها (٦٨٨) تلميذاً موزعة على (٢٣) جمعية أهلية، ونطاق عملها فى (١٢) محافظة من محافظــات

مصر، وبهذا يتضح اتجاه المشروع نحو تحقيق أهدافه المرجوة بإعادة هؤلاء الأطفال للحياة المجتمعية العادية.

تمثل الشراكة المجتمعية فى هذا المشروع مثالاً رائداً لتحسين نوعية حياة هؤلاء الأطفال ورفع مستوى الانتماء والدمج الاجتماعى لهم، مما يؤدى دوراً هاماً فيما يتعلق بصنع الاتساق الاجتماعى فى المجتمع الذى يؤدى إلى الأمن الاجتماعى.

المحور الثالث: تنظيم وإدارة التعليم المجتمعي

يهدف التعليم المجتمعي إلى توفير التعليم الأساسي لكل الأطفال في الشريحة العمرية (٦- ١٤) سنة من غير الملتحقين بنظام التعليم أو الذين تسربوا منه في المناطق الحضرية والريفية والنائية والمحرومة من الخدمة التعليمية.

ولاشك أن هناك العديد من الجهود التي تبذلها الدولة لاستيعاب هؤلاء الأطفال عن طريق إيجاد صيغ بديلة تهدف إلى توفير فرص التعليم في المناطق الأقل حظًا والمحرومة من الخدمات التعليمية، وتتمثل هذه الجهود الحكومية في جهود وزارة التربية والتعليم، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، وصندوق التنمية الاجتماعي وغيرها، بالإضافة إلى جهود بعض المنظمات الدولية في هذا المجال مثل: اليونيسيف، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، ووكالة التنمية الدولية الأمريكية، وبعض منظمات الأمم المتحدة، ناهيك عن جهود الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني مثل: جمعية الصعيد للتربية والتنمية بالمنيا وأسيوط وسوهاج والأقصر، وجمعية الطفولة والتنمية بأسيوط.

وقد أفرزت هذه الجهود العديد من الصيغ البديلة مثل: مدارس الفصل الواحد التي تقيمها وزارة التربية والتعليم وتشرف عليها، ومدارس المجتمع في إطار التعاون بين وزارة التربية والتعليم ومنظمة اليونيسيف وجمعية الطفولة والتنمية، والمدارس الصديقة للفتيات التي تتم خطوات تنفيذها بالتعاون مع المجلس القومي للأمومة والطفولة والوزارات والمحافظات المعنية، في إطار مبادرة تعليم

الفتيات تحت رعاية السيدة الفاضلة حرم السيد رئيس الجمهورية، والمدارس الصغيرة في إطار التعاون بين وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية، وأطفال الشوارع أو الأطفال بلا مأوى أو المدارس الصديقة للفتيات في ظروف صعبة.

ولكن بالنظر إلى جميع هذه الجهود يمكن أن نلاحظ أنها تفتقر إلى التنسيق والتعاون اللازمين لتلافي أي تعارض أو تكرار بين عمل كل هذه الجهات، وبما يضمن توفير فرص التعليم للأطفال في البيئات الفقيرة والمحرومة التي يصعب توصيل الخدمة التعليمية العادية المتمثلة في مدارس التعليم الأساسي الحكومية إليها، وليس هذا فقط بل وتوفير فرص تعليم عالية الجودة لهؤلاء الأطفال.

ولضمان تحقيق هذا التنسيق والتعاون، يحاول الفصل الحالي البحث في كيفية إدارة هذا النوع من التعليم- التعليم المجتمعي- والذي يضم كافة الأنواع السابق ذكرها بشكل يمكن أن يحدث التنسيق والتعاون الفعال بين هذه الجهات التي تقدم هذا النوع من التعليم، وبما يمكن أن يحدث أيضًا التكامل في الجهود لصالح أطفالنا الذين حرموا من تقديم الخدمة التعليمية لهم لأي سبب كان. حيث تعتبر الإدارة عملاً إنسانيًا يتم بالإنسان ولصالح الإنسان، ويعتبر بناء الإنسان وصقل خبراته واحدًا من أهم الأهداف التي تسعى الإدارة التربوية إلى تحقيقها، وتنجح الإدارة بمقدار ما تحقق من أهداف النشاط الذي تقوم عليه.

وإذا كان التعليم المجتمعي يتضمن: فلسفة وأهداف وخطط وبرامج، فإن أكثر المربين يوافقون على أن الإدارة هي العنصر الأكثر حسمًا في مجال التعليم المجتمعي، فالإدارة عملية لها وظائف وعناصر تشمل التخطيط والتنظيم والتنفيذ والتنسيق والرقابة والمتابعة والتقويم. وإذا كان الغرض الأساسي من الإدارة في أي منظمة هو تنظيم وتنسيق جهود الأفراد نحو إنجاز أهدافها، فإن أهدافها في التربية تتصل بعمليات التعليم والتعلم، وبهذا يكون الهدف الأساسي لإدارة التعليم هو خدمة وتدعيم تلك العمليات[٣٩].

وتمثل الإدارة التربوية مجموعة الآراء والأفكار والاتجاهات والفعاليات الإنسانية التي توضح الأهداف وتضع الخطط والبرامج وتنظم الهياكل التنظيمية وتوجد الوظائف الإدارية والأجهزة التي تمارس التنفيذ والتدريب والمتابعة والتقويم، ويرى التربويون أن التخطيط التربوي السليم ذا القاعدة الأصيلة والمتينة هو واجهة الإدارة التربوية المدركة، وهو وسيلتها الفعَّالة والمؤثرة في عملها بوجه عام، وهو الوسيلة المفيدة لتحديث وتطوير فعالياتها، بحيث تلبي بصورة أفضل وأتم متطلبات العمل التربوي في البناء التربوي المراد، وواجب كل إدارة تربوية مدركة يراد منها فعل ما يجب فعله تربويًا أن تأخذ في الاعتبار حاجات المجتمع وفق السياسة التربوية المعدة من المسؤولين عن التربية والتعليم.

وتتعلق مبادئ التعليم المجتمعي بالطبيعة المتغيرة للمجتمع، والمتعلم، وعمليات التعلم، ومصادر التعلم. هذه المبادئ وضِعَتْ ونُقِحَتْ على فترة خمس سنوات من قبل المشاركين في حلقة دراسية صيفية نظمت بالمختبر التربوي الإقليمي الشمالي الغربي، وركزت على الاتجاهات المستقبلية في التعليم المرتبط بالعمل. وقد حددت هذه المجموعة عدة فرضيات حاسمة يمكن أن تعمل كأساس للتعليم المجتمعي[٤٠]:

- يجب أن ينظر إلى التعليم كاستمرارية: من التعليم ما قبل المدرسة إلى التعليم مدى الحياة للكبار.
- أنَّ التعلم هو ما نعمله لأنفسنا، ويتطلب التدخل الكامل من المتعلم بالإضافة إلى المعلم.
- ستحتاج الوظائف في المستقبل ليس فقط تعليمًا أكثر، لكن نوعًا مختلفًا من التعليم يتضمن التفكير الناقد، وفرق العمل، والقدرة على تطبيق المعرفة.
- يحتاج الكبار أن يشتركوا في شؤون المجتمع، وأن يقوموا بالموازنة بين مسؤوليات العمل، والمسؤوليات المجتمعية والعائلية.

- أنَّ المشاكل التي تؤثر على المتعلمين اليوم أكثر اتساعًا من أن تستطيع المدارس وحدها حلها. يجب إشراك جميع المؤسسات في المجتمع مثل العائلات، وقطاع الأعمال، والعمال، وهيئات أخرى في المجتمع.
- يجب توقع مقاومة من قبل بعض المعلمين، والمدارس، والمجتمعات للتغييرات التي توضحها الفرضيات السابقة. وبالتالي فإن التحدي المهم الذي يواجه قيادات التعليم هو مساعدة هذه المجموعات لكي ترى ضرورة الحاجة إلى التغيير، وأن يشعروا أنهم مدعومين لقيادة هذه التغييرات. وبدون هذه الرؤية المدعومة بموارد كافية وتنمية مهنية للعاملين، فهذه التغييرات من غير المحتمل أن تحدث.

وإذا استعرضنا الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى في مصر ٢٠٠٧- ٢٠١٢، نرى أن هدف إدارة التعليم المجتمعي فيها يتحدد في: "تطوير نظام فعال لإدارة التعليم المجتمعي داخل وزارة التربية والتعليم"، وكان المستهدف إجراء ما يلي[٤١]:

- تكوين هيكل تنظيمي للتعليم المجتمعي يتضمن وظائف خاصة بالتسويق وجمع الموارد المادية على المستويين المركزي واللامركزي.
- ضم مدارس المجتمع إلى منظومة وزارة التربية والتعليم لتكون على غرار مدارس الفصل الواحد.

كما وضعت الاستراتيجية العديد من الأنشطة لتحقيق ذلك وهي[٤٢]:

١- عمل خطة لإعادة هيكلة التعليم المجتمعي ضمن خطة وزارة التربية والتعليم الشاملة لإعادة الهيكلة على المستويين المركزي واللامركزي.

٢- تحديد الأدوار والمسؤوليات التي سوف تكون موجودة في إدارة التعليم المجتمعي المقترح إنشاؤها على المستويين المركزي واللامركزي.

٣- تنظيم ومأسسة وظائف هذه الإدارة على المستويين المركزي واللامركزي.

٤- تعيين العاملين الملائمين لتلك الوظائف على المستويين المركـزي واللامركزي.

٥- ضم (٢٧٧) مدرسة مدعومة من خلال الوكالة الكندية للتنمية (سيدا) واليونيسيف لنظام وزارة التربية والتعليم بحلول عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠.

٦- الاستفادة من الممارسات الجارية في مدارس التعليم المجتمعي لتطبيقها في المدارس الجديدة.

٧- ضم (٣١٨٤) مدرسة فصلاً واحداً، و(٣٨٦) مدرسة صديقة للفتيات تتبع الوزارة، و(١٠٦٣) مدرسة صديقة للفتيات تتبع المجلس القومي للطفولة والأمومة، و(٣٠٠) مدرسة مجتمع تسعى إلى ضمها لنظام وزارة التربية والتعليم خلال سنوات الخطة.

ويعد وضع هيكل تنظيمي مناسب من الأمور الضرورية للتخطيط والإدارة الفعالة للتعليم المجتمعي في مصر. فعليه أن يكون مناسبًا للنظام الإداري في المجتمع، وحجم المجتمع واقتصاده، وخصائصه الاجتماعية والثقافية، وأن يكون متناغمًا مع كل هذه الاعتبارات.

ويكمن الدور الأساسي للهيكل التنظيمي في تنسيق أنشطة العاملين حتى يعملون معًا بفعالية أكثر لتنفيذ الإستراتيجية التي تؤدي إلى رفع معدلات الكفاءة والجودة والمزايا التنافسية ورضا العميل[٤٣].

ويتعين على إدارة أية مؤسسة عقب الانتهاء من صياغة الاستراتيجية أن تبدأ في تصميم الهيكل التنظيمي الذي سيتم من خلاله تنفيذ الإستراتيجية، والذي يعمل على تخصيص المهام وإسنادها إلى الأفراد المناسبين، مع العمل على ربط الأنشطة لمختلف الأفراد بالوظائف المختلفة[٤٤]، فالتنظيم هو ثاني وظائف العملية

الإدارية، وهو العملية التي تقوم بها كل المستويات الإدارية، ويشمل تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وتحديد الأنشطة وأوجه العمل اللازمة لتحقيق هدف المؤسسة، وتجميع الأنشطة وتخصيص مدير لكل مجموعة وتفويض السلطة له للقيام بها.

ولا شك أن للتنظيم فوائد متعددة يمكن توضيح أهمها في الآتي(٤٥):

- توزيع الأعمال والأنشطة بشكل عملي.
- يقضي التنظيم على الازدواجية في الاختصاصات.
- يحدد التنظيم العلاقات بين العاملين بشكل واضح.
- يخلق التنظيم تنسيقاً واضحاً بين الأعمال.

ومن أهم النماذج الموجودة على الساحة العالمية والمتعلقة بالتعليم المجتمعي هي نموذج المدرسة الجديدة بكولومبيا Esculea Nueva، وترفع المدرسة الجديدة بـــ "كولومبيا" شعار تعليم ابتدائي أوسع وأفضل نوعية لأطفال المنـــاطق الريفيـــة، يربط بين الكيف والكم، ويبتعد عن النماذج التقليدية في التعلم التي يغلـــب عليهـــا الحفظ والاستذكار الحصول على أعلى الدرجات(٤٦).

ويقوم النظام الإداري لهذا النوع من التعليم على نظام لامركزي ذى ثلاثة مستويات إدارية: المركز، والقسم، والمدرسة. يمثل مستوى المركز مستوى تنسيق وطني في وزارة التربية والتعليم وهو الذي يحدد السياسات والاستراتيجيات، ويقدم المساعدة الفنية. أما مستوى القسم، ففي كل قسم إقليمي هناك لجنة موازيـــة لتنفيـــذ الخطط القومية وللإشراف على المدارس ودعمها، بمعنى آخر يوجد بكـــل إقلـــيم: سكرتير تعليم محلي، وسكرتير للمالية، ومنسق مشروعات، بالإضافة إلـــى فريـــق "المضاعفات" أو المطورين لنموذج المدرسة الجديدة. أما وظـــائف الإدارة داخـــل المدارس فتتم بمشاركة المعلمين والطلاب، ويسهل المعلمون إنشاء حكومة طلبة أو حكومة مدرسية تكون مسؤولة عن تنظيف وصيانة المدرسة، والأنشطة والألعـــاب الرياضية، وعمليات المكتبة، والنشاطات الترفيهية، وتزيين المدرسة، والانـــضباط، ومساعدات التعليم والإشراف(٤٧).

هوامش الفصل الثانى

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: التعداد العام لسكان مصر عام ٢٠٠٦، القاهرة، ٢٠٠٨.

٢- معهد التخطيط القومى بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الانمائى UNDP: مصر- تفرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، التنمية المحلية بالمشاركة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٦٠.

٣- وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر، نحو نقلة نوعية فى التعليم، ٢٠٠٧/٢٠١٢، ص ٤٥.

٤- سعيد جميل سليمان: التسرب من التعليم الإعدادى: العوامل وأساليب العلاج، القاهرة، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠٣، ص٩.

٥- وزارة التربية والتعليم، التعريف بمدارس الفصل الواحد، القاهرة، الادارة العامة لمدارس الفصل الواحد، إدارة الخطة والتنظيم، ٢٠٠٨، ص١.

٦- المرجع السابق، ص٦.

٧- وزارة التربية والتعليم، مبارك والتعليم، ٢٠٠٦، ص٥٨.

٨- محمد أحمد إبراهيم علام، سامى عبد السميع : الجهود غير الحكومية ومدى إسهامها فى علاج ظاهرتى الرسوب والتسرب دراسة ميدانية، ورقة بحث قدمت للندوة القومية حول: الرسوب فى التعليم الأساسى والتسرب منه- رؤية علاجية- فى الفترة من ٢٨ فبراير- ٣ مارس ١٩٩٨ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٩.

٩- وزارة التربية والتعليم، مبارك والتعليم، ٢٠٠٦، ص٤٨.

١٠- وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للفصل الواحد، الإحصاء السنوى، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ص١٤.

١١- معهد التخطيط القومى، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائى: تقرير التنمية البشرية، أختيار مستقبلنا نحو عقد إجتماعى جديد، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٥٨.

١٢- وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية القومية لاصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر، مرجع سابق، ص٣٢٠.

١٣- المرجع السابق، ص٤٨.

١٤- وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة التعليم العالى: سياسات التقويم بالتعليم الثانوى، المؤتمر القومى لتطوير التعليم الثانوى وسياسات القبول بالتعليم العالى، المنعقد بقاعة مؤتمرات الأزهر، فى الفترة من ١٠-١٢ مايو ٢٠٠٨، ص٣٢.

15- Riddel, A.EEP. Impact Assessment: Rational and Guidelines. Cairo: Education Enhancement Program, p. 30.

١٦- وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للفصل الواحد، مرجع سابق، ص٢٣.

17- Reducing Class Cize: A Review of the Literature and Options for Consideration, 2005 http://www. Literacy. Co.gov/CRB/clssz/clssize, html.

١٨- وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ص٢٦١.

١٩- وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية القومية لاصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر، مرجع سابق، ص٥١.

٢٠- المرجع السابق، ص٥٣.

٢١- ج.م.ع: التعليم للجميع، تقييم متوسط الامد، المركز القــومى للبحــوث التربوية والتنمية بالتعاون مع اليونسكو الاقليمــى بالقــاهرة، ٢٠٠٧، ص١٣٤.

٢٢- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، تفعيل نظام إدارة المعلومات التربوية لتلبية احتياجات لامركزية التعليم فى مصر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٠٣.

٢٣- وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية القومية لاصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر، مرجع سابق، ص٥٣.

٢٤- جاك ديلور وآخرون، التعليم ذلك الكنز المكنون، تقريــر قدمتــه إلــى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقــرن الحــادى والعــشرين، اليونسكو، مركز الكتب الأردنى، ١٩٩٦. ص ص ١٤٠-١٤١.

٢٥- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، خطة تطوير التربية والتعلــيم والتعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى، وثيقة أولية، تــونس ٢٠٠٦، ص٢٩.

٢٦- إطار عمل داكار: التعليم للجميع الوفاء بالتزاماتنا الجماعيــة داكــار، السنغال ٢٦-٢٨ أبريل ٢٠٠٠، اليونسكو، فرنسا، ٢٠٠٠. ص ١٩.

٢٧- طارق وفيق، فى مسألة الحوار والمشاركة المجتمعية فى مصر "رؤية تحليلية لأبعاد الأزمة"، المكتبة الأكاديمية، القــاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٥٨-٥٩.

٢٨- إطار عمل داكار "التعليم للجميع الوفاء بالتزاماتنا الجماعيـــة"، مرجـــع سابق. ص٤٠.

٢٩- إطار عمل داكار، "التعليم للجميع الوفاء بالتزاماتنا الجماعية، مرجـــع سابق، ص ص ١٤-١٨.

٣٠- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، المشاركة الشعبية فى التعليم "دراسة ميدانية"، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٤.

٣١- محمد الأصمعى محروس، الإصلاح التربوى والشراكة المجتمعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣٧.

٣٢- وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر، نحـــو نقلـــة توعيـــة فـــى التعلـــيم، الملاحـــق، ٢٠١٢/٢٠٠٧.

٣٣- شيلدون شافر، مشاركات تشاركية للتغيير التربوى، ترجمة محمد بلال الجيوشى، الحقيبة الأولى، مكتب التربية العربى لدول الخليج، الرياض، ٢٠٠٤. ص ٢٣.

٣٤- محمد الأصمعى محروس، مرجع سابق، ص ٣٧.

٣٥- شيلدون شافر، مرجع سابق، ص ص ٢٤-٢٥.

٣٦- رسمى عبد الملك، تفعيل دور الشراكة المجتمعية فى العملية التعليميـــة وسلطات المحافظات فى إدارة التعليم، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ١٣-٢٢.

٣٧- إطار عمل داكار، التعليم للجميع الوفاء بالتزاماتنا الجماعيـــة، مرجـــع سابق، ص ٦٠.

٣٨- المجلس القومى للطفولة والأمومة، مبادرة تعليم البنات، نوفمبر ٢٠٠٤، القاهرة.

٣٩- خالد بن دهيش وآخرون: الإدارة والتخطيط التربوي: أسس نظرية وتطبيقات عملية، الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٥م، ص ١٧.

40- Thomas R. Owens & Changhua Wang: Community-Based Learning: A Foundation for Meaningful Educational Reform, School Improvement Research Series (SIRS), Topical Synthesis No. 8, School Improvement Program of the Northwest Regional Educational Laboratory under a contract with the Office of Educational Research and Improvement U.S. Department of Education, January 1996.

٤١- وزارة التربية والتعليم: الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر، نحو نقلة نوعية في التعليم ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢، القاهرة: وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٧م، ص ٣٢٤.

٤٢- المرجع السابق، ص ٣٢٥.

٤٣- شارلز هل وجاريث جونز (مترجم): الإدارة الإستراتيجية، الجزء الأول: مدخل متكامل، ترجمة: رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد المتعال، الرياض: دار المريخ للنشر، ٢٠٠٦م، ص ص ٥٧٣-٥٧٤.

٤٤- المرجع السابق، ص ٥٧٥.

٤٥- محمد العميان: السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص ١٩.

٤٦- روزا ماريا تورس: "صيغ جديدة للتعليم المدرسي، برنـــامج اســكويلا نويفا في كولومبيا"، مستقبليات، (٨٤)، المجلد (٢٢)، العــدد الرابـــع، القاهرة: اليونسكو، ١٩٩٢، ص ٦١٢.

٤٧- يمكن الرجوع في ذلك إلى ما يلي:

- Rachel Kline: "A Model for Improving Rural Schools: Escuela Nueva in Colombia and Guatemala", Comparative Education, Teachers College, Columbia University, April 30, 2002, P. 170.
- A. Rugh & H. Bossert: "Esculea Nueva in Colombia", In: Involving Communities: Participation in the Delivery of Education Programs, Washington D.C.: Creative Associates/ USAID, 1998.
- Katrien Beeckman: " Escuela Nueva in Colombia Goes Urban", Newsletter of the World Education Forum in Dakar, 26 - 28 April 2000.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية ونتائجها

نتناول فيما يلى إجراءات الدراسة الميدانية متضمنة الخطوات التى اتبعت فى بناء الأداة المستخدمة وصولاً إلى الصورة النهائية، وتصميم إجراءات الدراسة من حيث اختيار العينة التى أجرى عليها التطبيق، وبعض الملاحظات المتعلقة بها وتطبيق الأداة، وخطة تحليل النتائج، وأهم مجالات التوصيات والمقترحات المستهدفة.

أولاً: بناء الأداة:

سارت خطوات بناء استمارة البحث كما يلى:

١- إجراء دراسة استطلاعية للتعرف على رأى بعض المسئولين والعاملين فى مجال التعليم المجتمعى حول كيفية الإتاحة والجودة والمشاركة المجتمعية وتنظيم وإدارة التعليم المجتمعى.

٢- صياغة الصورة المبدئية لاستمارة البحث.

٣- عرض الصورة المبدئية لاستمارة البحث على عدد من الخبراء وصولاً بالأداة إلى صورتها النهائية.

وفيما يلى عرض موجز لأهم ما تَمَّ فى هذه الخطوات.

١- الدراسة الاستطلاعية:-

تم زيارة ثلاث مدارس من مدارس التعليم المجتمعى، وهم مدارس الفصل الواحد، والصديقة للفتيات، ومدارس المجتمع، ومقابلة مجموعة من المسئولين والعاملين بالمجال، وشرح الهدف من هذه الأداة، والإجابة عن تساؤلاتها، وقد

أضافت هذه الدراسة الاستطلاعية إلى تصورات فريق البحث عدداً من النقاط حول كيفية تحقيق الإتاحة والجودة والمشاركة المجتمعية وتنظيم وإدارة التعليم المجتمعي.

٢- صياغة الصورة المبدئية لاستمارة البحث:

تم صياغة الصورة المبدئية للاستبيان في ضوء نتائج الدراسة الاستطلاعية، والإطلاع على بعض الأدبيات حول موضوع الدراسة، فضلاً عن الخبرة السابقة لأعضاء فريق البحث في مجال التعليم المجتمعي.

وقد روعي في تصميم استمارة البحث ما يلي:-

أ- صياغة جميع الأسئلة بأسلوب واضح.

ب-وجود أكثر من اختيار أمام كل عبارة.

جـ- وجود سؤال مفتوح في نهاية كل محور لإضافة بعض التوضيحات والاجراءات والمقترحات.

٣- عرض الصورة المبدئية لاستمارة البحث على عدد من الخبراء:

تم عرض الصورة المبدئية لاستمارة البحث على عدد من الخبراء المحكمين، وقد روعي في اختيار هؤلاء الخبراء أن يكون لديهم خبرة في مجال التعليم المجتمعي، وقد أبدى المحكمون مجموعة من الملاحظات تم أخذها في الاعتبار.

ثانياً: وصف الأداة في صورتها النهائية:

تم إعداد استمارة البحث في صورتها النهائية في ضوء ملاحظات الأساتذة المحكمين بما يسمح بتحقيق الأهداف المتوخاه، فيما يتعلق بالصياغة النهائية لها، وتمت مراعاة كل هذه الملاحظات.

تتضمن استمارة البحث* ما يلى:-

- قسم تمهيدى يتناول البيانات الأساسية للمستجيبين شاملة الوظيفة، المؤهل، والتى يوضحها الجدولان رقم (١)، (٢) واسم المدرسة، الإدارة التعليميـــة، والمحافظـــة، ونوع المدرسة التى يشرفون عليها، وموقعها.

جدول رقم (١) يوضح وظيفة المستجيبين

الوظيفة	ت	%
موجه	١٧٤	٤٥,٥
مدير	٢٥	٦,٥
مسئول موقع	١٨	٤,٧
معلم / ميسرة	١٦٥	٤٣,٢
جملة	٣٨٢	١٠٠

جدول رقم (٢) يوضح نوع المؤهل لدى المستجيبين

المؤهل	ت	%	المؤهل العلمى	ت	%
تربوى	٢٣٩	٦٣	عالى	١٥٨	٤١,٤
غير تربوى	١٤٣	٣٧	متوسط	٢١٠	٥٥
			غير محدد	١٤	٣,٧
الجملة	٣٨٢	١٠٠	الجملة	٣٨٢	١٠٠

* انظر الملحق رقم (١)

جدول رقم (٣)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المحافظة

المحافظة	العدد	النسبة %
الجيزة	٧٨	٢٠,٤
البحيرة	٧٢	١٨,٨
الشرقية	٨٩	٢٣,٣
بني سويف	٦٦	١٧,٣
أسيوط	٧٧	٢٠,٢
الإجمالي	٣٨٢	١٠٠

جدول رقم (٤)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب النوع

نوع المدرسة	العدد	النسبة %
فصل واحد	٢٦٧	٦٩,٩
مدارس المجتمع	٤٧	١٢,٣
صديقة الفتيات	٥٦	١٤,٧
أطفال الشوارع	١٢	٣,١
الإجمالي	٣٨٢	١٠٠

جدول رقم (٥)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب التوزيع ريف-حضر

التوزيع	العدد	النسبة %
ريف	٣٠٧	٨٠,٤
حضر	٧٥	١٩,٦
الإجمالي	٣٨٢	١٠٠

بالنسبة للجداول (٣، ٤، ٥) يتضح الآتي:

- توزعت عينة الدراسة بين محافظات الدراسة الخمس فكانت النسبة الأكبر في محافظة الشرقية، وبلغت (٢٣,٣%)، بينما كانت النسبة الأقل في محافظة بني سويف وبلغت (١٧,٣%).
- كان نصيب مدارس الفصل الواحد هو الأكبر في عينة الدراسة وبلغ (٦٩,٩%)، بينما كانت النسبة الأقل من نصيب مدارس أطفال الشوارع وبلغت (٣,١%)، ويرجع ذلك إلى كبر عدد مدارس الفصل الواحد، وصغر عدد مدارس أطفال الشوارع.
- توزعت عينة الدراسة ما بين الريف والحضر، وإن كانت النسبة الغالبة في الريف وبلغت (٨٠,٤%)، بينما بلغت نسبة الحضر (١٩,٦%)، وهذا يؤكد أن غالبية مدارس التعليم المجتمعي موجهة إلى المناطق الريفية والنائية والمحرومة من الخدمة التعليمية في النجوع والقرى والعزب.

ثالثاً: اختيار ووصف العينة:

تم اختيار أفراد عينة المسئولين والعاملين فى مجال التعليم المجتمعى بطريقة عشوائية فى ٢٦٧ مدرسة من مدارس الفصل الواحد، ٥١ مدرسة صديقة

للفتيات، ٤٥ مدرسة مجتمع ٤ مدارس لأطفال ذوى الظروف الصعبة (الإجمالى ٣٦٧ مدرسة)، يقع ٣٠٧ مدرسة بمناطق ريفية، ٦٠ مدرسة بمناطق حضرية بخمس محافظات، ثلاث منها فى الوجه البحرى واثنان منها فى الوجه القبلى وهى: الجيزة، البحيرة، الشرقية، بنى سويف، أسيوط، وشملت ٣٢ إدارة تعليمية حيث تم التطبيق على ٣٨٢ فرداً.

رابعاً: النتائج وتفسيرها:

بعد التطبيق، تم تفريغ استمارة بحث المسئولين والعاملين، واستخراج النسب المئوية لكل عبارة، كما تمت جدولتها، وحساب عدد التكرارات لكل عبارة من الأسئلة المفتوحة، وتم التوصل إلى عدة نتائج تَمَّ تصنيفها طبقاً لتساؤلات القسم الميدانى كما يلى:

المحور الأول: الإتاحة والجودة بمدارس التعليم المجتمعى:

السؤال الأول:

واقع المبنى المدرسى والفصول الدراسية، وإمكانية التوسع فيه. أقر (٣,٧%) من عينة المسئولين والعاملين أنه بالنسبة لتبعية المدارس، هناك عشر مدارس من مدارس العينة مُؤَجَّرة، بنسبة ٢,٩% وصغر هذه النسبة يعود إلى قلة رغبة أصحاب المبانى التى تصلح فصول دراسية لتأجيرها للهيئة العامة للأبنية التعليمية فالعائد المادى قليل بجانب ما يشوب طرق استثمار هذه المبانى من مشكلات، عدد ٢٣٤ مدرسة مملوكة للدولة بنسبة ٨٧,٣%، ٢٤ مدرسة تم التبرع بها سواء من أفراد أو جمعيات تطوعية بنسبة ٩%، أى أن العدد الأكبر من مدارس تلك النوعية مملوكة للدولة، وأن هناك نسبة بسيطة من المدارس متبرع بها، وهذا يوضح أن دور مؤسسات المجتمع المدنى فى توفير مبانى مدرسية مناسبة غير مفعل، وأن العبء لا يزال ملقى على عاتق الدولة.

ورأى (١٣%) من عينة المسئولين والعاملين فى مجال التعليم المجتمعى، أن إداراتهم التعليمية تعانى من زيادة كثافة الفصول بمدارس التعليم المجتمعى، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه المدارس أو الفصول الدراسية تقع فى مناطق مزدحمة ومأهولة بالسكان، أو أن لدى هؤلاء السكان وعى بأهمية التعليم لأبنائهم، أيضاً رأى (٨٧%) من العينة أن إداراتهم التعليمية لا تعانى من زيادة كثافة الفصل بمدارس التعليم المجتمعى، وقد يرجع ذلك إلى إحجام أولياء الأمور عن تعليم أبنائهم لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو أن هذه المدارس بعيدة عن المناطق السكنية، أو قد يكون السبب هو توافر مدارس التعليم المجتمعى بهذه الإدارات التعليمية.

وأوضح (٣٠,٢%) من عينة المسئولين والعاملين فى مجال التعليم المجتمعى أنه يوجد امكانية بالمبنى المدرسى للتوسع عن طريق إنشاء فصول دراسية أخرى (٦٩,٨%) من أفراد العينة أوضحوا أنه لا يوجد إمكانية بالمبنى المدرسة للتوسع فيه عن طريق انشاء فصول دراسية جديدة، حيث إنه قد تكون هذه المدرسة هى فصل دراسى قائم بحجرة فى منزل، أو مكان مؤقت لحين إنشاء المبنى المدرسى.

(٦,٦%) من عينة المسئولين والعاملين فى مجال التعليم المجتمعى ترى أنه من الأماكن التى يمكن أن تصلح كفصول دراسية للأطفال، دور العبادة، كما أفاد (٥٤,٢%) من العينة، أن المدارس الحكومية ذات الفترة الواحدة تصلح كفصول دراسية، وحوالى (١٥,٨%) من العينة، رأت أن المبانى الحكومية المجاورة تصلح لذلك.

كما رأى (١٦,٨%) من العينة أن المدارس الحكومية ذات الفترة الواحدة تصلح كفصول دراسية وقد يرجع ذلك إلى توافر الإمكانات والمساعدات التعليمية بها. كما رأى (٦,٦%) من العينة على أن أى مبنى عام أو خاص يمكن أن يصلح كفصل دراسى للتعليم المجتمعى.

جدول رقم (٦) يوضح استجابات عينة المسئولين والعاملين بالتعليم المجتمعى فيما يخص الأماكن التى تصلح كفصول دراسية

الاستجابة	تكرارات	%
دور العبادة.	١٨	٦,٦
المدارس الحكومية ذات الفترة الواحدة.	١٤٨	٥٤,٢
المبانى الحكومية المجاورة.	٤٣	١٥,٨
مدارس الفترة الواحدة.	٤٦	١٦,٨
أى مبنى عام أو خاص يصلح كفصل دراسى.	١٨	٦,٦

كما أضاف أفراد العينة مجموعة أماكن أخرى تصلح كفصل دراسى للتعليم المجتمعى مثل: الوحدة الصحية – مراكز الشباب- نادى المعلمين- حجرات بمنازل بعض الأهالى بعد تسجيلها بالشهر العقارى- قطعة أرض فضاء وسط الزراعات أو الصحراء – المجلس المحلى بالقرية- مقر جمعية تنمية المجتمع- دار المناسبات – دار الضيافة – مقر الجمعية الزراعية- المضايف الأهلية- مقر الجمعيات الأهلية- مقر الشئون الاجتماعية.

هذا وقد حصل مركز الوحدة الصحية على أعلى التكـرارات، يليهـا دار المناسبات ثم الجمعية الزراعية، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى أن هذه الأماكن تقع فى وسط القرية أو النجع، أى فى وسط المناطق الـسكانية ممـا أدى إلـى كثـرة زيارات الأهالى لها والتردد عليها، مما أوجد نوع من الثقة والعلاقـات الانـسانية الطيبة بالعاملين بها، وهذا على العكس من الأماكن الأخرى التى قد تثير تخـوف أولياء الأمور على أبنائهم وخاصة البنات. حيث تم تسجيل شكوى بعض المسئولين من وجود بعض المدارس الصديقة للفتيات والتى تستوعب ذكور وإنـاث، وسـط

الزراعات بإدارة كوم حمادة التعليمية بمحافظة البحيرة، هذا مع غياب حراسة أو أمن، سوى ميسرة واحدة فى معظم الفصول.

السؤال الثانى:

مدى توافر الموارد البشرية بالتعليم المجتمعى، وكيفية سد العجز الحالى وتوفير عدد كافٍ منهم مستقبلاً مع رفع كفاءة أداء المعلمين

جدول رقم (٧) يوضح استجابات عينة المسئولين

والعاملين بالتعليم المجتمعى فيما يخص توافر الموارد البشرية

العبارة	نعم		لا	
	ت	%	ت	%
١- هل تعانى إدارتكم التعليمية من عجز فى المدراء والموجهين؟	٩٣	٢٧,٣	٢٤٨	٧٢,٧
٢- ندب مديرى ونظار أو وكلاء مدارس التعليم الأساسى ندباً كاملاً للعمل بالتعليم المجتمعى.	٩٨	٥٥,٤	٧٩	٤٤,٦
٣- ندب المدرسين الأوائل ذوى الخبرة من مدارس التعليم الأساسى.	١٢٨	٧١,١	٥٢	٢٨,٩
٤- عقد دورات تدريبية لخريجى التعليم العالى للعمل كمديرين لمدارس التعليم المجتمعى؟	١٩٠	٩٥,٥	٩	٤,٥
٥- هل تعانى ادارتكم التعليمية من عجز فى المعلمين/ الميسرات.	٢٢٧	٦٩,٤	١٠٠	٣٠,٦
٦- عقد دورات تدريبية لخريجات المرحلة الثانوية للعمل كميسرات فى مدارس التعليم المجتمعى.	٧٣	٥٤,٩	٦٠	٤٥,١
٧- عقد دورات تدريبية لخريجات التعليم العالى للعمل كميسرات فى مدارس التعليم المجتمعى؟	١٨٢	٩٣,٨	١٢	٩,٢

العبارة	نعم		لا	
	ت	%	ت	%
٨- الاستعانة بمعلمات مدارس التعليم النظامى.	١٣٣	٨٣,٦	٢٦	١٦,٤
٩- إعطاء بعض الامتيازات المادية والمعنوية للعاملين بالتعليم المجتمعى لتشجيعهم على العمل بهذا المجال.	٢٠٨	٩٨,٦	٣	١,٤
١٠- قيام الميسرات بزيارات ميدانية لمدارس التعليم الأساسى القريبة لاكتساب الخبرة.	٢٢٤	٨٩,٧	٣	١,٤
١١- تدريب الميسرات على أيدى الخبراء المتخصصين من المديرين العاملين بالتعليم المجتمعى.	٣١٢	٩٨,٧	٤	١,٣
١٢- تدريب الميسرات على كيفية إعداد الوسائل التعليمية من خامات بيئية بسيطة على أيدى متخصصين من خلال دورات تدريبية.	٢٧٩	٩٦,٢	١١	٣,٨
١٣- تعريف الميسرات باحتياجات الدارسات وأسرهن بالنشاطات المختلفة.	٢٤٩	٩٤,٧	١٤	٥,٣
١٤- تعريف الميسرات بمجالات هامة مثل الصحة/ الأسرة/تحسين الدخل/ النظافة/ البيئة.	٢٥٠	٩٦,٩	٨	٣,١
١٥- تعانى إدارتكم التعليمية من عجز فى العمال.	٢٣٣	٧٣,٥	٨٤	٢٦,٥

من الجدول السابق يتضح الآتى:

١- فيما يخص العجز فى المديرين والموجهين: وافق (٢٧,٣%) من أفراد العينة أن إدارتهم التعليمة تعانى فى الوقت الحالى من عجز فى المديرين والموجهين، وهى نسبة صغيرة تمثل حوالى ربع العينة، وقد يرجع السبب

فى ذلك إلى أن معدل الموجهين والمدراء من المدارس هو: موجه واحد لكل عشر مدارس.

٢- أقر (٥٥,٤%) حوالى نصف العينة إلى أنه يمكن انتداب بعض مديرى ونظار أو وكلاء مدارس التعليم الأساسى ندباً كاملاً للعمل بالتعليم المجتمعى، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى أنه ليس هناك اختلاف كبير بين مناهج التعليم الأساسى ومناهج التعليم المجتمعى، فكلاهما يركز على القراءة والكتابة والحساب والدين والمعلومات العامة، أى أن هناك تطابق بين النظامين. بينما رفض (٤٤,٦%) من أفراد العينة انتدابهم؛ لأنهم قد يرون أن التعليم المجتمعى له فلسفة وطبيعة خاصة كما أنه يقدم خدمة تعليمية لدارسين قد يختلفون عن تلاميذ مرحلة التعليم الأساسى.

٣- أوضح (٧١,١%) من أفراد العينة أنه يمكن انتداب المدرسين الأوائل ذوى الخبرة من مدارس التعليم الأساسى لحين استكمال الهيكل التنظيمى لإدارة التعليم المجتمعى.

٤- أفاد (٩٥,٥%) من أفراد عينة المسئولين والعاملين بالتعليم المجتمعى، أنه يمكن عقد دورات تدريبية لخريجى التعليم العالى للعمل كمديرين وموجهين فى مدارس التعليم المجتمعى ولكن بشرط اكتسابهم خبرة التدريس أولاً.

٥- فيما يخص العجز فى المعلمين: وافق (٦٩,٤%) من أفراد العينة على أن إدارتهم التعليمية تعانى من عجز فى الميسرات وقد يرجع ذلك إلى أنه من شروط تعيين الميسرات أن تكون من أهل القرية، أو لأن هذا النوع من التعليم يخدم أبناء الفقراء مما لا يتيح للميسرات فرصة إعطاء دروس خصوصية.

٦- رأى (٥٤,٩%) من العينة أنه يمكن عقد دورات تدريبية لخريجات المرحلة الثانوية للعمل كميسرات فى مدارس التعليم المجتمعى، ذلك أنه من الممكن

أن تكسب هذه الدورات التدريبية مهارة طرق التدريس، وكيفية التعامل مع الدارسين والتعرف على الفروق الفردية بين المستويات التحصيلية والعمرية بينهم. كما رفض ٤٥,١% من العينة الاستعانة بخريجات المرحلة الثانوية للعمل كميسرات، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى تقارب السن بينهن وبين الدارسات، مما يُوجِد نوعاً من عدم الهيبة والاحترام للميسرات، بالإضافة إلى ضعف خبرة خريجات المرحلة الثانوية فى التدريس وإدارة الفصل.

٧- أوضح (٩٣,٨%) من العينة أنه يمكن عقد دورات تدريبية لخريجات التعليم العالى للعمل كميسرات فى مدارس التعليم المجتمعى؛ لأنهن أكثر وعياً وخبرة من خريجات المرحلة الثانوية.

٨- أفاد (٨٣,٦%) من أفراد العينة أنه يمكن الاستعانة بمعلمات مدارس التعليم النظامى، ولذلك لما لهن من خبرة فى مجال التدريس كما أن معظمهن مؤهلات تربوياً.

٩- يرى (٩٨,٦%) من أفراد العينة بضرورة إعطاء بعض الامتيازات المادية والمعنوية للميسرات العاملات بالتعليم المجتمعى لتشجيعهن على العمل بهذا المجال.

١٠- فيما يخص رفع كفاءة أداء الميسرات الجدد:

- يرى (٨٩,٦%) من أفراد العينة ضرورة قيام الميسرات بزيارات ميدانية لمدارس التعليم الأساسى القريبة من مدارس التعليم المجتمعى لتبادل الخبرات مع زميلاتهن فى مجال طرق تدريس المناهج وإدارة الفصل وتبادل مساعدات التدريس وغير ذلك.

١١- وافق (٩٨,٧%) من العينة على تدريب الميسرات فى أثناء الخدمة علـــى أيدى الخبراء المتخصصين من المديرين العاملين بالتعليم المجتمعى، ذلك لأنهم على دراية واسعة لطبيعة العمل فى هذا المجال.

١٢- ورأى (٩٦,٢%) من أفراد العينة أنه يمكن تدريب الميسرات على كيفية إعداد الوسائل التعليمية من خامات بيئية بسيطة على أيدى متخصــصين من خلال دورات تدريبية وورش عمل للتأكد من تدريبهن علـــى إعـــداد وتصميم هذه الوسائل.

١٣- وافق (٩٤,٧%) من أفراد العينة على تعريـــف الميـــسرات باحتياجـــات الدارسات وأسرهن من النشاطات المختلفة، ســـواء داخـــل المدرســـة أو خارجها بما يخدم البيئة المحلية.

١٤- أوضح (٩٦,٩%) من أفراد العينة أن تعريف الميسرات بمجالات هامـــة مثل: الصحة / وتنظيم الأسرة/ تحسين الدخل/ النظافة/البيئة/ وغير ذلك يرفع كفاءة أداء الميسرات الجدد.

١٥- فيما يخص العجز فى العمال:

- أفاد (٧٣,٥%) من عينة المسئولين والعاملين فى مجال التعليم المجتمعـــى، أنه يوجد عجز فى العمال بإداراتهم التعليمية، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى أن الأفراد الذين يصلحون لهذه المهنة يفضلون العمل فى قطاع الزراعة أو الصناعة أو السياحة عن العمل فى هذه المدارس كعمال حيـــث أن العائـــد المادى أكبر.

- كما أوضح بعض أفراد العينة أنه يمكن سد العجز عن طريق:
- إعداد عقود لمن يرغب أو سد العجز بالأجر/ تعيين عمالة مؤقتة بكل مدرسة أو بمكافأة شهرية/تعيين عمال عن طريق مجلس المدينة، وانتداب عمال من أماكن أخرى، والتنسيق مع المجلس المحلى بالقرية.

السؤال الثالث:

طرق رفع كفاءة المناهج الدراسية:

جدول رقم (٨) يوضح استجابات عينة المسئولين

والعاملين بالتعليم المجتمعى فيما يخص المناهج الدراسية

العبارة	نعم		لا	
	ت	%	ت	%
١- تخصيص جزء من المنهج الدراسى لخدمة البيئة المحلية	٢٧٧	٩٧,٥	٧	٢,٥
٢- إضافة جزء عملى بالمقرر الدراسى يساعد على تنمية المهارات الحياتية لدى الأطفال.	٢٧١	٩٦,٨	٩	٣,٢
٣- إنتاج المواد والوسائل التعليمية داخل المدرسة من خامات بيئية بسيطة بواسطة الدارسين تحت اشراف الميسرات.	٢٩٥	٩٧,٧	٧	٢,٣
٤- اتباع طرق تدريس تناسب التعليم المجتمعى مثل:التعلم النشط، التعلم التعاونى- التعلم الذاتى.	١٤٢	٩٥,٣	٧	٤,٧

من الجدول السابق يتضح الآتى:

١- أقر (٩٧,٥%) من أفراد العينة أنه ينبغى تخصيص جزء من المنهج الدراسى لخدمة البيئة المحلية؛ لاقتناعهم بخصوصية كل بيئة.

٢- رأى (٩٦,٨%) من أفراد العينة إضافة جزء عملى بالمقرر الدراسى يساعد على تنمية المهارات الحياتية لدى الأطفال؛ لأن التدريبات العملية تكون مفيدة للدارس ومشجعة له للاستمرار فى الدراسة، وتنمية مهاراته.

٣- وافق (٩٧,٧%) من العينة على إنتاج المواد والوسائل التعليمية داخل المدرسة من خامات بيئية بسيطة من خلال الدارسين تحت إشراف الميسرات وقد يرجع السبب فى ذلك أنه يساعد على تنمية المهارات اليدوية وتنمية الإبداع والابتكار والذى قد يكون له دور فى تنمية المهارات الحرفية والتى تقوم عليها فلسفة التعليم المجتمعى.

٤- أفاد (٦٥,٣%) من أفراد العينة أن اتباع طرق تدريس تناسب التعليم المجتمعى مثل:

- التعلم النشط والتعلم التعاونى والتعلم الذاتى تعمل على رفع كفاءة الدارسات، كما أن التعلم النشط يرتبط بحياة الدارسات ودوافعهن واحتياجاتهن واهتماماتهن، ويحدث من خلال تفاعل الدارسة مع بيئتها.
- كما أن هذه الطرق تعتمد على تقسيم الدارسين إلى مجموعات عمل، وهذا يناسب نظام الدراسة بالتعليم المجتمعى.

السؤال الرابع:

مدى جودة التغذية المدرسية.

جدول رقم (٩) يوضح استجابات عينة المسئولين والعاملين بالتعليم المجتمعى فيما يخص التغذية المدرسية

العبارة	نعم		لا	
	ت	%	ت	%
١- هل تقدم وجبات غذائية للدارسين الملتحقين بالمدارس المجتمعية بإدارتكم؟	٣٠٥	٩٠,٢	٣٣	٩,٨
٢- هل تقدم الوجبات الغذائية بشكل يومى؟	١٩٤	٦٣,٦	١١١	٣٦,٤
٣- هل الوجبات الغذائية كافية من حيث الكم؟	٨٦	٣٧,٤	١٤٤	٦٢,٦
٤- هل الوجبات الغذائية جيدة النوعية؟	١٧١	٧٦	٥٤	٢٤
٥- هل يمكن إبدال الوجبات الغذائية بصرف حصة تموينية شهرياً لأسر الأطفال؟	١٨٨	٨٥,٥	٣٢	١٤,٥

من الجدول السابق يتضح الآتى:

١- أقر (٩٠,٢%) من عينة المسئولين والعاملين بالتعليم المجتمعى، أنه تم تقديم وجبات غذائية للدارسين مما يشجعهم على الاستمرار فى الدراسة حتى نهاية المرحلة.

٢- ويرى (٦٣,٦%) من أفراد العينة أن الوجبات الغذائية تقدم بشكل يومى، كما أوضح (٣٦,٤%) بأنَّ الوجبات الغذائية لا تقدم يومياً، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى أنه لا تصرف الوجبة الغذائية فى بعض المناطق يومياً،

وقد يكون السبب بُعْد المسافة، أو صرف الوجبة لنصف عـــدد المـــدارس والنصف الآخر فى اليوم التالى وهكذا.

٣- ويرى (٣٧,٤%) من أفراد العينة أن الوجبات الغذائية كافية من حيث الكم، بينما يرى (٦٢,٦%) من أفراد العينة أن الوجبات الغذائية غيـــر كافيـــة، وهى نسبة كبيرة إلى حد ما (أى ثلثى العينة) وهذا يعكس وعى المسئولين بأهمية الوجبة الغذائية المشبعة لدى الدارسين، ولما لهـــا مـــن دور فـــى استمرارية وجذب الأطفال خارج النظام التعليمى.

٤- وافق (٧٦%) من أفراد العينة على أن الوجبات الغذائية جيدة النوعية، وإن كانت قليلة وغير مشبعة، ولكنها على أية حال أحد الأسباب التـــى تحفـــز الأطفال على الانتظام فى الدراسة.

٥- ورأى (٨٥,٥%) من أفراد العينة على أنه يمكن استبدال الوجبات الغذائية بصرف حصة تموينية شهرياً لأسر الأطفال، وقد يشجع ذلك الآباء علـــى إلحاق أبنائهم بفصول التعليم المجتمعى بدلاً من إلحاقهم بسوق العمل.

وقد أضاف أفراد العينة مجموعة اقتراحات مثل: إمداد المـــدارس بمـــواد غذائية طازجة لتصنيع الوجبات - مساهمة أصحاب الشركات الغذائية من رجـــال الأعمال بصرف وجبة غذائية متكاملة تحت اشراف وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم- إدراج ميزانية كافية للوجبات الغذائية - صرف وجبة مغلفـــة- صـــرف مواد غذائية جافة (بيض وجبن وخبز)، وجميعها مقترحات بّناءة يمكن الأخذ بأحدها طبقاً لطبيعة وعادات السكان فى كل منطقة.

السؤال الخامس:

مدى كفاية الدعم المالى والعينى للنهوض بالتعليم:

جدول رقم (١٠) يوضح استجابات عينة المسئولين والعاملين بالتعليم المجتمعى فيما يخص الدعم المالى والعينى

العبارة	نعم		لا	
	ت	%	ت	%
١- الدعم المالى والعينى المقدم كاف لتوفير كل الاحتياجات اللازمة من التجهيزات والوسائل التعليمية المعنية فى العملية التعليمية	١٠٢	٣١,٣	٢٢٤	٦٨,٧
٢- تمكن زيادة الدعم المالى والعينى عن طريق مساهمة المجتمع المحلى.	١٧٠	٨٥	٣٠	١٥
٣- تمكن زيادة الدعم المالى والعينى عن طريق مساهمة الجهات المانحة.	٢٧٣	٩٦,٥	١٠	٣,٥

من الجدول السابق يتضح الآتى:

١- أقر (٦٨,٧%) من أفراد العينة أن الدعم المالى والعينى المقدم من الدولة غير كاف لتوفير كل الاحتياجات اللازمة، ذلك لأن التمويل المخصص لمدارس التعليم المجتمعى قليل وتعتمد هذه النوعية من المدارس على الدعم المجتمعى.

٢- أوضح (٨٥%) من العينة أنه يمكن زيادة الدعم المالى والعينى عن طريق مساهات مؤسسات المجتمع المحلى، ويتطلب ذلك وعى تلك المؤسسات وأعضاء المجتمع المحلى بدور مدارس المجتمع المحلى.

٣- وافق (٩٦,٥%) من العينة أنه تمكن زيادة الدعم المالى والعينى عن طريق مساهمة الجهات المانحة، وذلك لأن المعونة الصادرة من تلك الجهات موجهة لتحقيق أهداف التعليم للجميع وخاصة الفقراء والمهمشين منهم.

السؤال السادس:

كيفية تحقيق الجودة لرفع كفاءة التعليم المجتمعى.

جدول رقم (١١) يوضح كيفية تحقيق الجودة

العبارة	نعم		لا	
	ت	%	ت	%
١- تحديد نشاطات فصول التعليم المجتمعى بما يتناسب والبيئة المحلية.	٢٧٥	٨٦,٦	٤٢	١٣,٢
٢- تحديد الواقع الأكثر احتياجاً لفصول ومدارس التعليم المجتمعى.	٢٨٨	٩١,٧	٢٦	٨,٣
٣- التنسيق والتعاون بين مدارس التعليم النظامى وغير النظامى.	٢٠٨	٦٨,٤	٩٦	٣١,٦
٤- مشاركة بعض المسئولين فى المجتمع المحلى (مثل: طبيب الوحدة الصحية/ المشرف الزراعى) فى توعية الآباء بميزات وأهمية المدارس المجتمعية.	٢٦٠	٨٤,٧	٤٧	١٥,٣
٥- مناقشة خصائص ومفهوم ووظيفة وملامح فصول التعليم المجتمعى من قبل أفراد البيئة المحلية.	٢٢٠	٧٥,٩	٧٠	٢٤,١
٦- متابعة بعض المسئولين فى البيئة المحلية لسير العمل بالمدارس المجتمعية.	٢٢٥	٧٧,٦	٦٥	٢٢,٤
٧- ضم مدارس التعليم المجتمعى لمنظومة وزارة التربية والتعليم.	٢٨٠	٩٢,١	٢٤	٧,٩

من الجدول السابق يتضح الآتى:

١- رأى (٨٦,٦%) من أفراد العينة أنه يمكن تحديد نشاطات فصول التعليم المجتمعى بما يتناسب والبيئة المحلية، فالبيئات المحلية تختلف من مكان لآخر، وعليه لابد أن يتم تحديد النشاطات المناسبة لها.

٢- وافق (٩١,٧%) من أفراد العينة على أنه يمكن تحديد المواقع الأكثر احتياجاً لفصول ومدارس التعليم المجتمعى، ويرجع ذلك إلى أن العاملين والمسئولين بالتعليم المجتمعى على دراية ووعى بالقرى والكفور والنجوع والعزب البعيدة والنائية الخالية من مدارس التعليم المجتمعى من خلال خرائط المحافظات والإدارات التعليمية.

٣- أفاد (٦٨,٤%) من أفراد العينة أنه يمكن التنسيق والتعاون بين مدارس التعليم النظامى وغير النظامى لرفع جودة كفاءة التعليم المجتمعى، فمدارس التعليم النظامى تحظى بوجود معلمين مدربين ذوى خبرة، كما أنه بها الإمكانات والمواد التعليمية التكنولوجية المتاحة التى يمكن أن يتدرب عليها معلمو التعليم المجتمعى.

٤- أوضح (٨٤,٧%) من أفراد العينة مشاركة بعض المسئولين فى المجتمع المحلى مثل: طبيب الوحدة الصحية والمشرف الزراعى فى توعية الآباء بأهمية ومميزات المدارس المجتمعية؛ لكى يدفعوا بأبنائهم للانخراط فى هذه المدارس.

٥- ورأى (٧٥,٩%) من أفراد العينة أنه تمكن مناقشة خصائص ومفهوم ووظيفة وملامح فصول التعليم المجتمعى من قبل أفراد البيئة المحلية من رفع كفاءة التعليم المجتمعى، وذلك لأن هذا يساعد على تحديد السلبيات والايجابيات الموجودة بالتعليم المجتمعى، ويذلل بعض الصعوبات التى تواجه هذا النوع من التعليم.

٦- وأقرّ (٧٧,٦%) من أفراد العينة أنه تمكن متابعة بعض المسئولين فى البيئة المحلية لسير العمل بالمدارس المجتمعية الذى يساعد على توكيد الجـودة، وذلك من خلال وضع آليات لتحقيق المحاسبة مع اعداد تقارير اسـبوعية وشهرية بصفة دورية.

٧- وأوضح (٩٢,١%) من أفراد العينة أنه يمكن ضم مدارس التعليم المجتمعى لمنظومة وزارة التربية والتعليم مما يساعد على تحقيـق الجـودة بهـذه المدارس، حيث أنها ستخضع لمتابعة واشراف وتنسيق ومحاسبة وتمويـل الوزارة.

السؤال السابع:

عوامل جذب الأطفال خارج النظام التعليمى واستمراريتهم فى التعليم

جدول رقم (١٢) يوضح استجابات عينة المسئولين والعاملين بالتعليم المجتمعى فيما يخص عوامل جذب الأطفال

العبارة	نعم		لا	
	ت	%	ت	%
١- منحهم حوافز مادية ومعنوية.	٣١٧	٩٦,١	١٣	٣,٩
٢- عقد مجموعات تقوية بالمجان.	٢٨٢	٨٩,٢	٣٤	١٠,٨
٣- تنوع الأنشطة المدرسـية والتـدريبات المهنيـة وتفعيلها.	٢٩٧	٩٣,١	٢٢	٦,٩
٤- توفير الرعاية الصحية لهم.	٣٢٨	٩٧	١٠	٣
٥- تعريف الأطفال الدارسين كيفية عمل مـشروعات صغيرة.	٣١٤	٩٦,٦	١١	٣,٤

العبارة	نعم		لا	
	ت	%	ت	%
٦- مساعدة منظمات المجتمع المدنى (شوريا) للأسـر الفقيرة فى حالة تعليم أبنائهم.	٣٠٠	٩٢,٦	٢٤	٧,٤
٧- فتح منافذ لعمل التلاميذ بربح مادى بالمشروعات التجارية خلال العطلة الصيفية.	٢٩٠	٩٠,٦	٣٠	٩,٤
٨- مساهمة الجمعيات الأهلية فى إيجاد فرص عمـل للأطفال الدارسين بعد الانتهاء من دراستهم بالمرحلـة التعليمية.	٢٧١	٨٥,٢	٤٧	١٤,٨
٩-استدعاء إدارة المدرسة ولى أمر الطفل المتغيب.	٢٨١	٨٨,٩	٣٥	١١,١
١٠- تبليغ إدارة المدرسة الجهـات المختـصة عـن حالات رسوب أو تسرب الأطفال.	٢٨٣	٩٣,٤	٢٠	٦,٦
١١- تدوين إدارة المدرسة حالات التغيب طوال العام الدراسى.	٢٩٦	٩٥,٥	١٤	٤,٥

من الجدول رقم (١٢) يتضح الآتى:

١- رأى (٩٦,١%) من أفراد العينة أهمية منح الدارسين حوافز مادية ومعنوية وقد يرجع ذلك إلى أن الدارسين بتلك المناطق فقراء، فعندما تقدم الخدمـة التعليمية بجانب الحافز المادى والمعنوى تكون فرصة جذب الأطفال خارج نظام التعليم واستمرارهم بالتعليم كبيرة.

٢- ورأى (٨٩,٢%) من أفراد العينة أن عقد مجموعـات تقويـة بالمجـان للدارسين بمدارس التعليم المجتمعى من شأنه يعمل على جـذبهم للتعلـيم واستكمال دراستهم بالمرحلة التعليمية حتى نهايتها.

٣- وافاد (٩٣,١%) من أفراد العينة أن تنوع الأنشطة المدرسية ما بين فنية وثقافية واجتماعية ورياضية والتدريبات المهنية وتفعيلها يمكن أن يجذب الأطفال للمدرسة حيث إنه قد لا تتح لهم فرصة ممارسة هذه الأنشطة فى أماكن أخرى غير المدرسة.

٤- وأوضح (٩٧%) من أفراد العينة أن من عوامل جذب الأطفال توفير الرعاية الصحية لهم، حيث إن هؤلاء الأطفال يعيشون فى مناطق عشوائية ومهمشة ومحرومة، وقد يندر بها الوحدات الصحية، وإدخال نظام التأمين الصحى فى مدارس التعليم المجتمعى مطلب ضرورى أسوة بمدارس التعليم العام.

٥- ووافق (٩٦,٦%) من أفراد العينة على ضرورة تعريف الأطفال الدارسين كيفية عمل مشروعات صغيرة وهى من عوامل جذب الأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم حيث إن أولياء الأمور فى تلك المناطق المهمشة والعشوائية والريفية غالباً ما يبحثون عن عمل لأبنائهم، وهنا تكون الفرصة كبيرة فى تقديم خدمة تعليمية وتعلم حرفة، وكيفية عمل مشروع صغير يدر عليهم دخلاً لمساعدة الأسرة.

٦- ورأى (٩٢,٦%) من أفراد العينة أن مساعدة منظمات المجتمع المدنى (شهرياً) للأسر الفقيرة فى حالة تعليم أبنائهم، من عوامل جذب الأطفال للتعليم المجتمعى ويمكن تقديم هذه المساعدة فى حالة استمرار هؤلاء الأطفال فى التعليم.

٧- وأفاد (٩٠,٦%) من أفراد العينة أن من عوامل جذب الأطفال للتعليم المجتمعى فتح منافذ لعمل الدارسين بربح مادى بالمشروعات التجارية خلال العطلة الصيفية، وقد يشجع ذلك هؤلاء الأطفال على الاستمرار فى التعليم طالما يحصلون على عائد مادى يساعدهم على أعباء الحياة.

٨- وأوضح (٨٥,٢%) من أفراد العينة أنه من عوامل جذب الأطفال مساهمة الجمعيات الأهلية فى إيجاد فرص عمل للأطفال الدارسين بالتعليم المجتمعى بعد الانتهاء من دراستهم بالمرحلة التعليمية، وهذا قد يحفزهم على الاستمرار فى التعليم حتى استكمال المرحلة وللحصول على فرصة العمل.

٩- ووافق (٨٨,٩%) من أفراد العينة على أن من عوامل استمرار الأطفال بالتعليم المجتمعى هو استدعاء إدارة المدرسة ولى أمر الطفل المتغيب، وذلك لمعرفة أسباب تغيبه، ومحاولة علاجها اجتماعياً واقتصادياً.

١٠- ورأى (٩٣,٤%) من أفراد العينة أن من عوامل استمرار الأطفال فى التعليم المجتمعى هو تبليغ إدارة المدرسة الجهات المختصة عن حالات رسوب أو تسرب الأطفال ومحاولة علاج هذه الحالات بمساعدة أعضاء المجتمع المحلى.

١١- وأفاد (٩٥,٥%) من أفراد العينة أن تدوين إدارة المدرسة حالات التغيب طوال العام الدراسى، من عوامل ضبط استمرار الأطفال بالتعليم المجتمعى.

وقد أضاف افراد العينة عوامل أخرى تساعد على جذب الأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم واستمرارهم فى التعليم مثل:

- توعية أهل القرية بأهمية هذه المدارس عن طريق دور العبادة والوحدة المحلية/ورصد أسماء الراسبين والمتسربين من مدارس التعليم النظامى من خلال الادارة التعليمية ومحاولة جذبهم بالمدارس المجتمعية/صرف الادوات المدرسية للدارسات بالمجان / عمل زيارات منزلية لمنازل هؤلاء الدارسات ومحاولة اقناع أولياء أمورهن باستكمال التعليم/ التعريف بهذه المدارس من خلال دور العبادة ومجالس الأمناء والميسرات/ منح الدارسات جميع المميزات التى تحصل عليها زميلاتهن بالتعليم النظامى/ القيام برحلات علمية وترفيهية بالمجان/ منح الدارسات الزى المدرسى مجاناً/

محو أمية أولياء الأمور/ منح الدارسين حافز مادى للانتظام والمواظبة/ الإعلان عن نظام الدراسة والتيسيرات المقدمة بمدارس التعليم المجتمعى/ اعطاء الدارسات جزء من الربح بعد بيع المنتجات والمشغولات التى قمن بتجهيزها.

خلاصة نتائج المحور الأول:

بعد الانتهاء من تحليل النتائج وتفسيرها الخاصة بإتاحة وجودة التعليم المجتمعى، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- هناك عدد كبير من مدارس التعليم المجتمعى مملوكة للدولة، وعدد قليل منها تَمَّ التبرع بها أو مؤجرة من أفراد، وهذا يتطلب حشد الجهود لدفع الأهالى ومؤسسات المجتمع المدنى للتبرع بأماكن تصلح كفصول للتعليم المجتمعى لإلحاق أطفال القرية بها.
- نسبة غير قليلة من المدارس لا يوجد بها إمكانية بالمبنى المدرسى للتوسع فيه ببناء فصول دراسية جديدة، وهذا يتطلب إعادة تجهيز المبانى القائمة واستكمال القائم منها، والبحث عن أماكن أخرى داخل البيئة المحلية.
- تعانى بعض الإدارات التعليمية من عجز فى عدد المديرين والموجهين والميسرات وهذا يتطلب إعداد جيل من المديرين والموجهين والميسرات تتناسب مع أعداد مدارس التعليم المجتمعى المخطط إنشاؤها طبقاً للخريطة التربوية لكل محافظة من محافظات الجمهورية.
- يفتقد المنهج الدراسى لوحدات تخدم البيئة المحلية المحيطة بالدارسين، وهذا يتطلب إعادة النظر فى إعداد منهج دراسى لكل بيئة من البيئات.
- هناك عدم اهتمام بعقد دورات تدريبية للمعلمين والميسرات لاكتساب مهارات طرق التدريس الحديثة كالتعلم النشط والتعاونى والذاتى، ويتطلب

ذلك إعداد خطة تفصيلية للتنمية المهنية للعاملين فى مجال التعليم المجتمعى.

- يفتقد المنهج الدراسى لوحدات تساعد على تنمية المهارات الحياتية لدى الدارسين، ويتطلب ذلك زيادة الاهتمام بالتدريب على المهارات الحياتية والمشروعات الإنتاجية.
- الوجبات الغذائية غير كافية كما ونوعا، ولا تقدم يومياً بصفة مستمرة، وهذا يتطلب دعماً من مؤسسات المجتمع المحلى بالمساهمة فى إعداد وتقديم الوجبات والتى تعتبر حافزاً مهماً لاستمرار الدارسين فى التعليم بمدارس التعليم المجتمعى.
- الدعم المالى والعينى المقدم لمدارس التعليم المجتمعى غير كاف لسد الاحتياجات اللازمة من التجهيزات والوسائل التعليمية المعينة، وهذا يتطلب مشاركة مجتمعية فعالة وزيادة المساهمات لتجهيز فصول التعليم المجتمعى بما يتناسب لتحقيق جودة العملية التعليمية.
- الأنشطة المدرسية لا تتناسب مع البيئة المحلية المحيطة بمدارس التعليم المجتمعى، ويتطلب ذلك زيادة عدد ساعات الانشطة المدرسية الحرة حتى يمكن اكتشاف وصقل المواهب الموجودة فى القرى والنجوع والكفور والعزب.
- تعانى المحافظات المختلفة من عدم تحديدواضح للمواقع الأكثر احتياجاً لفصول ومدارس التعليم المجتمعى، ويتطلب ذلك ضرورة إعداد خرائط تربوية تفصيلية لكل محافظة توضح عليها أماكن مدارس التعليم المجتمعى الحالية والمتوقعة – وأعداد الميسرات والخطة الزمنية والتمويل اللازم....

- غياب التعاون والتنسيق بين مدارس التعليم المجتمعى ومـدارس التعلـيم الأساسى المجاورة، ويتطلب ذلك زيادة التواصل بين الميسرات والمديرين والموجهين بالتعليم المجتمعى مع نظرائهم فى المدارس الأم لتبـادل الآراء حول العملية التعليمية وغير ذلك.

- بعض برامج التعليم المجتمعى لا تخضع لإشراف ومتابعة وزارة التربيـة والتعليم، ويتطلب ذلك إعادة النظر فى تجميـع أنـواع مـدارس التعلـيم المجتمعى (مدارس الفصل الواحد، ومدارس المجتمع والـصديقة للفتيـات ومدارس الأطفال بلا مأوى كلها تحت إدارة واحدة).

- تعانى برامج التعليم المجتمعى لسلبيات تؤدى إلى عزوف بعض الدارسـين مثل عدم توفير الرعاية الصحية/غياب الحوافز المادية والمعنوية، تنـوع الأنشطة المدرسية والتدريبات المهنية وغيرها، ويتطلب ذلك تحقيق مزيـد من الرعاية الطبية والتأمين الصحى علـى الدارسـين بمـدارس التعلـيم المجتمعى، وتقديم حوافز مادية لهم أو أولياء أمورهم تعوضهم عن الوقـت المستقطع نتيجة انقطاعهم عن العمل، وتقديم تدريب مهنى مناسب للفتيـات والفتيان طبقاً لاحتياجات البيئة المحلية.

- **المحور الثانى: تحقيق الشراكة المجتمعية فى التعليم المجتمعى**

- **نتائج الدراسة الميدانية:**

أولاً المحور الأول: مجالات الشراكة المجتمعية من أجل تحقيق التعليم المجتمعـى للأطفال خارج النظام التعليمى.

استهدفت هذه الفقرة التعرف على رأى عينة الدراسة حول آليـات تقويـة المشاركة المجتمعية وجاءت استجابات عينـة الدراسـة كمـا يلـى ويوضـحها جدول رقم (١٣)

جدول رقم (١٣)

استجابة عينة الدراسة حول مجالات المشاركة المجتمعية

العبارة	التكرار	النسبة %
١- تشخيص الحاجات التربوية للمجتمع المحلى.	٣٠٧	٨٠,٤
٢- حصر أعداد الأطفال خارج النظام التعليمى.	٢٩٥	٧٧,٢
٣- توفير التمويل اللازم من مصادر متعددة.	٢٩٠	٧٦
٤- إنشاء وتجهيز أماكن الدراسة.	٢٨١	٧٣,٦
٥- المشاركة الفعلية فى عملية صنع القرار فيمـــا يخــص الشئون الدراسية.	٢٧٤٠	٧١,٢
٦- تقديم برامج لتنمية قدرات أعضاء المجتمع المحلى.	٢٤٧	٦٤,٦
٧- المشاركة فى اختيار المحتـــوى التربـــوى لمـــواد المـــنهج المستخدم.	٢٣٩	٦٢,٢
٨- توفير الموارد البشرية اللازمة لدعم العملية التعليمية.	١٩٧	٥١,٢
٩- تقديم وجبات غذائية للأطفال الدارسين.	١٩٧	٥١,٢
١٠- الإشراف الإدارى والفنى لمتابعة العملية التعليمية.	٢٠٠	٥٢,٣
١١- المساهمة فى تقويم العملية التعليمية.	٢٥٠	٦٠
١١- تقديم برامج تدريبية للعـــاملين(ميـــسرات-معلمـــين-مشرفين-موجهين)	١٩١	٥٠

وفيما يلى تحليل نتائج الدراسة:

أ- مجالات حظيت بتكرارات عالية:

- تشخيص الحاجات التربوية للمجتمع المحلى.
- حصر أعداد الأطفال خارج النظام التعليمى.
- توفير التمويل اللازم من مصادر متعددة.

وحصول هذه المجالات على تكرارات عالية من استجابات أفـراد العينـة يعنى أن التعليم لابد أن يكون مركز نشاط المجتمع المحلى، باعتباره أساس التنمية المحلية شريطة الكشف والتشخيص الموضـوعى للحاجـات التربويـة للمجتمـع المحلى. على أن يتم حصر دقيق واقعى لأعداد هؤلاء الأطفـال خـارج النظـام التعليمى الذين فى سن التعليم كى يتم تحديد أماكن فتح مدارس وفـصول التعلـيم المجتمعى بناء على تلك الحاجات وأعداد هؤلاء الأطفال.

كما عكست استجابة عينة الدراسة على قدرة أطراف الشراكة على تـوفير التمويل اللازم من مصادر متعددة لصيغ وبرامج التعليم المجتمعى، وهذا يدل على وعى أفراد العينة للدور الرئيسى الذى يمكن أن تقوم به الشراكة المجتمعيـة فـى تقاسم المسئولية مع الحكومة بالنسبة للتمويل.

وجاءت استجابة عينة البحث حول آليات تقوية المشاركة فى تلك المجالات كالتالى:

- ضرورة الاستعانة بالمتخصصين فى المجال التربوى لتشخيص الحاجات التربوية للمجتمعات المحلية.
- القيام ببحوث ميدانية لتحديد الحاجات التربوية للمجتمعات المحلية.
- إنشاء قاعدة بيانات لحصر أعداد الأطفال خارج النظام التعليمى وهم فى سن التعليم على مستوى المحليات.

- **فتح قنوات اتصال بين أطراف الشراكة المختلفة خاصة رجال الأعمال والجمعيات الأهلية للمساهمة فى تمويل البرامج.**
- تدريب العاملين بالجمعيات الأهلية على كيفية تقديم مشروعات تعليمية للجهات المانحة.
- عمل دراسة جدوى لمشروعات وبرامج التعليم المجتمعى لتحديد المتطلبات والموارد.

مجالات حظيت بتكرارات متوسطة:

- انشاء وتجهيز أماكن الدراسة.
- المشاركة الفعلية فى عملية صنع القرار فيما يخص الشئون الدراسية.
- تقديم برامج لتنمية قدرات أعضاء المجتمع المحلى.
- المشاركة فى اختيار المحتوى التربوى لمواد المنهج المستخدم.

يعكس حصول هذه المجالات على استجابات متوسطة على الدور الفعلى الذى يمكن أن تقوم به الشراكة المجتمعية من حيث توفير وتجهيز أماكن الدراسة لأن المجتمعات المحلية إذا ما توفرت فيها أماكن للدراسة للتعليم المجتمعى فإنها ستقابل العمل الجيد بمثله، فقد تكون فى تقديم دعم جزئى للمبانى أو التجهيزات اللازمة، أو جهود تطوعية فى توفير العمالة لتحسين حالة المبنى على سبيل المثال.

كما أن مجال المشاركة الفعلية لأطراف الشراكة فى صنع القرار التربوى الخاص بالشئون العملية التعليمية كاختيار المعلمين من المجتمع المحلى أو فى اختيار توقيت الدراسة ليتناسب مع ظروف الدارسين، وغيرها من الأمور التعليمية من شأنه تيسير التعليم. وتعزيز التضامن وتنمية المجتمع المحلى كى يكون مجتمعاً متعلماً.

كما تمثلت استجابة أفراد عينة البحث حول مجال تقديم برامج لتنمية قدرات أعضاء المجتمع المحلى يعكس مدى احتياج الأفراد للعملية التعليمية فى المجتمع المحلى كى يتجاوبوا مع أطراف الشراكة لدعم التعليم، كى يكون هدف الشراكة دعم القادة الطبيعيين بالمجتمع المحلى لنشر ثقافة خاصة محلية، تحقق الإنصاف والعدالة للجميع وتركز على دعم شراكة المجتمع المحلى بأفراده ومؤسساته.

كما برز مجال المشاركة فى اختيار المحتوى التربوى لمواد المنهج المستخدم باستجابات متوسطة ليؤكد أن وجود منهج مشترك بحيث يتضمن مزيجاً من المحتوى التربوى على المستوى القومى والمحلى، حيث يعد المنهج بمواده المختلفة آلية رئيسية للتأثير فى قيم الدارسين، فما يُعلم له تأثيره الواضح على ما يتم تعلمه.

وجاءت استجابة عينة البحث حول آليات تقوية الشراكة فى تلك المجالات كما يلى:

- الاتصال المباشر برجال الأعمال والجهات المانحة.
- تكوين لجنة تعليم مجتمعى بكل مجتمع محلى لاختيار المعلمين.
- عقد برامج تدريبية للقادة الطبيعيين بالمجتمع المحلى حول الشراكة المجتمعية.

مجالات حظيت بتكرارات أقل من المتوسط.

- توفير الموارد البشرية اللازمة لدعم العملية التعليمية.
- تقديم وجبات غذائية للأطفال الدارسين.
- الإشراف الإدارى والفنى لمتابعة العملية التعليمية.
- المساهمة فى تقويم العملية التعليمية.
- تقديم برامج تدريبية للعاملين (ميسرات–معلمين–مشرفين–موجهين).

ودلت استجابة عينة البحث حول هذه المجالات علـــى أن وزارة التربيـــة والتعليم ممثلة فى الإدارة العامة للجمعيات الأهلية والإدارة العامة لمدارس الفـــصل الواحد دائماً هى الممثل أو الطرف الرئيسى لهذه المجالات حيث عادة مـــا تـــوفر الوزارة الموارد البشرية اللازمة من ميسرين ومشرفين وموجهين كما تقـــدم لهـــم التدريبات اللازمة بمشاركة الجهات المانحة، وتتولى أيضاً الإشراف الإدارى والفنى لمتابعة العملية التعليمية كشريك رئيسى فى التعليم المجتمعى، كما تتولى الـــوزارة تقديم الوجبة الغذائية للأطفال وأحياناً تقدمها الجهة المانحة للمشروع، وقـــد أبـــدت عينة البحث بعض الملاحظات المتعلقة مثلاً بالإشراف والتوجيه وتقـــويم العمليـــة التعليمية أنه من الأفضل أن تتولى جهة واحدة تلك العمليات حتى لا يحدث تضارب أو تناقض وحتى يكون الأمر مفيداً على المستوى الوطنى فى تحديد مدى الجـــودة فى الأداء نسبة ومقارنة بالمناطق الأخرى ذات الظروف المشابهة، وحتـــى تكـــون المساءلة أساس لتشجيع الإصلاح والتحسين على المستوى المحلـــى، ونـــشر روح المنافسة المجدية والمؤدية لتحقيق الأهداف المتوقعة.

وجاءت استجابة عينة البحث حول آليات تقوية المشاركة فى هذا المجال علـــى النحو التالى:

- إجراء تقويم مستمر للأداء لكل العاملين – ميسرات ومشرف وموجه- ويتم الإعلان عن نتائج التقويم من أجل التحسين المستمر فى أثناء العمل.
- نشر نتائج البرامج الناجحة حتى تكون حافزاً للبرامج الأخرى.
- عقد دورات تدريبية للموجهين وللمتابعين بصفة مستمرة أثناء العمل.
- التعاون مع المراكز البحثية فى عملية التقويم للبرامج والمشروعات.

ثانياً: المعوقات التى يمكن أن تواجه الشراكة المجتمعية الناجحة لتحقيق التعليم المجتمعى للأطفال خارج النظام التعليمى:

معوقات حظيت بتكرارات عالية:

- قلة الوعى بأهمية ودور الشراكة المجتمعية لدى العديد من مؤسسات المجتمع المدنى.
- عدم وجود آليات فعالة لجذب رجال الأعمال كطرف مهم وفعَّال فى الشراكة.
- تأخير موافقة الأمن القومى على بعض المشروعات.

معوقات حظيت بتكرارات متوسطة:

- الظروف الاقتصادية لأسر الأطفال خارج النظام التعليمى تحول دون انتظامهم بمشروعات التعليم المجتمعى.
- عدم تحرى الدقة عند حصر أعداد الأطفال خارج النظام التعليمى.

معوقات حظيت بتكرارات أقل من المتوسط:

- تعدد جهات الإشراف والمتابعة على المشروعات من الجهات المانحة والإدارة.
- بيروقراطية بعض المسئولين بالإدارات التابعة لوزارة التربية والتعليم.
- صعوبة التعامل مع بعض ممثلى مجالس الأمناء بالمحافظات.

ثالثاً: مقترحات لتعزيز الشراكة المجتمعية وتفعيلها لتحقيق التعليم المجتمعى للأطفال خارج النظام التعليمى

جاءت استجابات أفراد عينة البحث حول المقترحات التالية:

- نشر الوعى بدور الشراكة المجتمعية لتحقيق التعليم المجتمعى للأطفال خارج النظام التعليمى.
- تكوين لجان تعليم بكل مجتمع محلى خاصة فى الريف وصعيد مصر والمناطق المهمشة بالحضر.
- حصر شامل لأعداد الأطفال خارج النظام التعليمى الذين هم فى سن التعليم.
- تقديم برامج علاجية للمتسربين من التعليم النظامى تتولاها الجمعيات الأهلية والأحزاب والنقابات.
- نشر الوعى بأهمية وجودة هذه النوعية من مدارس وبرامج التعليم المجتمعى لاستنهاض أطراف الشراكة فى المجتمع.
- دعم الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التعليم كى تعمل كمظلة للمناطق التى يزداد فيها أعداد هؤلاء الأطفال المحرومين من التعليم.
- تسهيل الإجراءات الأمنية لسرعة تنفيذ مشروعات التعليم المجتمعى التى تقدمها الجهات المانحة للجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التنمية المجتمعية.
- تقديم دورات تدريبية للعاملين بالإدارات العامة المتصلة بمجال عمل التعليم المجتمعى كإدارة الفصل الواحد، والإدارات العامة للجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التعليم بوزارة التربية والتعليم؛ كى يكونوا قادرين على التعامل بمرونة مع ممثلى الجمعيات الأهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدنى.

المحور الثالث: تنظيم وإدارة التعليم المجتمعي:

السؤال الأول: هل تشرفون على:

أ- نوع واحد من مدارس التعليم المجتمعي.

ب- أكثر من نوع.

وقد كانت الإجابة كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١٤)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب نوع الإشراف

الإشراف	العدد	النسبة %
نوع واحد	٢٨١	٧٣,٦
أكثر من نوع	١٠١	٢٦,٤
الإجمالي	٣٨٢	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الإشراف على نوع واحد من مدارس التعليم المجتمعي بلغت (٧٣,٦%) من عينة الدراسة، وهى نسبة كبيرة، وقد يرجع ذلك إلى تعدد تبعية أنواع مدارس التعليم المجتمعي لعدة جهات مثل وزارة التربية والتعليم والمجلس القومي للطفولة والأمومة والجمعيات الأهلية وغيرها، بينما بلغت نسبة الإشراف على أكثر من نوع (٢٦,٤%) من أفراد عينة الدراسة معظمهم من السادة المسؤولين والموجهين الذين يشرفون على أكثر من نوع مثل مدارس الفصل الواحد والمدارس الصديقة للفتيات.

السؤال الثاني: هل يوجد تنسيق أو تعاون بينكم وبين الأنواع الأخرى من المدارس؟

وكانت الإجابة كما تتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (١٥)

يوضح استجابات أفراد عينة الدراسة حول وجود تنسيق وتعاون أم لا

	العدد	النسبة %
نعم	٢٧٤	٧١,٧
لا	٥٠	١٣,١
غير مبين	٥٨	١٥,٢
الإجمالي	٣٨٢	١٠٠

يتضح من هذا الجدول أن نسبة الموافقين على وجود تنسيق وتعاون بين الأنواع المختلفة من مدارس التعليم المجتمعي قد بلغت (٧١,٧%) من عينة الدراسة، وهي نسبة كبيرة بلا شك، وقد أوضحوا- في مطلع إجابتهم على السؤال الثالث- أن أوجه هذا التنسيق والتعاون تكمن فيما يلي:

جدول رقم (١٦)

يوضح أوجه التنسيق والتعاون من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

م	العبارة	التكرار	%
١	التوجيه والإشراف الفني وتبليغ ما يصدر من وزارة التربية والتعليم.	١١٧	٣٠,٦
٢	المتابعة الميدانية.	٨٧	٢٢,٨
٣	الاحتفالات والمسابقات والزيارات والمعارض.	١٩١	٥٠
٤	انتداب المدرسات من المدارس العامة للعمل بمدارس التعليم المجتمعي.	٦٢	١٦,٢
٥	الرعاية الصحية.	٥١	١٣,٤

م	العبارة	التكرار	%
٦	تبادل الخبرات وأعمال الامتحانات والتدريب.	١٨	٤,٧
٧	توفير الخامات والكتب والمستلزمات.	١٢٧	٣٣,٢
٨	علاج المشكلات والسلبيات.	١٣	٣,٤
٩	حضور دورات تدريبية مشتركة.	٤٧	١٢,٣

يتضح من هذا الجدول أن معظم أوجه التنسيق والتعاون كما ذكرها أفراد عينة الدراسة تكمن في الاحتفالات والمسابقات والزيارات والمعارض، ثم توفير الخامات والكتب والمستلزمات، ثم التوجيه والإشراف الفني وتبليغ ما يصدر من وزارة التربية والتعليم، إلى غير ذلك من أوجه التنسيق والتعاون من وجهة نظرهم، وجميعها عناصر هامة لتحقيق التنسيق والتعاون بين أنواع مدارس التعليم المجتمعي المختلفة.

السؤال الرابع: إذا كانت الإجابة بلا، فهل ترى ضرورة لهذا التنسيق والتعاون؟

يوضح الجدول التالي وجهة نظر من قالوا بعدم وجود تنسيق وتعاون بين المدرسة التي يعملون بها، أو يشرفون عليها وبين الأنواع الأخرى من مدارس التعليم المجتمعي (خمسون فردًا) حول هل هناك ضرورة لهذا التنسيق والتعاون أم لا؟ وقد أفاد (٧٠%) منهم بضرورة وجود هذا التنسيق والتعاون لصالح العملية التعليمية بكل الأنواع التي تنتمي للتعليم المجتمعي، وهو الأمر الذي يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (١٧)

يوضح هل هناك ضرورة لهذا التنسيق والتعاون أم لا؟

	العدد	%
نعم	٣٥	٧٠
لا	١٥	٣٠
الإجمالي	٥٠	١٠٠

وجاء السؤال الخامس ليسأل عن شكل أو صورة هذا التنسيق والتعاون، وقد جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١٨) يوضح شكل التنسيق والتعاون

م	العبارة	التكرار	النسبة %
١	دمج هذه الأنواع كلها مع بعضها تحت إشراف واحد؟	١٦٣	٤٢,٧
٢	بقائها كما هي مع إنشاء لجنة عليا مركزية للتنسيق والتكامل بين هذه الأنواع من المدارس؟	١١٢	٢٩,٣
٣	بقائها كما هي مع إنشاء لجنة محلية للتنسيق والتكامل بين هذه الأنواع من المدارس بكل محافظة؟	١٠٧	٢٨
	الإجمالي	٣٨٢	١٠٠

وتوضح استجابات أفراد عينة الدراسة أن:

- الأكثرية (٤٢,٧%) كانت مع دمج هذه الأنواع كلها مع بعضها تحت إشراف واحد، وقد يكون هذا الدمج والإشراف داخل كل محافظة لامركزياً لسهولة تحقيق احتياجاتها من كل نوع من مدارس التعليم المجتمعي.
- اتفق (٢٩,٣%) منهم على أن تبقى هذه الأنواع منفردة كما هي، مع إنشاء لجنة عليا مركزية للتنسيق والتكامل بين هذه الأنواع من المدارس.
- اتفق (٢٨%) منهم على أن تبقى هذه الأنواع منفردة كما هي ولكن في هذه الحالة يتم إنشاء لجان محلية بكل محافظة للتنسيق والتكامل بين أنواع مدارس التعليم المجتمعي الموجودة لديها.

كما جاءت الاستجابات على السؤال المفتوح حول شكل التنسيق والتعاون المقترح كما يلي:

- تفعيل دور الموجه الفني والاستفادة من خبراته في هذا المجال.
- عمل دورات تقويمية تنشيطية وتثقيفية لجميع العاملين بهذه المدارس.
- العدالة والمساواة بين المدارس في الحوافز وعدم تمييز نوع على الآخر.
- وجود مجلس إدارة لهذه المدارس.

السؤال السادس: إذا كنت مع الرأي القائل بإنشاء لجنة عليا سواء مركزية أو محلية للتنسيق والتكامل بين هذه الأنواع من المدارس، فهل ترى أن تكون:

جدول رقم (١٩)

يوضح شكل اللجنة: مركزية أم لامركزية

م	العبارة	التكرار	النسبة %
١	مركزية تتبع ديوان عام وزارة التربية والتعليم؟	١٨٢	٤٧,٦
٢	لامركزية تتبع مديريات التربية والتعليم بكل محافظة؟	١٦٢	٤٢,٤
٣	مركزية ومستقلة في عملها عن وزارة التربية والتعليم؟	٢٣	٦
٤	لامركزية ومستقلة في عملها عن وزارة التربية والتعليم؟	١٥	٤
	الإجمالي	٣٨٢	١٠٠

من بيانات هذا الجدول يتضح ما يلي:

- رأى غالبية أفراد عينة الدراسة (٤٧,٦%) أن تكون هذه اللجنة مركزية وتتبع وزارة التربية والتعليم.
- وكان من رأي (٤٢,٢%) من أفراد عينة الدراسة أن تكون هذه اللجنة لامركزية وتتبع مديريات التربية والتعليم بالمحافظات.
- والملاحظ أن أفراد العينة قد انقسموا إلى فريقين تقريباً بنسب متقاربة حول مركزية ولا مركزية تابعية هذه اللجنة، وقد ترجع وجهة نظر كل فريق إلى مدى توافر التمويل والإمكانات المادية والبشرية لتحقيق التعليم المجتمعي داخل محافظته.

وقد جاء السؤال السابع متواكبًا مع السؤال السادس ليكون محوره حول الأدوار المقترحة التي يمكن أن تقوم بها هذه اللجنة، وقد جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٢٠)

يوضح الأدوار المقترحة لهذه اللجنة

م	العبارة	نعم	النسبة %
١	التخطيط لمستقبل هذه المدارس.	٢٤٩	٦٥,٢
٢	الإشراف العام على هذه المدارس.	١٩٧	٥١,٦
٣	متابعة حصر أعداد الأطفال في الشريحة العمرية (٨- ١٤) عامًا غير الملتحقين بنظام التعليم.	١٧٧	٤٦,٣
	إنشاء المدارس اللازمة لإلحاق هؤلاء الأطفال بالتعاون مع المجتمعات المحلية.	١٦٣	٤٢,٧

م	العبارة	نعم	النسبة %
٥	توفير الأعداد اللازمة من الميسرين والمديرين لهذه المدارس.	٢٤٧	٦٤,٧
٦	تطوير نظام فعال لإدارة هذه المدارس.	٢٠٥	٥٣,٧
٧	إعداد قواعد البيانات اللازمة حول هذه المدارس.	١٥٣	٤٠,١
٨	الإشراف على الإمداد المستمر للتجهيزات اللازمة لهذه المدارس (أثاث- كتب دراسية- وسائل- ...).	٢٠٠	٥٢,٤
٩	استقبال التقارير الواردة من المدارس والإدارات التعليمية والجهات المعنية وفحصها لتلبية احتياجات هذه المدارس.	١٥٧	٤١,١

ويتضح من قراءة هذا الجدول ما يأتي:

- **موافقة غالبية أفراد عينة الدراسة على جميع بنود هذا السؤال، وقد تراوحت نسب الموافقة بين (٦٥,٢%) في البند الأول الخاص بـ " التخطيط لمستقبل هذه المدارس"، و(٦٤,٧%) في البند الخامس والخاص بـ " توفير الأعداد اللازمة من الميسرين والمديرين لهذه المدارس"، و(٥٣,٧%) في البند الأول الخاص بـ " تطوير نظام فعال لإدارة هذه المدارس"، وأخيرًا بنسبة (٤٠,١%) في البند الأول الخاص بـ " إعداد قواعد البيانات اللازمة حول هذه المدارس".**
- **وكما يتضح أنها جميعها نسب استجابة عالية توضح أهمية أدوار اللجنة المنوطة بالتنسيق سواء كانت مركزية أو لامركزية.**

السؤال الثامن والتاسع: هل ترى أن حجم الإشراف على هذه المدارس مناسب أم غير مناسب؟

وقد جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٢١)

يوضح مدى مناسبة حجم الإشراف على مدارس التعليم المجتمعي

حجم الإشراف	العدد	النسبة %
مناسب	٢٨١	٧٣,٦
غير مناسب	١٠١	٢٦,٤
الإجمالي	٣٨٢	١٠٠

جاءت الاستجابات على السؤال الثامن موضحة أن حجم الإشراف الحالي على مدارس التعليم المجتمعي (عشر مدارس لكل موجه) مناسب وكانت نسبته (٧٣,٦%) من أفراد عينة الدراسة، في حين رأى (٢٦,٤%) منهم أن هذا الحجم غير مناسب، وقد عزوا ذلك- في الإجابة عن السؤال التاسع- إلى أن النصاب كبير ومرهق إذا وضعنا في الاعتبار أن هناك صعوبة في التنقل والوصول إلى هذه المدارس خاصة أن معظمها فى قرى ونجوع وكفور وعزب متباعدة عن بعضها وقد لا توجد وسائل انتقال سهلة للوصول إلى هذه المدارس، وأن هناك ضرورة لتعيين مشرف مقيم ليقوم بدور الإدارة المدرسية.

السؤال العاشر: هل ترى ضرورة لتكوين مجالس أمناء لهذه النوعية من المدارس؟

جدول رقم (٢٢)

يوضح مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على تكوين مجالس أمناء

	العدد	النسبة %
نعم	٢٦٢	٦٨,٦
لا	١٢٠	٣١,٤
الإجمالي	٣٨٢	١٠٠

يتضح من هذا الجدول أن:

- نسبة المؤيدين لإنشاء مجالس أمناء بهذه النوعية من المدارس بلغت (٦٨,٦%)، وهى نسبة كبيرة حيث يرى هؤلاء أن مجلس الأمناء يمكن أن يحقق مطالب الدارسات وأولياء الأمور، ويكون حلقة الوصل بين المدرسة وبين مؤسسات المجتمع المحلى في المنطقة وبين الجهات المشرفة على التعليم المجتمعي.
- نسبة المعارضين لإنشاء مجالس أمناء بهذه النوعية من المدارس بلغت (٣١,٤%).

السؤال الحادي عشر: إذا كانت الإجابة بنعم، فهل تفضل أن يتم تكوين مجالس الأمناء:

جدول رقم (٢٣)

يوضح استجابات أفراد عينة الدراسة حول إنشاء مجالس أمناء

م	العبارة	نعم	النسبة %
١	على مستوى المركز /المدينة /الحي لكل الأنواع مجتمعة؟	٢٧٣	٧١,٥
٢	على مستوى مجموعة المدارس التي تقع تحت إشرافكم؟	١٠٩	٢٨,٥
	الإجمالي	٣٨٢	١٠٠

ويتضح من الجدول السابق أن:

- (٧١,٥%) من أفراد عينة الدراسة قد وافقت على أن يتم إنشاء مجالس أمناء لهذه النوعية من المدارس على مستوى المركز /المدينة /الحي لكل الأنواع مجتمعة، وقد يرجع ذلك إلى أن مشكلات مدارس التعليم المجتمعي قد تكون متشابهة، ويمكن حلها بشكل جماعي.
- بينما وافق (٢٨,٥%) منهم على أن يتم ذلك على مستوى مجموعة المدارس التي تقع تحت إشرافهم فقط، وقد يرجع ذلك إلى أنهم أقدر على فهم طبيعة المشكلات التي تعانى منها المدارس التي تحت إشرافهم، بالإضافة إلى سرعة اتخاذ القرارات لحلها.

وحول المقترحات التي يرى أفراد عينة الدراسة إضافتها لزيادة فعالية هذه النوعية من المدارس، جاءت الإجابات على السؤال الثاني عشر كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٢٤)

يوضح المقترحات التي يرى أفراد عينة الدراسة أنها تسهم في زيادة فعالية هذه النوعية من المدارس

م	العبارة	نعم	النسبة %
١	زيادة المقابل المادي للميسرات اللاتي يقمن بالتدريس بهذه المدارس.	٢٣٢	٦٠,٧
٢	الاهتمام بالميسرات وتدريبهن وتعيين المتخصصات منهن.	٢٣٠	٦٠,٢
٣	تكوين مجالس أمناء بهذه المدارس.	٢٢٧	٥٩,٤
٤	عمل ميزانيات مستقلة لهذه النوعية من المدارس.	٢٢٠	٥٧,٦
٥	تقديم الحوافز والتشجيع المستمر للدارسات.	٢١١	٥٥,٢
٦	زيادة عدد المدارس المجتمعية خاصة في المناطق الفقيرة التي ليس بها مدارس نظامية.	٢١١	٥٥,٢
٧	تشجيع القيام بأنشطة علمية مثل الرحلات والمعارض وزيارة المتاحف ونوادي العلوم وغيرها.	١٨١	٤٧,٤
٨	تقديم وجبة غذائية للدارسات.	١٥٣	٤٠,١
٩	المتابعة المستمرة لهذه المدارس، وتكثيف الإشراف عليها على مدار العام.	١٣١	٣٤,٣
١٠	ضرورة إعطاء مساحة للتعليم المهني داخل هذه النوعية من المدارس.	١٢٧	٣٣,٢

م	العبارة	نعم	النسبة %
١١	زيادة التوعية الإعلامية عن التعليم المجتمعي ودوره في حل بعض المشكلات التعليمية.	١٢٦	٣٣
١٢	ضرورة وجود طبيب لكل مجموعة من هذه المدارس، أو زائرة صحية.	١٢٥	٣٢,٧
١٣	تفعيل المشاركة المجتمعية عن طريق الحي أو شيخ البلد.	١٢٥	٣٢,٧
١٤	العمل على تثبيت المعلمين المعينين بعقود.	١٢١	٣١,٧
١٥	توفير المواد الخام اللازمة لممارسة الأنشطة.	١١٤	٢٩,٨
١٦	تقديم الدعم المادي لهذه المدارس لتمكينها من أداء دورها.	١١٤	٢٩,٨
١٧	إشراك الموجهين ومسؤولي التعليم بالمحليات في عمليات المتابعة والإشراف.	١١٠	٢٧,٨
١٨	توفير وسائل انتقال للموجهين والمشرفين لكي يتمكنوا من المتابعة الجيدة للمدارس.	٩٥	٢٤,٩
١٩	توفير الوسائل التعليمية والتكنولوجية المتطورة.	٩٤	٢٤,٦
٢٠	تعيين عمال للحفاظ على العهد بهذه المدارس.	٩٣	٢٤,٣
٢١	ضرورة تواجد موجه متخصص في التعليم المجتمعي وليس من التعليم الابتدائي.	٨٦	٢٢,٥
٢٢	تفعيل الإدارة المدرسية بهذه النوعية من المدارس، وضرورة وجود كادر إداري بها.	٨٣	٢١,٧
٢٣	تسهيل إجراءات إنشاء هذه المدارس واستخراج التراخيص الخاصة بها.	٧٢	١٨,٨

م	العبارة	نعم	النسبة %
٢٤	تطبيق كادر المعلمين على الإداريين العـاملين بهـذه المدارس.	٧٢	١٨,٨
٢٥	ضرورة تأهيل الموجهين العاملين بهذه المدارس تأهيلاً جيدًا لكي يتمكنوا من التعامل مع هـذه النوعيـة مـن المدارس.	٦٧	١٧,٥
٢٦	تأمين الطرق المؤدية إلى هذه المدارس(إنارة- تمهيد- رصف).	٤٢	١١
٢٧	تفعيل سبل التعاون مـع المـدارس المحيطـة بهـذه المدارس.	٣٧	٩,٧
٢٨	تعيين حراس أمن، وبناء سور حول المدارس لحراسة الميسرات والفتيات بالمدارس الموجودة فـي منـاطق نائية غير آمنة.	٢٩	٧,٦

يتضح من الجدول السابق أن البنود أو العبارات التي أخذت الأهمية الكبرى لدى أفراد عينة الدراسة جاءت في المقام الأول حول الاهتمام بالميسرات وضرورة زيادة الحوافز المقدمة لهن، مع الاهتمام بتدريبهن وتعيين المتخصصـات مـنهن. وجاء في المرتبة التالية إنشاء مجالس أمناء بهذه النوعية من المدارس لكي تقـود حركة هذه المدارس في اتجاه زيادة كفاءتها وفاعليتها. ثم جاء بعد ذلـك ضـرورة عمل ميزانيات مستقلة لهذه المدارس، فتشجيع الدارسات، والاهتمام بإنشاء مدارس مجتمعية جديدة، ويلاحظ أن باقى مقترحات أفراد العينة كلها مقترحات جادة وبناءة ويمكن أخذها فى الاعتبار بصرف النظر عن نسبة المستجيبين مثل: تقديم الحوافز للدراسات وتقديم وجبة غذائية لهن وتدريبهن على مهارات الحيـاة (حرفـة مـن البيئة)، والإشراف الطبى، وتقديم الدعم المادى والوسائل التعليمية لهذه المـدارس حتى تحقق جودة العملية التعليمية.

يمكن الخروج من تحليل محور تنظيم وإدارة التعليم المجتمعى بالنتائج التالية:

١- ضرورة أن تكون جميع أنواع مدارس التعليم المجتمعي (مدارس الفصل الواحد- ومدارس المجتمع- والمدارس الصديقة للفتيات - ومدارس أطفال الشوارع) تحت إشراف مركزي واحد لضمان الجودة والكفاءة والفاعلية، ويكون مسماه "**الإدارة العامة للتعليم المجتمعي**" وتقع في ديوان عام وزارة التربية والتعليم، ويتبعها حسب التقسيم الإداري إدارات بمديريات التربية والتعليم بالمحافظات، وأقسام بإدارات التعليم في المحافظات المختلفة.

٢- تتمثل مهام هذه الإدارة العامة فيما يلي:

- التخطيط لمستقبل هذه المدارس طبقاً للاحتياجات كل محافظة حسب خريطتها التربوية.
- الإشراف العام على هذه المدارس.
- متابعة حصر أعداد الأطفال في الشريحة العمرية (٨- ١٤) عامًا غير الملتحقين بنظام التعليم، والتنسيق بصفة مستمرة مع المحليات وأفرع المجلس القومي للسكان ومتابعة كشوف المواليد.
- إنشاء المدارس اللازمة لإلحاق هؤلاء الأطفال بالتعاون مع المجتمعات المحلية طبقاً لاحتياجاتها.
- توفير الأعداد اللازمة من الميسرات والمديرين لهذه المدارس.
- تطوير نظام فعال لإدارة هذه المدارس.
- إعداد قواعد البيانات اللازمة حول هذه المدارس (أعداد الدارسين- الميسرين- الفصول- المشرفين والمديرين- العمال-.....).
- الإشراف على الإمداد المستمر التجهيزات اللازمة لهذه المدارس (أثاث- كتب دراسية- وسائل- ...).

- استقبال التقارير الواردة من المدارس والإدارات التعليميـــة والجهـــات المعنية وفحصها لتلبية احتياجات هذه المدارس.

٣- إنشاء لجنة عليا للتنسيق والتعاون والتكامل بين جميع أنواع مدارس التعليم المجتمعي في المرحلة الانتقالية، وتضم ممثلين من جميع الأنواع بهدف التمهيـــد لعمليات الضم والدمج.

٤- ضرورة تكوين مجالس أمناء بهذه النوعية من المدارس أســـوة بمـــدارس التعليم العام لتقود عمليات الإصلاح والتطوير في هذه المدارس، على أن تكـــون تلك المجالس على مستوى القرية الأم التي يتبعها عدد مـــن العِـــزَب والنجـــوع والكفور، ومجالس أمناء أخرى على مستوى المركز أو المدينة أو الحي.

٥- ضرورة الاهتمام بالتوجيه الفني والإشراف التربوي على هذه المدارس من النواحي التالية:

- ضرورة تأهيل الموجهين العاملين بهذه المدارس تـــأهيلاً جيـــدًا، لكـــي يتمكنوا من التعامل مع هذه النوعية من المدارس.
- إشراك الموجهين ومسؤولي التعليم بالمحليات فـــي عمليـــات المتابعـــة والإشراف.
- صرف بدل انتقال كافٍ للموجهين؛ لكي يتمكنوا من المتابعـــة الجيـــدة للمدارس التي تقع في نطاق إشرافهم.
- ضرورة تواجد موجهين متخصصين في التعلـــيم المجتمعـــي ولـــيس موجهين من التعليم الابتدائي، ويوصى بالنظر في إنشاء كادر خـــاص بالعاملين بالتعليم المجتمعي يتم من خلاله التـــدرج الوظيفـــة وتـــراكم الخبرات من ميسرة إلى درجات الإشراف والتوجيـــه والإدارة وغيـــر ذلك.

٦- الاهتمام بالميسرات عن طريق:

- زيادة المقابل المادي للقائمات بالتدريس بهذه المدارس ومساواتهن بمعلمات التعليم الأساسى.
- الاهتمام بالتنمية المهنية المستدامة لهن وذلك بعقد دورات تدريبية وتنشيطية لهن كل عام.
- ضرورة العمل على تعيين المتخصصات منهن والحاصلات على درجات جامعية.
- ضرورة العمل على تثبيت المعينات منهن بعقود لاستقرار حالتهن الوظيفية.

٧- العمل على تحفيز وتشجيع الدارسات وجذبهن إلى المدرسة عن طريق:

- تقديم إعانة مالية شهرية.
- تقديم وجبة غذائية مشبعة (إفطار أو غداء).
- تدريبهن على بعض الحرف المحلية.
- مد مظلة التأمين الصحي لهؤلاء الأطفال أسوة بما هو متبع في مدارس التعليم الأساسي.
- ضرورة وجود طبيب أو زائرة صحية والمرور دورياً على مجموعة مدارس فى منطقة عمله.

٨- توفير المواد الخام اللازمة لممارسة الأنشطة بهذه المدارس مما يشجع الدارسات على الحضور والانتظام في الدراسة، ويشجع الميسرات أيضًا ويزيد من دافعيتهم للعمل.

٩- العمل على زيادة عدد المدارس المجتمعية خاصة في المناطق الفقيرة التي

ليس بها مدارس نظامية، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات إنشاء هـذه المـدارس واستخراج التراخيص الخاصة بها.

١٠- تشجيع القيام بأنشطة علمية مثل الرحلات والمعارض وزيارة المتـاحف ونوادي العلوم وغيرها، الأمر الذي يزيد من دافعية كل من الدارسات والميسرات بهذه المدارس.

الفصل الرابع

متطلبات تحقيق التعليم المجتمعى

للأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم(*)

تقديم:

- استهدفت الدراسة وضع رؤية استراتيجية لتمكين الأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم وإيجاد فرص تعليمية خاصة للفتيات في المناطق الفقيرة والمحرومة فى القرى والنجوع والكفور والعِزَب وفى المناطق النائية.

- وهناك عدة مبادرات منها: مدارس الفصل الواحد، ومدارس المجتمع والمدارس الصديقة للفتيات ومدارس الأطفال ذوى الظروف الصعبة (الأطفال بلا مأوى/أطفال الشوارع). وقمة نجاح هذه المبادرات تتمثل فى الوصول إلى دعم المجتمعات المحلية ومساندتها والتى تتمثل فى التبرع بالأراضى والمساهمة فى بناء الفصول والتعاون مع الميسرات وتنظيم عمل الأطفال وخاصة الفتيات فى البيت أو الحقل حتى يتمكنَّ من الدراسة واستكمال المرحلة التعليمية.

- ولقد حققت هذه الأنواع أو المبادرات الخاصة بالتعليم المجتمعى نجاحاً فى إعادة دمج الأطفال خارج نظام التعليم وإعادتهم إلى صفوف الدراسة، سواء فى المدارس العادية (مدارس التعليم النظامى) أو فصول التعليم غير النظامى.

(*) أعد هذا الفصل رئيس وأعضاء فريق البحث

كما أنها وفرت تعليماً للأطفال الذين لا تصل إليهم الخدمة التعليميـــة فى المناطق المحرومة، والأطفال المتسربين والأطفـــال ذوى الظــروف الصعبة (الأطفال بلا مأوى / أطفال الشوارع)، كما يسد التعليم المجتمعى منبعاً رئيسياً للأمية.

لذلك تؤدى مدارس التعليم المجتمعى دوراً مهماً فـــى تكملـــة نظـــام التعليم العام وزيادة فرص التعلم خاصة للفتيات حيث تقل مـــوارد الحكومـــة التى لا تصل إلى المناطق النائية. وغالباً ما يـــتم تـــصوير أنـــواع التعلـــيم المجتمعى على أنها أكثر ارتباطاً باحتياجات المجتمع والتنمية المحلية أكثـــر من مدارس التعليم العام. لذلك كان من المتوقع أن تُحَسِّن مشاركة المجتمـــع من نوعية هذا التعليم وتُزِيد من تحصيل الدارسين عن طريق زيادة مسئولية المعلمين (الميسرات) والسماح للإدارة المحلية للمشاركة فى العملية التعليمية بتلك المدارس بالإضافة إلى مساهمات مؤسسات المجتمع المحلى فى تمويـــل هذه المدارس والمشاركة فى إدارتها وتوفير خـــدمات تعليميـــة واجتماعيـــة واقتصادية لأبناء وبنات تلك المناطق الفقيرة مما جعلها تنجح فى مجملها فى تحسين معدلات التحاق الفتيات بصفة خاصة فى جميع أنواع مدارس التعليم المجتمعى.

كما تتضمن الرؤية المستقبلية والتخطيط الاســـتراتيجى للمبـــادرات القومية لتعليم البنات الأهداف العامة من التعليم المجتمعى، وهى القضاء على الفجوة النوعية فى نسب الالتحاق بالتعليم الأساسى داخل المناطق التى تظهر فيها الفجوة بنسبة عالية على مستوى المحافظات، والارتقاء بجودة التعليم من خلال تعميم منهجية التعلم النشط، والمشاركة المجتمعية فـــى إدارة مـــدارس التعليم المجتمعى، ويتطلب ذلك تعبئة المشاركة المجتمعيـــة وبنـــاء قـــدرات

مؤسسات المجتمع المحلى والنهوض بالوعى وتنمية الموارد البشرية، وتنمية الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدنى المعنية (زراعة- صحة- تعليم...) والجهات المانحة والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص، وتحديد دور هؤلاء الشركاء بدقة.

- وصياغة سياسات فعالة لخفض العدد الإجمالى للأطفال غير الملتحقين بالمدرسة (٣,٠٥٧١٢٤ مليون طفلاً) يستلزم التعرف على سمات وخصائص هؤلاء الأطفال، فهم إما كانوا ملتحقين بالمدارس وتسربوا منها، أو الذين تأخروا فى الالتحاق، أو الذين يُرَجَّح أنهم لن يلتحقوا بالمدرسة أبداً، إلا إذا تم بذل المزيد من الجهد فى هذا الصدد. كما يتطلب ذلك أيضاً التعرف على السمات الأساسية لخلفية الأطفال غير الملتحقين بالمدارس.

- والتحدى الذى تطرحه هذه الفئات يتمثل فى زيادة الفرص والحوافز لدفعهم إلى العودة إلى النظام التعليمى، وهو ما يقتضى استحداث أشكال جديدة من توفير التعليم. لذلك كان لابد من:إلغاء أى شكل من أشكال الرسوم المدرسية، وإنشاء حوافز مالية تعوض التكاليف التى تتحملها الأسر من أجل حفز الطلب على القيد فى المدارس وذلك بتوفير الإعانات والمنح للأطفال المهمشين والفقراء، وإنشاء حوافز للتغلب على الحاجة إلى عمل الأطفال وذلك بتوفير إعانات نقدية ودعم الجهود المبذولة على مستوى المجتمع المحلى للأطفال العاملين، وتوفير فرص التعليم غير النظامى للأطفال الذين فاتهم ركب التعليم النظامى، وذلك بتوفير التعليم الموازى لهذه الفئة، وتوفير فرص التعليم الملائمة لذوى الظروف الصعبة (الأطفال بلا

مأوى) على أساس استيعابهم فى النظام التعليمى الذى يناسب ظروفهم، مع إعطاء عناية خاصة بالأطفال العاملين، وتعزيز جهود تأهيل الأطفال بلا مأوى (أطفال الشوارع) وزيادة دمجهم بالمجتمع مع التركيز على مجالات الرعاية الصحية لهم وبناء المهارات والأنشطة المدرة للدخل.

- لذلك ظهرت الحاجة إلى أشكال جديدة للتعلم المجتمعى تساعد على خلق فرص حقيقية لتلبية هذه الحاجات، ومن هذه المشروعات مراكز التعليم المجتمعية متعددة الأغراض والتى تهدف نشر التنمية البشرية من خلال تأمين فرص للتعلم لكافة الأطفال غير الملتحقين بالتعليم فى المجتمعات المحلية، وتمكين المجتمعات الفقيرة من الاعتماد على ذاتها بمساعدة أفراد ومؤسسات حكومية وغير حكومية، وجعل هذه المراكز أمكنة لنشاطات ثقافية وتربوية وتدريبية وترفيهية.

- هذا بالإضافة إلى قيام هذه المراكز بأنشطة متعددة بالإضافة إلى تقديم التعليم الابتدائى والإعدادى مثل: فصول تقوية دراسية، والتدريب على المشروعات الصغيرة، وتقديم برامج خاصة بالمهارات الحياتية مثل: (الوعى البيئى والصحى والتواصل مع الآخرين...)، وأنشطة تعلم لاصفية مثل: (الموسيقى التراثية، والرسم والرحلات ....) ونشاطات اجتماعية وثقافية، والتوعية بالأمراض المتوطنة.

- كما تتضمن الخطط فى مصر بعض الإجراءات التى ترمى إلى إعادة مزيد من الأطفال إلى المدرسة بتقليص التكاليف المباشرة وغير المباشرة للتعليم بتوفير مواد التعلم والزى المدرسى، وتوفير

الوجبات المدرسية المُشبِعة مجاناً، وجعل بيئة المدرسة مؤاتية للبنات، وإعداد حملات إعلامية مُوَجهة للآباء وسائر أفراد المجتمع، وتجاوز العقبات التى يواجهها سكان المناطق النائية وإقامة صفوف مدرسية متنقلة، وبناء مزيد من المدارس المجتمعية فى القرى والنجوع والكفور والعِزَب.

- لذلك يجب أولاً تعزيز بيئة التعلم والتخطيط لإعادة الأطفال خارج المدرسة وعلاج الظروف السابقة للتعلم والتى تشمل الصحة والتغذية، ودعم الظروف الايجابية مثل: تشجيع الأهل والأصدقاء، وتشجيع جودة التعلم بمساندة البيت والمجتمع المحلى فى إطار السياق الاجتماعى والثقافى والاقتصادى لحث هؤلاء الأطفال على التعلم، وتعزيز برامج التعلم للأطفال وآبائهم حيث يُعَزِّز كل منهما الآخر، واستخدام هذا التفاعل بين الأجيال لخلق بيئة تعلم نابضة بالحياة تعمل على تحقيق تأمين حاجات التعلم الأساسية للأطفال ودمجهم فى مؤسسات التعليم النظامى وغير النظامى المختلفة، وتمكين كل طفل من الإفادة من الفرص التربوية المُصَمَّمة على نحو يلبى حاجاته الأساسية للتعلم.
- ولقد أدت جهود الوزارة وبعض الجهات الأخرى إلى زيادة أعداد الملتحقين بمدارس وفصول التعليم المجتمعى المختلفة إلى ما يقرب من ١٠٠ ألف دارس ودارسة عام ٢٠٠٨ يتلقون تعليماً أساسياً فى أكثر من ٤٠٠٠ مدرسة تعليم مجتمعى.
- وقد أعدت الوزارة ضمن خطتها الإستراتيجية ٢٠٠٧/٢٠١٢ خطة فرعية لإتاحة ودمج ٤٠٠ ألف طفل فى سن التعليم الأساسى على

مدى خمس سنوات (من بين ٣ ملايين طفلاً) فى محاولة لسد الفجوة فى تعليم البنات. ومع ذلك فإن هذه الخطة لن تحقق الأهداف المرجوة حيث أنها لا تستهدف إلا نسبة ١٣% من إجمالى عدد الأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم، مع الافتراض أنه خلال ٥ سنوات لن ينضم إلى طابور هؤلاء الأطفال أعداد أخرى سنوياً من المتسربين والراسبين وغير المستوعبين بالتعليم الأساسى.

- ومن خلال الدراسة النظرية والميدانية توصلت الدراسة إلى عدة مقترحات لتحقيق التعليم المجتمعى، ووضعتها فى صورة متطلبات يجب تنفيذها حتى يتم تحقيق الأهداف المرجوة.

أولاً: متطلبات عامة:

١- تحسين نوعية الحياة للأطفال من سن ٦-١٤ سنة غير الملتحقين بالتعليم المدرسى عن طريق الحد من الفقر وزيادة دخل أسرهم وتحسين الصحة فى إطار استراتيجية التعليم المجتمعى.

٢- الاستفادة من خريطة الفقر فى مصر وربطها بسياسات معالجة قضايا الأطفال المتسربين من المدرسة والأطفال بلا مأوى (أطفال الشوارع) وعمالة الأطفال، وتحويل هذه السياسات إلى خطط وبرامج استراتيجية وتحديد الموازنات الخاصة بها.

٣- تشكيل مجموعة عمل تضم الوزراء المعنيين (تعليم- صحة- عمل- تضامن اجتماعى- مالية...) لتنفيذ خطة التعليم المجتمعى طبقاً لخطة زمنية وجغرافية محددة ومداومة مراجعة الأهداف.

٤- تعميق دور المجتمع المدنى فى مساعدة الأطفال غير الملتحقين بالتعليم، مع التأكيد على بناء القدرات.

٥- تهيئة بيئات مؤاتية للتعلم بما يتيح للدارسين بالمدارس المجتمعية استدامة التعلم وتوسيع نطاقه إلى ما بعد مرحلة التعليم الأساسى.

٦- تقديم مساعدات مالية شهرية للأطفال العائدين من التسرب، وحصر هؤلاء الأطفال على مستوى الوحدات المحلية والإدارات التعليمية، والسعى لاستخراج معاش الضمان الاجتماعى لأسر الأطفال المتسربين لضمان عودتهم إلى المدارس.

٧- الاهتمام بالمدرسة الابتدائية والعمل على أن تصبح المدرسة أكثر جذباً للأطفال وإثارةً لنشاطهم وفضولهم، وإدخال التحسينات على نوعية التعليم.

٨- دراسة إمكانية إنشاء مشروعات إنتاجية لأسر الأطفال غير الملتحقين بالتعليم لرفع مستوى معيشتهم، وإيجاد فرص عمل ملائمة لأفراد الأسرة.

٩- زيادة معدلات إنشاء مدارس التعليم المجتمعى مع التركيز على المناطق النائية والمحرومة من الخدمة التعليمية خاصة فى الأرياف والنجوع والكفور والعزب، والمناطق القريبة من تجمعات الأطفال بلا مأوى، وربط مدارس التعليم المجتمعى بمراكز التدريب المهنى القريبة منها.

١٠- التمكين الاقتصادى لأسر الأطفال المتسربين والعاملين، وتفعيل دور مجموعة التنمية الاجتماعية التى شكلتها وزارة التضامن

الاجتماعى والتى تستهدف ٥٠٠ قرية الأكثر فقراً كمرحلة أولى من جميع المحافظات، (متوسط من ١٥-٢٠ قرية من كل محافظة)، وإنشاء مدارس التعليم المجتمعى بها.

١١- تذليل كافة العقبات من أجل إبعاد أطفال هذه الشريحة العمرية عن حيز الخطر، عن طريق تعاون كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية، والإدارات التعليمية والصحية والشئون الاجتماعية وأقسام الشرطة والمحليات، وتسهيل استخراج شهادات الميلاد لهم.

١٢- دعوة رجال الأعمال للمشاركة بالتبرع للجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى حتى تتمكن من شراء الزى المدرسى أو شراء ملابس جديدة لهؤلاء الأطفال، وفتح دفتر توفير لكل طفل من الأطفال المتسربين أو الأطفال بلا مأوى لتشجيعهم للعودة إلى المدرسة.

١٣- جعل مدارس التعليم المجتمعى مؤاتية للبنات بتزويدها بالمرافق الصحية الأساسية والمراحيض المنفصلة، وضمان سلامة وصولهن إلى المدرسة، وتقليل أعباء العمل المنزلى من على عاتقهن، وحمايتهن من العنف داخل المدرسة وخارجها.

١٤- الارتقاء بميسرات التعليم المجتمعى إلى المستوى المهنى الجامعى وتزويدهن بما يناسب عملهن من تدريب وتنمية مهنية وأجور أسوة بزميلاتهن المعلمات فى مدارس التعليم العام.

ثانيا: متطلبات تحقيق الإتاحة والجودة فى التعليم المجتمعى

١- فيما يخص سد العجز فى الفصول الدراسة:

- العمل على تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى فى توفير مبانى دراسية، عن طريق إقناع بعض الأهالى بالتبرع بأموال لبناء فصول دراسية، أو للتوسع فى المبنى المدرسى لبناء فصول جديدة للتعليم المجتمعى.

وأيضاً استخدام بعض الأماكن التى يمكن أن تصلح كفصول دراسية مثل: دور العبادة، المدارس الحكومية ذات الفترة الواحدة، المبانى الحكومية المجاورة، الوحدة الصحية، مقر الجمعية الزراعية، مقر جمعية تنمية المجتمع، المجلس المحلى بالقرية، مركز الشباب، نادى المعلمين، حجرات بمنازل الأهالى، دار المناسبات، دار الضيافة، قطعة أرض غير مستخدمة، مقر الجمعيات الأهلية، مقر الشئون الاجتماعية وغير ذلك.

٢- فيما يخص توفير الكوادر البشرية المدربة:

أ- سد العجز فى المدراء والموجهين.

- زيادة معدل موجه/ مدرسة، ليكون المعدل ١: ١٢ موجه أو مدير.

- الاستعانة بالفائض من النظار والوكلاء بمدارس التعليم الأساسى، للعمل بمدارس التعليم المجتمعى بعد تدريبهم على العمل ببرامج التعليم المجتمعى.

- الاستعانة بالمدرسين الأوائل ذوى الخبرة من مدارس التعليم، الأساسى، بعد تدريبهم على العمل ببرامج التعليم المجتمعى.

- الاستعانة بخريجى التعليم الجامعى للعمل كمدراء وموجهين بعد اجتيازهم عدة دورات تدريبية تؤهلهم للعمل ببرامج التعليم المجتمعى.

ب- سد العجز فى المعلمين/ الميسرات.

- اتساع قاعدة تعيين المعلمين / الميسرات فى القرى والمراكـــز المجـــاورة للقرية التى تقع بها مدرسة التعليم المجتمعى. مع زيادة المقابل المادى لتشجيع المعلمين/ الميسرات وخريجى التعليم العالى والشهادات المتوسطة على العمل بمدارس التعليم المجتمعى بتلك القرية بعد اجتيازهم دورات تدريبية تـــؤهلهم للعمل بهذه المدارس.

- الاستعانة بمعلمات مدارس التعليم النظـــامى، للعمـــل بمـــدارس التعلـــيم المجتمعى بمقابل لتشجيعهن على العمل بتلك المناطق النائية والبعيدة، بجانب عملهم الأساسى.

جــ- رفع كفاءة أداء المعلمين/ الميسرات الجدد:

- قيام معلمو التعليم المجتمعى بعمل زيارات ميدانية لمدارس التعلـــيم الأساسى القريبة منهم، لاكتساب الخبرة فى طرق التدريس وكيفيـــة إدارة الفصل الدراسى، والتعرف على الوسائل التعليمية من أجهـــزة ومعدات حديثة تفيد فى الشرح.
- عمل دورات تدريبية للمعلمين/ الميسرات أثناء الخدمة علـــى أيـــدى الخبراء المتخصصين من المدراء والمـــوجهين العـــاملين بـــالتعليم المجتمعى بهدف تنمية مهارات طرق التدريس، وخاصة التعلم النشط القائم على أن التلميذ هو المحور الأساسى فـــى العمليـــة التعليميـــة، وأيضا تنمية المهارات الحديثة لدى المعلم.
- عمل دورات تدريبية للمعلمين/ الميسرات أثناء الخدمة علـــى أيـــدى الخبراء المتخصصين من المدراء والمـــوجهين العـــاملين بـــالتعليم

المجتمعى، بهدف تنمية مهارات إعداد الوسائل التعليمية من خامات بيئية بسيطة لحل مشكلة نقص الوسائل والمواد التعليمية المعنية للتدريس فى مدارس التعليم المجتمعى.

- عمل ندوات وورش عمل للمعلمين/ الميسرات واكتساب بعض المهارات وإكسابها للدارسين وأسرهم من النشاطات البيئية المختلفة، مثل الخياطة/ التريكو/ التطريز/ وتنسيق الزهور/عمل وحفظ الأغذية وغيرها، وأيضا تعلم مهارات دعم الصحة/ النظافة/ وتحسين الدخل/ المحافظة على البيئة واستغلالها بطريقة مثلى/ تنظيم الأسرة، وزراعة المحاصيل/ إصلاح بعض الآلات، وغير ذلك.

د- سد العجز فى العمال:

- رفع أجور العمال العاملين بمدارس التعليم المجتمعى، لجذب الأفراد خاصة الإناث للعمل فى هذا المجال، بحيث تتناسب والأجور السائدة للعمال فى المنطقة.

- تعيين عمالة مؤقتة من الإناث بمدارس التعليم المجتمعى بمكافأة شهرية مجزية، على أن يتم ذلك بالتنسيق مع مجلس المدينة أو المجلس المحلى بالقرية.

٣- المناهج الدراسية:

- **تخصيص جزء من المنهج الدراسى يخدم البيئة المحلية، يقوم بوضعه أساتذة متخصصون فى الدراسات البيئية بجانب أساتذة تربويين.**

- إضافة جزء عملى بالمقرر الدراسى لتنمية المهارات الحياتية لـدى الدارسين مثل: زراعة المحاصيل/ الصحة العامة/ الصحة الإنجابية/ التغذية السليمة/ نقص المناعة، وقد يكون ذلك من خلال تدريس مادة العلوم والصحة.
- انشاء ورش صغيرة بمدارس التعليم المجتمعى، لإنتاج المواد والوسائل التعليمية داخل المدرسة من خامات بيئية بسيطة بواسطة الدارسين تحت إشراف المعلمين/ الدارسات.
- إتباع طرق تدريس حديثة بمدارس التعليم المجتمعى مثل التعليم النشط والتعليم التعاونى الذى يمكن الدارسين من اكتساب المهارات الضرورية لممارسة التعليم بشكل مستمر، ويوفر لهم الكفاءة اللازمة لدعم ومواجهة الحياة كمواطنين صالحين قادرين على المشاركة فى تنمية المجتمع.

٤- التغذية المدرسية:

- زيادة الميزانية المخصصة لتمويل التغذية المدرسية من قبل وزارة التربية والتعليم أو مؤسسات المجتمع المدنى، لتحسين الوجبات الغذائية المقدمة للدارسين كما ونوعا، وتقديمها بشكل يومى.
- إبدال الوجبات الغذائية بصرف حصة تموينية تقدم شهريا لأسر الدارسين عبارة عن سلع غذائية جافة بالتنسيق والتعاون بين وزارة التربية والتعليم، ووزارة التضامن الإجتماعى، ووزارة الصحة.
- تشجيع مؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص على إنشاء صندوق هدفه تقديم وجبات غذائية متكاملة العناصر بالمجان لأطفال

مدارس التعليم المجتمعى وزيادة هذه الوجبة فى المدارس الموجـــودة بالمناطق الريفية الفقيرة والمهمشة، ويمكن إدارته ودعمـــه بمعرفـــة مؤسسات المجتمع المدنى العاملة فى المنطقة.

٥- الدعم المالى والعينى:

- قيام مؤسسات المجتمع المدنى بالتعاون مع الإدارات التعليمية بكـــل محافظة بإنشاء هيئة الهدف منها توفير الدعم المالى والعينى لبنـــاء وتجهيز مدارس وفصول التعليم المجتمعى بالمناطق المحرومة مـــن الخدمة التعليمية وقبول تبرعات رجال الأعمال والهيئات الحكوميـــة المحلية، والهيئات المانحة والأفراد، والصرف على الأنشطة المختلفة لهذه النوعية من المدارس.

٦- جودة التعليم المجتمعى:

- اختيار نشاطات مناسبة للبيئة المحلية التى تقع فيها مدارس التعلـــيم المجتمعى، لتكون جزء من المقرر الدراسى، يقوم باختيارها أســـاتذة وخبراء تربويين.
- إعداد خرائط تربوية فى المحليات بهدف تحديد الوضع الراهن مـــن أبنية مدرسية وتجهيزات وهيئة تدريس وعاملين بالتعليم المجتمعـــى وعدد الأطفال فى الشريحة العمرية وعـــدد الدارســـين بالمـــدارس الحكومية وغير الدارسين والاحتياجات الفعليـــة والمـــستقبلية مـــن مدارس التعليم المجتمعى.
- التنسيق والتعاون بين مدارس التعليم النظامى والمجتمعى فى المنطقة لتبادل الخبرات التدريسية والمهنية.

- الدعاية والإعلان عن خصائص ووظيفة وطبيعـة فـصول التعلـيم المجتمعى من قبل بعض أفراد المجتمع مثل المـشرف الزراعـى، طبيب الوحدة الصحية وطلاب الجامعات وغيرهم.
- متابعة بعض المسئولين من المدراء والموجهين لسير العمل بمدارس التعليم المجتمعى وتذليل الصعاب وحل المشكلات.
- ضم كافة أنواع مدارس التعليم المجتمعى تحت مظلة منظومة وزارة التربية والتعليم، مع الاحتفاظ بحق هذه الأنواع فـى قبـول الـدعم والتمويل الخارجى.

٧- عوامل جذب الأطفال واستمرارهم بالتعليم المجتمعى:

- إنشاء صندوق بالمجلس المحلى بالقرية، يدعم مالياً مـن القـادرين ورجال الأعمال بهدف منح الدارسين بالتعليم المجتمعى حوافز مادية تصرف شهرياً، وشراء الزى المدرسى وبعـض الأدوات الكتابيـة وتوزيعها على الدارسين تحت إشراف وزارة التربية والتعليم.
- حث الشباب من خريجى التعليم العالى والمتوسـط علـى التطـوع والمشاركة فى التدريس بمجموعات تقوية بالمجان للدارسين بمدارس التعليم المجتمعى.
- تفعيل وتنوع الأنشطة والتدريبات المهنيـة فـى مـدارس التعلـيم المجتمعى سواء كانت ثقافية/ رياضية/ اجتماعيـة وغيرهـا، مـع الاهتمام بتدريب الدارسين على حرفة للتكسب منها بعد إنهاء المرحلة التعليمية.

- تمتع الدارسين والميسرات والعاملين بالتعليم المجتمعى بمظلة التأمين الصحى، مع تنظيم الزيارات المتتابعة والمنتظمة من طبيب الوحـــدة الصحية أو الزائرة الصحية.
- تدريب الدارسين على كيفية إدارة المشروعات الصغيرة والتى يمكن أن يستفيد منها المجتمع المحلى وتوزيع الفائض على المناطق المجاورة.
- تقديم مساعدات مادية تصرف شهريا للأسر الفقيرة فى حالة التحاق أبنائهم بالتعليم المجتمعى، وذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية العاملة فى المنطقة.
- تعاون وزارة التربية والتعليم مع وزارة القوى العاملة لتوفير فرص عمل للمتخرجين من مدارس التعليم المجتمعى فى مشروعات تجارية أو صناعية أو سياحية أو غير ذلك.
- قيام مدراء مدارس التعليم الأساسى بحصر أسماء التلاميذ المتسربين والراسبين، وتبليغ الإدارة بهم لمحاولة إلحـــاقهم بمـــدارس التعلـــيم المجتمعى القريبة من سكنهم.
- متابعة إدارة مدرسة التعليم المجتمعى حالات التغيـــب طـــوال العـــام الدراسى، واستدعاء ولى الأمر لمعرفة سبب التغيب ومحاولة علاجها.
- توعية أهل القرية بأهمية تعليم أبنـــائهم عـــن طريـــق دور العبـــادة والوحدة الصحية، والوحدة المحلية وباقى مؤسسات المجتمع المحلى.
- قيام الميسرات بعمل زيارات منزلية للأسرة التى يتسرب أبناؤها من مدارس التعليم المجتمعى أو التى لا تقبل على تعليم أبنائها ومحاولة إقناعهم بأهمية التعليم وضرورة عودة أبنائهم إلى المدرسة.

ثالثاً: متطلبات تحقيق الشراكة المجتمعية فى التعليم المجتمعى للأطفال غير الملتحقين بالنظام التعليمى:

- التركيز على الحاجة إلى تغيير الثقافة المجتمعية تجاه الشراكة المجتمعية فى مجال التعليم المجتمعى عن طريق حفز الاهتمام بأهمية ودور الشراكة المجتمعية كى تحظى بدعم مجتمعى مِنْ كافة قطاعات المجتمع، والعمل على تعبئة جهود كل أولئك الذين يقومون بدور فى تكوين الرأى العام والتأثير عليه مثل وسائل الإعلام، والشخصيات العامة البارزة من كافة قطاعات النشاط البشرى، وقادة المجتمع المدنى.
- الإعلان على المستوى الوطنى باعتماد رؤية موسعة تشترك كافة القطاعات والأوساط فى المجتمع بالعمل على تعزيز الشراكات بين جميع المعنيين بتحقيق التعليم المجتمعى.
- تخفيف المركزية، بإعادة توزيع السلطة وتفويضها، لتشجيع التجديد واستثارة التواصل للعمل على تحسين نوعية اتخاذ القرار ليكون مرتبطاً بالاحتياجات والممارسات على المستوى المحلى.
- عقد منتدى وطنى حول التعليم المجتمعى فى حوار وطنى موسع مع جميع أطراف الشراكة حول الأهداف والأولويات والبرامج للمشاركة فى التخطيط والتنفيذ والمتابعة وإجراء التقييم، ولاسيما الوزارات ومنظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية ذات الصلة بالتعليم المجتمعى.

- اتخاذ القرارات وفقاً لعملية تشاركية، أى بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة والمؤسسات المعنية على مستوى المجتمع المحلى.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل التقارب والتكامل لإقامة الشراكات بين مختلف الأطراف الفاعلة، مثل عقد المنتديات والاجتماعات للحوار وتقريب وجهات النظر لأجل تعزيز الثقة بين كافة أطراف الشراكة.

- إعداد السياسات والإجراءات الإدارية، والتدريب والتمويل والتشريع اللازم على المستوى المركزى والنزول بإجراء التشحيص التربوى للاحتياجات التعليمية على المستوى المحلى.

- إجراء تشخيص للاحتياجات التعليمية على مستوى المجتمعات المحلية المحرومة من الخدمة التعليمية (القرى- الكفور- النجوع- العزب)، ويبنى هذا التشخيص على جمع المعلومات عن الأطفال غير الملتحقين بالتعليم وتحليل هذه المعلومات وتحديد الأولويات، ويمكن القيام بعمليات التشخيص هذه على نحو خاص من جانب القادة الطبيعيين بالمجتمع المحلى والآباء، والجمعيات الأهلية، وخبراء التربية عن طريق المسوح والاستبيانات حتى يكون التشخيص أكثر اتساقاً ومنهجية وتكاملاً.

- إشراك قطاعات أخرى مثل الصحة والزراعة والسكان والتضامن الاجتماعى مع قطاع التعليم فى عملية تشخيص الاحتياجات التعليمية من مدارس التعليم المجتمعى على المستوى المحلى.

- إجراء تخطيط مصغر للاحتياجات التعليمية على مستوى المجتمع المحلى، يتم فيه تحديد الموارد المطلوبة لتنفيذ البرامج سواء مادية أو بشرية لاستنهاض الشركاء فى توفيرها.
- تقديم برامج تدريبية لتنمية قدرات العاملين بالجمعيـــات الأهليـــة، والعاملين بإدارات التعليم المجتمعى للعمل على تيسير إجــراءات العمل بصورة تعاونية، وتوفير الموارد الداعمة للبرامج المنفذة فى مجال التعليم المجتمعى.
- تحديد آليات المتابعة والمساءلة تحديداً واضحاً بين كافة أطــراف الشراكة على أساس تحمل المسئولية والاستقلال الذاتى فى نفــس الوقت.

رابعاً: متطلبات تنظيم وإدارة التعليم المجتمعى:

١- ضرورة العمل على دمج جميع أنواع مـــدارس التعلـــيم المجتمعـــي (مدارس الفصل الواحد- ومدارس المجتمع- والمدارس الصديقة للفتيات - ومدارس أطفال الشوارع) تحت مظلة واحدة لـــضمان الجـــودة والكفـــاءة والفاعلية لهذه الأنواع من التعليم.

٢- أن يكون الإشراف على هذه الأنواع من التعليم إشرافًا مركزيًا وذلك من خلال إنشاء "**<u>الإدارة العامة للتعليم المجتمعي</u>**" وتقع في ديـــوان عـــام وزارة التربية والتعليم، وتتمثل مهام هذه الإدارة العامة فيما يلي:

- التخطيط لمستقبل هذه المدارس طبقاً للاحتياجات كـــل محافظـــة حسب خريطتها التربوية.
- الإشراف العام على هذه المدارس.

- متابعة حصر أعداد الأطفال في الشريحة العمرية (٨- ١٤) عامًا غير الملتحقين بنظام التعليم، والتنسيق بصفة مستمرة مع المحليات وأفرع المجلس القومي للسكان ومتابعة كشوف المواليد.
- إنشاء المدارس اللازمة لإلحاق هؤلاء الأطفال بالتعاون مع المجتمعات المحلية طبقاً لاحتياجاتها.
- توفير الأعداد اللازمة من الميسرات والمديرين لهذه المدارس.
- تطوير نظام فعال لإدارة هذه المدارس.
- إعداد قواعد البيانات اللازمة حول هذه.
- الإشراف على الإمداد المستمر التجهيزات اللازمة لهذه المدارس.
- استقبال التقارير الواردة من المدارس والإدارات التعليمية والجهات المعنية وفحصها لتلبية احتياجات هذه المدارس.

٣- العمل على إنشاء لجنة عليا للتنسيق والتعاون والتكامل بين جميع أنواع مدارس التعليم المجتمعي في المرحلة الانتقالية، وتضم ممثلين من كافة الأنواع بهدف التمهيد لعمليات الضم والدمج.

٤- إنشاء مجالس أمناء بهذه النوعية من المدارس أسوة بمدارس التعليم العام لتقود عمليات الإصلاح والتطوير في هذه المدارس، على أن تكون تلك المجالس على مستوى القرية الأم التي يتبعها عدد من العزب والنجوع والكفور، ومجالس أمناء أخرى على مستوى المركز أو المدينة أو الحي.

٥- ضرورة الاهتمام بالتوجيه الفني والإشراف التربوي على هذه المدارس.

٦- زيادة المقابل المادي للقائمات بالتدريس بهذه المدارس، والاهتمام بالتنمية المهنية المستدامة لهن، والعمل على تثبيت المعينات منهن بعقود.

٧- العمل على تحفيز وتشجيع الدارسات وجذبهن إلى المدرسة عن طريق الوسائل المتعددة.

٨- توفير المواد الخام اللازمة لممارسة الأنشطة بهذه المدارس مما يشجع الدارسات على الحضور والانتظام في الدراسة، ويشجع الميسرات أيضًا ويزيد من دافعيتهم للعمل.

٩- العمل على زيادة عدد المدارس المجتمعية خاصة في المناطق الفقيرة التي ليس بها مدارس نظامية، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات إنشاء هذه المدارس واستخراج التراخيص الخاصة بها.

ملخص الدراسة

متطلبات تحقيق التعليم المجتمعى

للأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم

- استهدفت الدراسة وضع رؤية إستراتيجية لإتاحة فرص تعليمية من خلال التعليم المجتمعى الذى يضم مدارس الفصل الواحد، ومدارس المجتمع والمدارس الصديقة للفتيات ومدارس الأطفال بلا مأوى (أطفال الشوارع) لكل الأطفال فى سن ٦-١٤ سنة الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسى أو الذين تسربوا منه وخاصة للفتيات فى المناطق الفقيرة والمحرومة فى القرى والنجوع والكفور والعزب وفى المناطق النائية.

- وتشير إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (تعداد ٢٠٠٦) إلى أن ١٤,٦٥% من الأطفال ما بين ٦-١٨ سنة لم يلتحقوا بالتعليم على الإطلاق أو تسربوا منه (إجمالى ٣,٧٣٧٠٥٠ مليوناً) منهم ٣,٠٥٧١٢٤ مليون طفل خارج التعليم الأساسى منهم ١٢١٨٨٨٤ طفلاً فى الحضر، ١٨٣٨٢٤٠ طفلاً فى الريف (عدد غير الملتحقين ٢١٧٢٣٤٨ طفلاً، والمتسربين ٨٨٤٧٧٦ طفلا).

- ولقد حققت المبادرات الخاصة بالتعليم المجتمعى بعض النجاح فى إعادة دمج الأطفال خارج نظام التعليم وإعادتهم إلى صفوف الدراسة سواء فى المدارس العادية (التعليم النظامى) أو فصول التعليم غير

النظامى، حيث إن دورها يعتبر مكملاً لنظام التعليم خاصة فى المناطق التى لا تصل إليها الخدمة التعليمية.

- وتستوعب مدارس التعليم المجتمعى حالياً ما يقرب من ١٠٠ ألف دارس ودارسة، كما أنها تعمل على سد الفجوة النوعية فى نسب الالتحاق بالتعليم الأساسى فى بعض المناطق، والارتقاء بجودة التعليم من خلال تعميم منهجية التعلم النشط والمشاركة المجتمعية فى إدارة تلك المدارس.

وبالرغم من الجهود التى تبذلها وزارة التربية والتعليم والجهات الأخرى لضمان التحاق جميع الأطفال بالمدرسة فلا تزال هناك بعض المعوقات التى تواجه تحقيق التعليم المجتمعى تتلخص فى الآتى:

- النقص فى أعداد المدارس اللازمة لتلبية احتياجات الأطفال فى المناطق الريفية والحضرية المحرومة والمناطق النائية والعشوائية.
- لا تزال الفجوة كبيرة بين نسب التحاق الفتيات والفتيان (الذكور والإناث) فى بعض المناطق خاصة فى الريف وفى صعيد مصر وفى مناطق البدو.
- ضعف الوعى بأهمية التعليم المجتمعى لدى أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المدنى.
- احتياج كثير من الأسر لعمالة أطفالهم فى المنزل أو الحقل أو الرعى أو العمل لدى الجيران.
- كثير من الأسر تعانى من الفقر وما يلازمه من صعوبات تتعلق بالتكاليف المباشرة وغير المباشرة للتعليم.

- بُعد بعض المدارس عن سكن الأطفال (خاصة الفتيات) حيث يقطنون فى عزب وكفور ونجوع بعيدة وتجمعات بدو على مسافات كبيرة فى الصحراء.
- لا تزال النظرة التقليدية المتدنية لتعليم البنت ودورها الهامشى فى المجتمع فى بعض مناطق الصعيد والأرياف والبدو.
- عدم كفاية الموارد الحكومية للصرف على التعليم وتوصيل الخدمة التعليمية إلى كافة المناطق.
- عدم اعتماد سياسات تركز على الحاجات التعليمية للأطفال المهمشين وتذليل العقبات التى تعترض سبل التحاقهم بالمدارس واستيعابهم فيها حتى نهاية المرحلة خاصة الفئات المحرومة والأشد فقراً والفتيات والأطفال العاملين والذين فاتهم ركب التعليم النظامى والأطفال المعاقين.

وعلى ذلك فإن القضايا الرئيسة التى تعالجها هذه الدراسة تتضمن الآتى:

- تعرف واقع مدارس التعليم المجتمعى (مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع والمدارس الصديقة للفتيات ومدارس الأطفال ذوى الظروف الصعبة (الأطفال بلا مأوى/ أطفال الشوارع) وما تم إنجازه خاصة بالنسبة لتعليم الفتيات فى الريف والمناطق النائية والمحرومة من الخدمة التعليمية.
- كيفية إتاحة فرص تعليمية لنحو ٣ ملايين طفل من غير الملتحقين بنظام التعليم خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٢ مع التركيز على تعليم الفتيات للقضاء على الفجوة النوعية بين الذكور

والإناث فى بعض المناطق، خاصة السبع محافظات التى تمثل أكثرها تبايناً وهى الفيوم- بنى سويف- المنيا- أسيوط- سوهاج- البحيرة- الجيزة.

- كيفية إدارة نظام التعليم المجتمعى بما يضمه من أنـواع المـدارس المختلفة من حيث التخطيط، والتنظيم والتنفيـذ والتنـسيق والتمويـل والمتابعة والتقويم.
- كيفية تعبئة المجتمع وزيادة المشاركة المجتمعية وتغيير ثقافة المجتمع حول قيمة تعليم البنات لتحقيق التعليم المجتمعى.
- كيفية تحقيق الجودة فى الممارسات التعليمية وإدخـال التكنولوجيـا المناسبة فى عمليات التعليم بمدارس التعليم المجتمعى المختلفة.
- بناء القدرات لجمع العاملين (التنميـة المهنيـة) بـدءاً بالميـسرات وعناصر التوجيه والإشراف والإدارة فى التعليم المجتمعى.
- السبل التى يمكن اتخاذها لتحقيق متطلبات التعليم المجتمعى للأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم.

ولذلك كان من بين أهداف الدراسة:

- رسم صورة شاملة للتعليم المجتمعى فى مصر والذى يـضم عـدة أنواع يقوم على إدارته عدة جهات.
- توفير تعليم أساسى عالى الجودة لنحو ٣ ملايين طفـل فـى سـن المدرسة من غير الملتحقين بنظام التعليم.

- محاولة التغلب على بعض الصعوبات التى تواجه تحقيق التعليم المجتمعى فى المناطق الريفية والنائية ومناطق البدو والمناطق المحرومة من الخدمة التعليمية.

ويمكن أن يفيد من هذه الدراسة:

- واضعو السياسات والمخططون ومتخذو القرار بالوزارة والإدارات التعليمية بجميع المحافظات والجهات المعنية بمؤسسات التعليم المجتمعى ومؤسسات المجتمع المدنى.

المنهج المستخدم فى الدراسة:

- استخدمت الدراسة المنهج الوصفى القائم على وصف وتحليل الجوانب المختلفة لمؤسسات التعليم المجتمعى القائمة وتحديد متطلبات تحقيق التعليم المجتمعى للأطفال فى الشريحة العمرية ٦-١٤ سنة خارج نظام التعليم.

عينة الدراسة:

- تم اختيار خمس محافظات للتطبيق الميدانى، وهى محافظات الجيزة- الشرقية- البحيرة- بنى سويف- أسيوط، وهى تمثل الوجه البحرى والقبلى، والريف والحضر.
- وشملت العينة ٤٠٠ من خبراء التعليم المجتمعى والعاملين به بالإدارات التعليمية بالمحافظات الخمس المختارة بواقع ٤ إدارات من كل محافظة، ٢٠ خبيراً من كل إدارة.
- تم اختيار الإدارات التعليمية بمستويات مختلفة طبقاً لمستوى التنمية البشرية (مرتفع – متوسط – منخفض).

أدوات الدراسة:

- تم تصميم وتطبيق استمارة استطلاع رأى الخبراء والمسئولين العاملين فى مجال التعليم المجتمعى. وقد اشتملت الاستمارة ٣ محاور رئيسة هى الإتاحة والجودة، وإدارة التعليم المجتمعى، والمشاركة المجتمعية، كما تضمنت ٣٥ سؤالاً رئيساً - بالإضافة إلى ٢٠ سؤالاً مفتوحاً.

وقد استخدمت الدراسة التعريف الإجرائى التالى للتعليم المجتمعى:

- يقصد به جملة البرامج التعليمية التى تُعدها وتديرها الوزارة أساساً، وجهات ومؤسسات أخرى لخدمة المجتمع المحلى، حيث تعمل على توفير تعليم مناسب للأطفال فى سن ٦-١٤ سنة الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسى أو تسربوا منه، والاحتفاظ بهم بمدارسهم حتى إكمال المرحلة التعليمية، خاصة فى المناطق الريفية والحضرية الفقيرة والعشوائية والنائية والمحرومة من الخدمة التعليمية.

- وتعتبر مدارس التعليم المجتمعى أماكن لتوفير فرص التعليم والتعلم المستمر للأطفال المحرومين من الخدمة التعليمية، وعادة ما تُنشأ وتُدار من خلال المجتمع المحلى، كما يمكن أن تخدم الشباب والكبار، وتُعطى أولوية التعليم للفئات المهمشة والأطفال خارج المدرسة.

- ونموذج هذا النوع من المدارس فى مصر: مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع والمدارس الصديقة للفتيات ومدارس الأطفال بلا مأوى (أطفال الشوارع).

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تم صياغتها فى مجموعة من المتطلبات لتحقيق التعليم المجتمعى ونلخصها فى الآتى:

١- ضرورة تحسين نوعية الحياة للأطفال من ٦-١٤ سنة غير الملتحقين بالتعليم المدرسى عن طريق الحد من الفقر وزيادة دخل أسرهم وتحسين الصحة فى إطار استراتيجية التعليم المجتمعى.

٢- الاستفادة من خريطة الفقر فى مصر وربطها بسياسات معالجة قضايا الأطفال المتسربين من المدرسة والأطفال بلا مأوى (أطفال الشوارع) وعمالة الأطفال، وتحويل هذه السياسات إلى خطط وبرامج إستراتيجية وتحديد الموازنات الخاصة بها لمساعدة هؤلاء الأطفال.

٣- تشكيل مجموعة عمل تضم الوزراء المعنيين (تعليم- صحة- عمل- تضامن اجتماعى- مالية- مؤسسات المجتمع المدنى...) لتنفيذ خطة التعليم المجتمعى طبقاً لخطة زمنية وجغرافية محددة ومداومة مراجعة الأهداف.

٤- تعميق دور المجتمع المدنى فى مساعدة الأطفال غير الملتحقين بالتعليم، مع التأكيد على بناء القدرات.

٥- تهيئة بيئات مؤاتية للتعلم بما يتيح للدارسين بالمدارس المجتمعية استدامة التعلم وتوسيع نطاقه إلى ما بعد مرحلة التعليم الأساسى.

٦- تقديم مساعدات مالية شهرية للأطفال العائدين من التسرب، وحصر هؤلاء الأطفال على مستوى الوحدات المحلية والإدارات التعليمية،

والسعى لاستخراج معاش الضمان الاجتماعى لأسر الأطفال المتسربين لضمان عودتهم إلى المدارس.

٧- الاهتمام بالمدرسة الابتدائية والعمل على أن تصبح المدرسة أكثر جذباً للأطفال وإثارة لنشاطهم، وإدخال التحسينات على نوعية التعليم.

٨- دراسة إمكانية إنشاء مشروعات إنتاجية لأسر الأطفال غير الملتحقين بالتعليم لرفع مستوى معيشتهم، وإيجاد فرص عمل ملائمة لأفراد الأسرة.

٩- زيادة معدلات إنشاء مدارس التعليم المجتمعى مع التركيز على المناطق النائية والمحرومة من الخدمة التعليمية خاصة فى الأرياف والنجوع والكفور والعزب، والمناطق القريبة من تجمعات الأطفال بلا مأوى، وربط مدارس التعليم المجتمعى بمراكز التدريب المهنى القريبة منها.

١٠- التمكين الاقتصادى لأسر الأطفال المتسربين والعاملين، وتفعيل دور مجموعة التنمية الاجتماعية التى شكلتها وزارة التضامن والتى تستهدف ٥٠٠ قرية وهى الأكثر فقراً كمرحلة أولى من جميع المحافظات، (متوسط من ١٥-٢٠ قرية من كل محافظة)، وإنشاء مدارس التعليم المجتمعى بها.

١١- تذليل كافة العقبات من أجل أبعاد أطفال هذه الشريحة العمرية عن حيز الخطر، عن طريق تعاون كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية، والإدارات التعليمية والصحية والشئون الاجتماعية وأقسام الشرطة والمحليات، وتسهيل استخراج شهادات الميلاد لهم.

١٢- دعوة رجال الأعمال للمشاركة بالتبرع للجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى حتى تتمكن من شراء الزى المدرسى أو شراء ملابس جديدة لهؤلاء الأطفال، وفتح دفتر توفير لكل طفل من الأطفال المتسربين أو الأطفال بلا مأوى لتشجيعهم للعودة إلى المدرسة.

١٣- جعل مدارس التعليم المجتمعى مؤاتية للبنات من خلال تزويدها بالمرافق الصحية الأساسية والمراحيض المنفصلة، وضمان سلامة وصولهن إلى المدرسة، وتقليل أعباء العمل المنزلى من على عاتقهن، وحمايتهن من العنف داخل المدرسة وخارجها.

١٤- الارتقاء بميسرات التعليم المجتمعى إلى المستوى المهنى الجامعى وتزويدهن بما يناسب عملهن من تدريب وتنمية مهنية وأجور أسوة بزميلاتهن المعلمات فى مدارس التعليم العام.

The National Center for
Educational Research and
Development (NCERD)
Educational Policies Research Division

The Requirement of Achieving Community Education for the Children who are not Join Education System

Main of Researcher

Prof Dr. Abdallah Bayoumy

Director of NCERD

Prof Dr. Mustafa Abd Al Samie Mohamed

2008

The Requirements of Achieving Community Education for the Children who don't Join Education System

Abstract

This Study aims at devising a strategic vision for the availability of educational opportunities for all children aged 6-14 years who don't join basic education or who drop out particularly girls in poor and dispririleged areas through community education that includes one class schools, Community schools, girls friendly schools, homeless children schools and street children schools.

The Statistics of the Central Organization of public Mobilization and statistics (2006 Census) refers to that 14.65% of children aged 6-18 years don't join education at all or they drop out (Total 3.737050). 3.057124 children don't join basic education (1.218884 children in urban areas, 1.838240 in rural areas) the number of children who don't join education is 2.172348) and the number of dropouts is (884776).

Community education initiatives have achieved Success in the inclusion of children outside the educational system and making them return to Schools whether in the ordinary education or in classes of Community education. Community education schools include (100) thousand students. These schools try to meet the qualitative gap in the access rate in the basic education

in some areas and upgrade the quality of education through generalizing active learning method and Community participation in the management of these schools.

In spite the efforts exerted by Ministry of education and other organization for making all children join schools, there are many obstacles that stand against achieving Community education. These obstacles are as follows;

- Shortage in the number of schools necessary for meeting the children's needs in disprivileged rural and urban areas.
- There is a great gap between males and females access rates in some areas particularly in the Country, Upper Egypt and nomadic areas.
- Parents and Civil Community institutions aren't aware of the importance of Community education.
- Many families need their children to work at home, in the farms or with the neighbours.
- Most families suffer from poverty.
- Some schools are far from children's houses.
- The government resources are not sufficient.
- The government doesn't depend on policies that focus on the education needs of disprivileged children.

So, the study treat the following main issues;

1- Identifying the Context of Community education schools.

2- The availability of educational opportunities of 3 million students who don't join the education system during 2007-2012.
3- The management of Community education.
4- The mobilization of the Community and increase of Community participation.
5- Achievement of quality in the educational practices.
6- Capacity building of all personnel (professional development) in Community education.
7- Ways of achieving the requirements of Community education of children who don't join education system.

The aims of the study:

- Making Comprehensive overview of Community education in Egypt.
- The availability high-quality education for 3 million students who don't join the education system.
- Meeting the obstacles that stand against Community education in rural, remote, nomadic and disprivileged areas.

This Study can benefit;

Policy makers, planners and decision makers in the Ministry of Education, the educational directorates in all

governorates, those who are interested in Community education and Civil Community institutions.

The Methodology of the study.

The Study used the analytical descriptive methodology.

The Sample of the Study;

- Five governorates were selected for field application (Giza, Sharkia, El-Behera, Beni-Suef- Asiut).
- The Sample included (400) experts of Community education.
- The educational directorates were selected according to different levels according the standard of human development (high, average, low).

The tools of the study;

A questionnaire was designed and applied on the experts and responsibles in the field of Community education. The questionnaire included three pivots (availability and quality, Community education management, Community participation) the questionnaire included 35 questions and 20 open questions.

The Findings of the Study;

1- The necessity of improving the quality of children's lives aged 6-14 years who don't join education system.

2- Benefitting from the poverty map in Egypt and Connecting it with policies of meeting the issues of drop out, homeless children (street children and child labour and Converting these policies in Strategic plans and programs in addition to specifying their budgets to help those children.
3- Forming work group that includes ministers of (education, health, labour social, Solidarity, finance) to curry out the plan of Community education.
4- Deepening the role of the Civil Community in helping children who don't join education.
5- Creating attractive environments for education to facilitate learning sustainability.
6- Presenting monthly financial aids to children who were dropout.
7- Giving great interest in primary education and making schools more attractive.
8- Establishing production projects for the families of children who don't join education to raise the standard of living.
9- Establishing more schools of Community education in disprivileged areas from educational service.
10- Economic Empowerment of the families of children who drop out and reactivating the role of social development

which the Ministry of social solidarity formed and included (500) villages.

11- Removing the obstacles to keep out children of this age group from danger through co-operation of all governmental and non-governmental organizations.

12- Encouraging businessmen to donate to Civil Societies and Civil Community institutions to buy school Uniform or new clothes for those children and open saving book for.

13- Making Community education schools attractive to girls through providing it with necessary utilities.

14- Upgrading the standard of Community education facilitators and providing them with what Suits their work such as training and professional development.

ملاحق الدراسة



المركز القومى
للبحوث التربوية والتنمية

استمارة بحث موجهة
للمسئولين والعاملين فى مجال التعليم المجتمعى

الأستاذ الفاضل/

يقوم المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية بإجراء دراسة حول "متطلبات تحقيق التعليم المجتمعى للأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم فى مصر" ضمن خطته البحثية لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والمصدق عليها من معالى وزير التربية والتعليم.

تهدف هذه الاستمارة إلى التعرف على رأى سيادتكم حول كيفية إتاحة وجودة التعليم المجتمعى للأطفال خارج نظام التعليم فى **مدارس الفصل الواحد، والصديقة للفتيات، ومدارس المجتمع، ومدارس الأطفال ذوى الظروف الصعبة (أطفال الشوارع)**، وكذلك كيفية تحقيق المشاركة المجتمعية، وأيضاً كيفية تنظيم وإدارة التعليم المجتمعى.

برجاء وضع علامة (√) فى المربع المجاور للفقرة التى توافق عليها وكتابة رأيكم بصراحة فى الأماكن المتاحة لذلك.

نشكر لسيادتكم تعاونكم الصادق.

أ.م.د/ صلاح الدين عبد العزيز غنيم

أ.م.د / رضا محمد عبد الستار

د/ آمال سيد مسعود

- البيانات الأساسية:
- الوظيفـــة: معلم ☐ موجه ☐ مدير ☐
- المؤهـــل: تربوى ☐ غير تربوى ☐
  عال ☐ متوسط ☐
- اسم المدرسة: الإدارة التعليمية: - المحافظة:
- ما نوع المدارس التى تشرفون عليها:
  فصل واحد ☐ صديقة الفتيات ☐
  مدرسة مجتمع ☐
  مدرسة الأطفال ذوى الظروف الصعبة (أطفال الشوارع) ☐
- موقع المدرسة: ريف ☐ حضر ☐

المحور الأول: الإتاحة والجودة بمدارس التعليم المجتمعى:

أولاً: المبنى المدرسى والفصول الدراسية:

١- هل المدرسة التى تعملون بها:	
أ- مؤجرة (أهلية)	▭
ب- مملوكة للدولة (حكومية)	▭
جـ- تم التبرع بها	▭
د- أخرى تذكر	▭

العبارة	**نعم**	**لا**
٢- هل تعانى إدارتكم التعليمية من زيادة كثافة الفصول بمدارس التعليم المجتمعى؟	▭	▭
٣ -هل يوجد إمكانية للتوسع بالمبنى المدرسى عن طريق إنـشاء فصول دراسية أخرى؟	▭	▭
إذا كانت الإجابة "لا"		
٥- أى من الأماكن التالية تصلح كفصول دراسية للأطفال (يمكن اختيار أكثر من إجابة):		
- داخل دور العبادة ▭ - المدارس الحكومية ذات الفترة الواحدة ▭ - المبانى الحكومية المجاورة ▭		
٤- أماكن أخرى تصلح كفصل دراسى للتعليم المجتمعى تذكر: أ- .... ب- .... جـ- .... د-		

ثانياً- الكوادر البشرية:	نعم	لا
أ-فيما يخص العجز فى المدراء والموجهين: هل تعانى إدراتكم التعليمية من عجز فى المدراء والموجهين؟	☐	☐
إذا كانت الإجابة "نعم" كيف يمكن سد العجز الحالى وتوفير عدد كاف منهم مستقبلاً ؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة):		
١- انتداب مديرى ونظار أو وكلاء مدارس التعليم الأساسى ندباً كاملاً للعمل بالتعليم المجتمعى؟	☐	☐
٢- انتداب المدرسين الأوائل ذوى الخبرة من مدارس التعليم الأساسى؟	☐	☐
٣- عقد دورات تدريبية لخريجى التعليم العالى للعمل كمدراء وموجهين فى مدارس التعليم المجتمعى؟	☐	☐
٤- طرق أخرى تذكر: (أ) .... (ب) .... (ج) .... (د)		
ب- فيما يخص العجز فى أعداد المعلمين هل تعانى ادارتكم التعليمية من عجز فى المعلمين؟	☐	☐
اذا كانت الاجابة "نعم" كيف يمكن سد العجز الحالى وتوفير عدد كاف منهم مستقبلاً (يمكن اختيار أكثر من إجابة):		
١- عقد الدورات التدريبية بالطالبات خريجات المرحلة الثانوية للعمل كمعلمات فى مدارس التعليم المجتمعى.	☐	☐
٢- عقد دورات تدريبية لخريجات التعليم العالى للعمل كمعلمات فى	☐	☐

مدارس التعليم المجتمعى؟		
٣- الاستعانة بمعلمات مدارس التعليم النظامى.	☐	☐
٤- إعطاء بعض الامتيازات الماديـــة والمعنويـــة للمعلمـــين العاملين بالتعليم المجتمعى لتشجيعهم على العمل بهذا المجـــال	☐	☐
٥- طرق أخرى تذكر: (أ) .... (ب) .... (ج) .... (د)		
جـ- فيما يخص رفع كفاءة أداء المعلمين الجـــدد بمجـــال التعلـــيم المجتمعى: - أى من الطرق التالية تصلح لرفع كفـــاءة أداء المعلمـــين الجـــدد بمجال التعليم المجتمعى:		
(١) قيام المعلمون بزيارات ميدانية لمدارس التعليم الأساسى القريبة لاكتساب الخبرة.	☐	☐
(٢) تدريب المعلمين أثناء الخدمة على أيدى الخبراء المتخصـــصين من المدراء العاملين بالتعليم المجتمعى.	☐	☐
(٣) تدريب المعلمين على كيفية عمل الوسائل التعليمية من خامات بيئية بسيطة على أيدى متخصصين من خلال دورات تدريبية.	☐	☐
(٤) تعريف المعلمين باحتياجات المتعلمين وأسرهم من النـــشاطات المختلفة.	☐	☐
(٥) تعريف المعلمين بمجالات هامة مثل: الصحة/الأسرة/تحـــسين [illegible]/النظافة/البيئة.	☐	☐

(٦) طرق أخرى تذكر: (أ) .... (ب) .... (ج) .... (د)		
د- فيما يخص العجز فى أعداد العمال: هل تعانى إدارتكم التعليمية من عجز فى العمال؟	☐	☐
٢- إذا كانت الاجابة "نعم" كيف يمكن سد العجز الحالى وتوفير عدد كاف منهم مستقبلاً؟ (١).. (٢) .... (٣)		
ثالثاً- المناهج الدراسية: أ- لرفع كفاءة المناهج الدراسية هل يمكن:		
(١) تخصيص جزء من المنهج الدراسي يخدم البيئة المحلية؟	☐	☐
(٢) إضافة جزء عملى بالمقرر الدراسى يساعد على تنمية المهارات الحياتية لدى الأطفال؟	☐	☐
(٣) إنتاج المواد والوسائل التعليمية داخل المدرسة من خامات بيئية بسيطة بواسطة الدارسين تحت إشراف المعلمين؟	☐	☐
(٤) اتباع طرق تدريس تناسب التعليم المجتمعى (مثل: التعلم النشط، التعلم التعاونى)		
(٥) مقترحات أخرى تذكر: أ- .... ب- .... جـ-		

رابعاً- التغذية المدرسية:		
(أ)هل تقدم وجبات غذائية للدراسين الملتحقين بالمدارس المجتمعية بإدارتكم؟	☐	☐
(ب) اذا كانت الاجابة "نعم" هل تقدم الوجبات الغذائية بشكل يومى؟	☐	☐
(ج) الوجبات الغذائية كافية من حيث الكم		
(د) الوجبات الغذائية جيدة النوعية؟		
(هـ) من وجهة نظر سيادتكم، هل يمكن إبدال الوجبات الغذائية بصرف حصة تموينية شهرياً لأسر الأطفال؟		
(و) طرق أخرى تذكر: (١) .... (٢) .... (٣) .... (٤)		
خامساً: الدعم المالى والعينى		
(أ) الدعم المالى والعينى المقدم كاف لتوفير كل الاحتياجات اللازمة من التجهيزات والوسائل التعليمية المعينة فى العملية التعليمية.	☐	☐
اذا كانت الاجابة بـ "لا" هل يمكن زيادة الدعم المالى والعينى عن طريق:	☐	☐
(١) مساهمة المجتمع المحلى.	☐	☐
(٢) مساهمة الجهات المانحة.	☐	☐
(٣) طرق أخرى تذكر: أ- .... ب- .... جـ- .... د-		

سادساً: جودة التعليم المجتمعي:		
ما مدى إمكانية تحقيق النقاط التالية لرفع كفاءة التعليم المجتمعي:-	يمكن تحقيقها	يصعب تحقيقها
(أ) تحديد نشاطات فصول التعليم المجتمعي بما يتناسب والبيئة المحلية	☐	☐
(ب) تحديد المواقع الأكثر احتياجاً لفصول وبرامج التعليم المجتمعي	☐	☐
(ج) التنسيق والتعاون بين مدارس التعليم النظامي وغير النظامي	☐	☐
(د) مشاركة بعض المسئولين في المجتمع المحلي (مثل: طبيب الوحدة الصحية والمشرف الزراعي) في توعية الأطفال الدارسين بالمدارس المجتمعية.	☐	☐
(هـ) مناقشة خصائص ومفهوم ووظيفة وملامح فصول التعليم المجتمعي من قبل أفراد البيئة المحلية.	☐	☐
(و) متابعة بعض المسئولين في البيئة المحلية لسير العمل بالمدارس المجتمعية.	☐	☐
(ز) ضم مدارس التعليم المجتمعي لمنظومة وزارة التربية والتعليم	☐	☐
(ح)- مقترحات أخرى لرفع كفاءة برامج التعليم المجتمعي (تذكر): (١) .... (٢) .... (٣) .... (٤)		
١١- عوامل جذب الأطفال خارج النظام التعليمي واستمراريتهم في التعليم:		
العبارات التالية فعالة لجذب الأطفال خارج النظام التعليمي للالتحاق بمدارس التعليم المجتمعي:	☐	☐
(أ) منحهم حوافز مادية ومعنوية.	☐	☐
(ب) عمل مجموعات تقوية بالمجان.	☐	☐
(ج) تنوع الأنشطة المدرسية والتدريبات المهنية وتفعيلها.	☐	☐

(د) توفير الرعاية الصحية لهم.	▭	▭
(هـ) تعريف الأطفال الدارسين كيفية عمل مشروعات صغيرة	▭	▭
(و) مساعدة منظمات المجتمع المدنى (شهرياً) للأسر الفقيرة فى حالة تعليم أبنائهم.	▭	▭
(ز) فتح منافذ لعمل التلاميذ بربح مادى من خلال المشروعات التجارية خلال العطلة الصيفية.	▭	▭
(ح) مساهمة الجمعيات الأهلية فى إيجاد فرص عمل للأطفال الدارسين بعد الانتهاء من دراستهم بالمرحلة التعليمية.	▭	▭
(ط) استدعاء إدارة المدرسة ولى أمر الطفل المتغيب.	▭	▭
(ى) تبليغ إدارة المدرسة الجهات المختصة عن حالات رسوب أو تسرب الأطفال	▭	▭
(ك) تدوين إدارة المدرسة حالات التغيب طوال العام الدراسى.	▭	▭
عوامل أخرى تذكر: (أ) .... (ب) .... (ج) .... (د) .... (هـ)		

المحور الثانى:- المشاركة المجتمعية:

أولاً: تتعدد مجالات المشاركة المجتمعية من أجل تحقيق التعليم المجتمعى للأطفـــال خـــارج النظام التعليمى من بينها ما يأتى ذكره، رجاء إبداء الرأى حول الآليات المطلوبة للتطبيق:

المجال	آليات تقوية المشاركة المجتمعية
١- حصر أعداد الأطفال خارج النظام التعليمى.	
٢- تشخيص الحاجات التربوية للمجتمع المحلى.	
٣- توفير الموارد البشرية اللازمة لدعم العملية التعليمية.	
٤- توفير التمويل اللازم من مصادر متعددة.	
٥- إنشاء وتجهيز أماكن الدراسة.	
٦- تقديم وجبات غذائية للأطفال الدارسين.	
٧- المشاركة الفعلية فى عملية صنع القرار فيمـــا يخـــص الشئون الدراسية (اختيار المعلمين-توقيت الدراسة...)	
٨- المشاركة فى اختيار المحتوى التربوى لمواد المـــنهج المستخدم.	
٩- الإشراف الإدارى والفنى لمتابعة العملية التعليمية.	
١٠- المساهمة فى تقويم العملية التعليمية.	
١١- تقديم برامج تدريبية للعـــاملين(ميـــسرات-معلمـــين-مشرفين-موجهين)	
١٢- تقديم برامج لتنمية قدرات أعضاء المجتمع المحلى.	
١٣- مجالات أخرى تذكر:	

ثانياً: ما المعوقات التى يمكن أن تواجه المشاركة المجتمعية الناجحة لتحقيـــق التعلـــيم المجتمعى للأطفال خارج النظام التعليمى؟

....

....

....

....

....

....

ثالثاً: ما هى مقترحاتكم لتعزيز المشاركة المجتمعية وتفعيلها لتحقيق التعليم المجتمعى للأطفال خارج النظام التعليمى؟

....

....

....

....

....

المحور الثالث: إدارة وتنظيم التعليم المجتمعي

العبارات	
١- هل تشرف على:	
أ- نوع واحد من المدارس المجتمعية.	☐
ب- أكثر من نوع.	☐
٢- هل يوجد تنسيق وتعاون بينكم وبين الأنواع الأخرى من المدارس؟ نعم ☐ لا ☐	
٣- إذا كانت الإجابة "نعم"، فما أوجه هذا التنسيق والتعاون؟	
٤- إذا كانت الإجابة "بلا"، فهل ترى ضرورة لهذا التنسيق والتعاون؟ نعم ☐ لا ☐	
٥- إذا كانت الإجابة "نعم"، فهل ترى أن يكون هذا التنسيق والتعاون في صورة:	
أ- دمج هذه الأنواع كلها مع بعضها تحت إشراف واحد؟	☐
ب-بقائها كما هي مع إنشاء لجنة عليا مركزية للتنسيق والتكامل بين هذه الأنواع من المدارس؟	☐
جـ-بقائها كما هي مع إنشاء لجنة محلية للتنسيق والتكامل بين هذه الأنواع من المدارس بكل محافظة؟	☐
د- أخرى تذكر: (١).. (٢)..	

العبارات	
٦- إذا كنت مع الرأى القائل بإنشاء لجنة عليا سواء مركزية أو محلية للتنسيق والتكامل بين هذه الأنواع من المدارس، فهل ترى أن تكون:	
أ- مركزية تتبع ديوان عام وزارة التربية والتعليم؟	☐
ب- لامركزية تتبع مديريات التربية والتعليم بكل محافظة؟	☐
جـ- مركزية ومستقلة فى عملها عن وزارة التربية والتعليم؟	☐
د- لامركزية ومستقلة فى عملها عن وزارة التربية والتعليم؟	☐
هـ- أخرى تذكر: (١) .... (٢).. (٣).. (٤)..	
٧- هل ترى أن يكون دور هذه اللجنة العليا: (يمكن اختيار أكثر من بند)	
أ- التخطيط لمستقبل هذه المدارس.	☐
ب- الإشراف العام على هذه المدارس.	☐
جـ- متابعة حصر أعداد الأطفال فى الشريحة العمرية (٨-١٤) عاماً غير الملتحقين بنظام التعليم.	☐
د- إنشاء المدارس اللازمة لإلحاق هؤلاء الأطفال بالتعاون مع المجتمعات المحلية.	☐
هـ- توفير الأعداد اللازمة من الميسرين والمديرين لهذه المدارس.	☐
و- تطوير نظام فعال لإدارة هذه المدارس.	☐
ز- إعداد قواعد البيانات اللازمة حول هذه المدارس.	☐
ح- الإشراف على الإمداد المستمر للتجهيزات اللازمة لهذه المدارس (أثاث- كتب دراسية- وسائل-...).	☐

العبارات	
ط- استقبال التقارير الواردة من المدارس والإدارات التعليميـــة والجهـــات المعنية وفحصها لتلبية احتياجات هذه المدارس.	☐
- أخرى تذكر:	
٨- هل ترى أن حجم الإشراف على هذه المدارس: مناسب؟ ☐ غير مناسب؟ ☐	
٩- إذا كانت الإجابة (غير مناسب)، فما حجم الإشراف المناســب مــن وجهــة نظركم؟	
١٠- هل ترى ضرورة لتكوين مجالس أمناء لهذه النوعية مــن المــدارس فــى إدارتكم؟ نعم ☐ لا ☐	
١١- إذا كانت الإجابة "بنعم"، فهل تفضل أن يتم تكوين مجالس الأمناء:	
ذ- على مستوى المركز/ المدينة/ الحى لكل الأنواع مجتمعة؟	☐
ر- على مستوى مجموعة المدارس التى تقع تحت إشرافكم؟	☐
ز- أخرى تذكر:	

العبارات	
١٢- مقترحات ترى إضافتها لزيادة فعالية هذه النوعية من المدارس:	